الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية في حربي 1991 - 2003
- المناخ الاستثماري في لبنان: واقع وآفاق
- إدارة الأزمات

(الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً)

- العولمة وحقوق الانسان وتوجّهات التربية والتعليم

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السابع والخمسون - تموز 2006

نيوب الوحش

لطالما رددنا في فسحات السلم القليلة التي عرفناها، أن الأوطان لا تبنى إلا بالتضحيات، دماءً وأرواحاً وأموالاً، وان الاستقلال المجاني لا يدوم والحرية الرخيصة لا تعمر. إذن، المطلوب في هذا الظرف الصعب، ونحن تحت وطأة الحرب بكل تفاصيلها، أن نؤكد ما قلناه، وأن نمنع النهار من محو كلام الليل. وهل لأحد أن يؤمن بمن يطلق الوعود ويتخلى عنها؟ وهل تكون تجربة المرء قبل الامتحان أو تحت وطأته يا ترى؟

إننا، أبناء هذا الوطن، في الامتحان، في الرهان، وشعبنا لن يهون ولن يهان. هذه هي قوة الحق تعبر عن نفسها بالوحدة والصبر والتضحية التي لا تعرف الحدود.

وتأتينا من بعض الجهات أصوات تنادي بالديمقراطية الحديثة، وأصوات تروج لحضارة العولمة، مصحوبة بأوهام البحبوحة والرخاء، وهي في الحقيقة ظاهرها براق وجوهرها أكاذيب. شعارها العدالة والسلام، غايتها إلغاء الآخر بالقوة والضغط وفرض الأمر الواقع. ورأس السهم في ذلك كله هو العدوان الجديد الذي تقوم به إسرائيل ضد لبنان بأسره، على مسمع ومرأى ، وربما تشجيع، من بعض الجهات الفاعلة في العالم، بهدف التأديب والإخضاع والإكراه وسلب الإرادة وفرض الشروط.

أتت الهجمة شرسة مدمرة، موجهة إلى أهداف مسالمة آمنة، تعبر عن وحشيتها المجازر المتلاحقة التي طاولت المواطنين نياماً تحت سقوف بنوها بإيديهم، أو نازحين إلى ديار أخوة لهم يتبادلون معهم عادات الضيافة والنجدة والمعروف وصدق الانتماء إلى وطن واحد وتقاليد واحدة.

إن إسرائيل تقصف وتدمر ليلاً ونهاراً من أجل «بسط الأمن والتبشير بمستقبل زاهر» في نظر البعض الذي ذكرناه، لكنَّ أبناء لبنان، شهداء وجرحى ومتألمين وصامدين... يعرفون:

إذا رأيت نيوب «الوحش» بارزةً فلا تظنَّ أن «الوحش» يبتسم.

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

الفهرست

العدد السابع والخمسون – تموز 2006

مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية

في حربي ١٩٩١ – ٢٠٠٣ ..... الفريق الركن د. رعد مجيد الحمداني 5

المناخ الاستثماري في لبنان:

واقع وآفاق ..... د. بسام الحجار 57

إدارة الأزمات

(الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً)..... د. كمال حمّاد 107

العولمة وحقوق الانسان وتوجّهات التربية والتعليم..... د. منصور عيد 157

خلاصات

كلوزويتس ورسالته بشأن الحرب وأهميتها بالنسبة

للقرن الحادي والعشرين ..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 191

تسليم المجرم..... ريان ب. عساف 193

الدفاع الوطني

مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية في حربي ١٩٩١ - ٢٠٠٣

* الفريق الركن د. رعد مجيد الحمداني

(إن الأمم تذهب إلى الحرب لسبب من ثلاثة أسباب هي: -الشرف -الخوف -المصلحة)

المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس

المقدمة

قد يستعصي على الدارسين والباحثين فهم الحقيقة الكاملة، والقدرة على رسم صورة واضحة ومقنعة لأسس الاستراتيجية العسكرية العراقية ومقوماتها، ناهيك عن بيئة نشوئها في مواجهة الاستراتيجية العسكرية الأميركية في حربي: الخليج الثانية العام 1991 وحرية العراق العام 2003 بفارق كبير في موازين القوى ومعاييرها التقنية وتتأتى هذه الصعوبة من سببين رئيسين أولهما انهيار دولة العراق الحديثة وتدميرها بكل مؤسساتها، ومنها المؤسسة العسكرية العراقية، على ضوء نتائج الحرب الأخيرة والتي حسمت مصير العراق ومنطقة الشرق الأوسط لأوضاع مستقبلية مختلف على توصيفها، وثانيهما تداعيات الموقف

* رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية - دار العراق لدراسات المستقبل
قائد فيلق الحرس الجمهوري العراقي الفتح المبين السابق

العام في العراق منذ ثلاث سنوات مضت أي منذ سقوط النظام السياسي السابق في التاسع من نيسان/أبريل 2003، حين حققت القوات الأمريكية والبريطانية نصرًا عسكريًا كبيرًا. بيد أن الأهداف السياسية لهذه الحرب تكاد تكون بعيدة عن التحقيق عدا في بعض النواحي الثانوية. ونرى العراق اليوم في وضع مضطرب جدًا، وثمة ملامح قوية لإنطلاق حرب أهلية مدمرة تنهي أي مكسب سياسي لهذه الحرب.

يتساءل البعض عن الفائدة من دراسة استراتيجية عسكرية ثبت فشلها في حربين متتاليتين نجم عنها سقوط دولة العراق بكاملها. وقد تكون الإجابة عن هذا التساؤل مقنعة لو كان المخططون الاستراتيجيون الأميركيون قد فهموا جيدًا بيئة الصراع ونمط تفكير الطرف الآخر وطبائع سلوكه وكانوا بوضع أفضل مما هم عليه اليوم، فالأعمال المسلحة المضادة للوجود الأميركي وتفشي الإرهاب والاستحواذ الإيراني على العراق أصبح حقيقة. من ناحية ثانية، إن فهم دروس تاريخ الحروب واستيعابها ضرورة إنسانية ملحة لجعل معارك المستقبل أفضل من الناحية الأخلاقية والإنسانية، وكما أن في مواطن الفشل يكمن الكثير من الحكمة. يضاف إلى كل هذا، دافع آخر للكتابة في هذا الموضوع من وجهة نظر شخصية يتمثل بالإحساس العميق بمستحقات الخدمة العسكرية لإغناء بعض جوانب من الحرب والوفاء لجيشنا العراقي الباسل الذي كان ضحية للسياسة الحمقاء في الماضي والحاضر.

كانت المكونات الأساسية للقيادة العسكرية العراقية المسؤولة عن وضع استراتيجية عسكرية ملائمة لتحقيق أهداف السياسة العراقية الطموحة تتألف من قيادة عامة للقوات المسلحة شكلت لأول مرة عشية الحرب العراقية الإيرانية العام 1980 ويرأسها القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الجمهورية) ويرتبط به أمين سر عام (سكرتير) وعدد من هيئات الأركان

المختلفة، يكون وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وقادة فروع القوات المسلحة (جوية - بحرية - دفاع جوي - طيران جيش) أعضاءً في هذة القيادة يضاف إليهم جزء من وزارة الدفاع، وجزء من رئاسة أركان الجيش حيث يعتبر رئيس الأركان قائدا للقوات البرية يعاونه عدد من المعاونين والمدراء، وبعد حرب الخليج الثانية العام 1991 إنضم المشرف العام على الحرس الجمهوري ورئيس أركانه إلى هذه القيادة العسكرية العليا، أما القيادات الميدانية فتتمثل بمقرات الفيالق والفرق. بشكل عام خضعت القيادة العسكرية العليا وبصورة شبه مطلقة، للقرار السياسي في شؤون التخطيط للعمليات الحربية كون القائد العام هو رئيس النظام السياسي ونمطه المركزي المعروف به في قيادته السياسية انعكس أكثر مركزية على القيادة العسكرية العليا ما جعل هذه القيادة مقيّدة جدًا في مجال التخطيط والتنفيذ نظرًا إلى فقدانها الكثير من صلاحياتها الأساسية فباتت على الأغلب شبه مشلولة في الظروف الصعبة.

كانت العقيدة السياسية العراقية أساسًا عقيدة حزب قومي يدعو إلى وحدة الأقطار العربية في مكوّن سياسي واقتصادي واحد، وقضيتها المركزية تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي وتعتمد في الإقتصاد على المذهب الاشتراكي. ثم تطوّرت هذه العقيدة سلبًا من خلال رؤية الرئيس العراقي السابق وطموحه خارج أرض الواقع، وما كسبه من ثقة عالية بالنفس، وثقة الرأي العام العربي به بعد انتصاره في الحرب على إيران، فتقاطعت العقيدة السياسية العراقية ضمن إقليمها ومحيطها الدولي وخصوصًا مع المرتكزات الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن العقيدة العسكرية نابعة بالأساس من العقيدة السياسية فكانت عقيدة ذات أهداف كبيرة جدا خارج الامكانات والوسائط المتاحة لمستوى بلد كالعراق ولجيش كالجيش العراقي المنهك بسلسلة طويلة من الحروب. وقد أطمأنت الاستراتيجية العليا العراقية إلى ذلك الكم من القوات التي تملكها (التوسع

الأفقي الذي لا يتناسب مع التوسع العمودي في الكفاءة الحرفية والتقنية)، وكان التطور النوعي في حقيقته يقتصر على تطور ملحوظ في القوة الجوية وصواريخ أرض- أرض المطوّرة محليًا لمدى عملي يبلغ 650 كلم. هذا الاطمئنان صاغ إطار إستراتيجية عسكرية غير واقعية تملك أجنحة كبيرة تمكّنها من التحليق في الهواء عاليًا إلا إنها لا تملك سوى أرجل ضعيفة تمكّنها من المشي على الأرض لمسافة قصيرة.

يحتاج مجرد التفكير في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية كدولة عظمى منفردة وتملك قدرات كاسحة خصوصًا بعد ما بدأت القوة العظمى المكافئة لها، وهي الاتحاد السوفياتي، بالاضمحلال والتفكك، وبغض النظر عن أية دواعي حقيقية للمواجهة سواء كانت قانونية أم أخلاقية، إلى الكثير من الحكمة وضبط النفس لتجنب النتائج الكارثية الأكيدة لهذه المواجهة. والغريب أن الرئيس صدام حسين، أول زعيم في العالم الثالث، قد نبّه الآخرين إلى خطورة انفراد القطب الواحد في الصراع الدولي لفقدان التوازنات المطلوبة لهذا الصراع. وكانت الاستراتيجية العسكرية العراقية تعمل لتطويع الواقع لأهدافها وليس لتطويع أهدافها للواقع وسبب ذلك واضح وجلي ألا وهو أوهام القوة الخادعة وسراب العواطف الجيّاشة والافتقار الشديد إلى حكمة الواقع. وعليه كانت النتائج الميدانية في مسارح العمليات محسومة مسبقًا لصالح الطرف المقابل.

من المفيد قبل الدخول في تفاصيل الموضوع الإطلاع على بعض المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة.

تعريفات ومفاهيم استراتيجية:

تعريفات استراتيجية:

من الضروري الرجوع إلى عدد من التعريفات الضرورية ذات العلاقة:

- السياسة: عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد تؤمّن تحقيق الأهداف السياسية للدولة في الزمان والمكان المطلوبين ضمن إطار المهام الوطنية والقومية
- الأمن القومي: تصوّر استراتيجي نابع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأية أمة، نابع ومستمد من تاريخها وما أفرزته معطيات موقعها الجغرافي وموروثها التاريخي والاجتماعي للمحافظة على الوجود الحي لها
- العقيدة العسكرية: وهي الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم كافة التي تسترشد بها القوات المسلحة سلمًا وحربًا، وهي ظل العقيدة السياسية في الميدان
- الاستراتيجية العسكرية: تبدأ الاستراتيجية العسكرية من حيث تنتهي العقيدة العسكرية، فهي فن وعلم واستخدام القوات المسلحة في مختلف الظروف لبلوغ أهداف السياسة وذلك باستخدام القوة أو التلويح بها
- الردع: هو التدابير التي تتخذها دولة ما أو مجموعة دول بغية منع أو عدم تشجيع الأعمال العدوانية التي يمكن أن تشنها دولة/دول أو أية جهات معادية وذلك عن طريق بث الذعر لديها إلى حد عدم الاحتمال. وأهم ما يتصف به الردع هو الصدقية.

ب- مبادئ الحرب

هي ناتج خبرة الحروب السابقة وما يتلاءم مع الحاضر والمستقبل للمساعدة في عمليات التخطيط والتنفيذ للعمليات الحربية. ولا تختلف هذه المبادئ كثيرًا في معظم الجيوش ولكن قد تختلف أسبقياتها وترتيبها. ونجد أكثر مبادئ الحرب في الجيش البريطاني ذي الخبرة الحربية الكبيرة وقد اعتمدها الجيش العراقي. وهذا جدول بهذه المبادىء:

الجيش البريطاني	الجيش الروسي	الجيش الأميركي
إنتخاب وتوخي الهدف	----------	الهدف
----------	التقدم الرصين	----------
----------		البساطة
التعاون	الأسلحة المشتركة	وحدة القيادة
العمل التعرضي	التعرض	التعرض
المرونة	المناورة والمباداة	المناورة
حشد القوى	التحشد	الكتلة
الاقتصاد بالجهد	الاقتصاد بالقوة	الاقتصاد بالقوة
المباغتة	المباغتة والمخادعة	المباغتة
الأمن	الاحتياط الملائم	الحماية
إدامة المعنويات	المعنويات	----------
الشؤون الإدارية	----------	----------
----------	الإبادة	----------

أما الجيش الفرنسي فقد اعتمد ثلاثة مبادئ هي حرية العمل. حشد الجهد . المباغتة.

ح- القواعد الاستراتيجية الغربية :

اتفق على اعتماد القواعد الاستراتيجية التي نادى بها المفكر البريطاني الشهير ليدل هارت وهي:

- مطابقة الهدف مع الإمكانات.
- إدامة الهدف وإدامة الزخم.

- إختيار الاتجاه الأقل توقعًا.
- إستثمار خط المقاومة الأضعف.
- تعاقب الأهداف على محور المناورة.
- مرونة التخطيط وتنظيم القوة بما يتلاءم والظروف المتغيّرة.
- عدم زج معظم القوة (الجهد الرئيس) تجاه عدو متمرس.
- لا تعزّز الفشل بالفشل.

لقد اختصرت المدرسة الفرنسية هذه القواعد وفقًا لما نادى بها المفكر الفرنسي الجنرال أندريه بوفر وهي:

- الزمان (التوقيت).
- المكان (ساحة الحرب- العمليات).
- القوى (المادية و المعنوية المتاحة).
- حرية العمل.
- التفوق في المكان والزمان لكسب حرية العمل.

د- الاستراتيجية العليا للدولة والاستراتيجية العسكرية

إذا كان التكتيك (التعبئة) هو تطبيق الاستراتيجية على مستوى أدنى فإن الاستراتيجية العسكرية نفسها هي تطبيق الاستراتيجية العليا للدولة على مستوى أدنى، وما الاستراتيجية العليا للدولة سوى السياسة التي تسير الحرب بموجبها، ويمكن التفريق بينها والسياسة بأن السياسة تحدّد الهدف والاستراتيجية العسكرية تسعى لتحقيق ذلك الهدف وأن السياسة تسعى دائمًا إلى توجيه إمكانات الدولة المتاحة وتنسيقها بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب. وتتفرع من الاستراتيجية العليا الاستراتيجيات الآتية: الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الاقتصادية والاستراتيجية

الثقافية الاجتماعية، والاستراتيجية السياسية الدبلوماسية.

يتوقف نجاح الاستراتيجية العسكرية قبل كل شيء على التقدير السليم للوسيلة وللغاية، وتحقيق تناسقها. ويجب أن تكون الغاية متناسبة مع الإمكانات. إن المطابقة الدقيقة بين الهدف والوسيلة تحقق اقتصادًا كبيرًا في القوى. ولكن طبيعة الحرب وظروفها الحاكمة ونقص الدراسات العلمية تجعل أكبر العبقريات عاجزة عن تحقيق المطابقة المثلى فيعتمد النجاح في النهاية على الاقتراب نسبيًا من الحقيقة بالحساب والتوقع (التنبؤ). والحسابات في الاستراتيجية أبسط وأدق هدفًا من حسابات التكتيك (التعبئة) لأن العامل الأساس في الحرب هو إرادة الإنسان التي تظهر على حقيقتها في المعارك. وليس أمام الاستراتيجية مقاومات يتغلب عليها سوى مقاومات الطبيعة والسياسة. ويهدف مخططها إلى الإقلال من الإمكانات المقاومة باستخدام عاملي الحركة المفاجئة والحركة. والحركة عمل يتعلق بحساب ظروف الزمن والمعطيات وقدرة وسائط النقل والحركة ومقدار تدخل المفاجأة في الحقل المعنوي، وتتطلب حسابات أكثر تعقيدًا من حسابات الحقل المادي، وتتعلق بشروط مختلفة تؤثر على إرادة الخصم وتختلف من حالة إلى أخرى. وتستطيع الاستراتيجية العسكرية استخدام الحركة بدل المفاجأة وبالعكس ولكن كل عامل من هذين العاملين يؤثر على الأخر إذ تؤدي الحركة إلى المفاجأة كما تعطي المفاجأة للحركة قوة جديدة ويدخل ضمنها حساب تدابير العدو المضادة.أما العلاقة ما بين الاستراتيجية العسكرية والتكتيك (التعبئة) فهي متشابكة يصعب معها إيجاد الحدود الفاصلة بينهما في أثناء التنفيذ. وتهدف الاستراتيجية إلى إعداد الظروف الملائمة لتنفيذ المعارك بأقل الخسائر وبأفضل النتائج بحيث يمكن الحصول على التفوق الاستراتيجي بالوصول إلى نتيجة حاسمة دون القيام بمعارك ضارية. ليس هدف الاستراتيجية البحث عن معارك بل العمل على خلق وضع استراتيجي ملائم إن لم يؤد بنفسه إلى النصر، أي

خلق أوضاع ملائمة لمعارك تنتزع هذا النصر. وبالتأكيد إن تحطيم توازن العدو النفسي ثم المادي هو الكفيل بتحقيق النصر. أما التكتيك (المعارك التعبوية) الذي لا تحكمه استراتيجية واضحة فسيؤدي إلى سلسلة من المجازر البشرية بنتائج محدودة النجاح على المستوى الاستراتيجي.

الفصل الأول
مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية 1991 (عاصفة الصحراء)

بلا شك، كان السبب الرئيس لاندلاع حرب الخليج الثانية، أم المعارك حسب التسمية العراقية، قيام العراق بغزو جاره الجنوبي الكويت في الثاني من آب/أغسطس العام 1990. وقد واجه هذا الاحتلال رفضًا واستهجانًا دوليين واسعين لافتقاره لمسوغات القانون الدولي والأخلاقي. وكانت الأسباب الحقيقة لهذا الغزو الأزمة الاقتصادية الخانقة التي واجهها العراق بعيد انتصاره في حربه على إيران، واعتقدت القيادة العراقية أنها تعرضت لمؤامرة سياسية واقتصادية لصالح إسرائيل كانت الكويت طرفًا رئيسيًا فيها، ورأت فيها طعنة غادرة بظهر العراق الذي يعتقد أنه أنقذ دول الخليج العربية من مخطط الأطماع الإيرانية خلال حرب طويلة تكبّد فيها الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وحاول أن يجعل بعض الثوابت التاريخية حجة قانونية لضم الكويت له لأن الأخيرة كانت ذات يوم قضاءً إداريًا من أقضية ولاية البصرة قبيل احتلال البريطانيين للعراق في الحرب العالمية الأولى.

كان رد الفعل الأميركي سريعًا جدًا وذا زخم قوي جدًا سواء كان ذلك في واشنطن أو في نيويورك حيث مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى الاتصالات الدبلوماسية الأميركية المباشرة مع معظم دول العالم المؤثرة على قرارات

المجلس. وكانت الخطوة الميدانية الأولى إقناع المملكة العربية السعودية باستقبال قوات أميركية وبريطانية فورًا تحت ذريعة حمايتها من غزو عراقي محتمل لم تثبت الحقائق صحة ذلك. واضطلعت مصر، الدولة العربية المركزية، في مؤتمر القمة العربي الطارئ بالدور الاميركي نفسه وخرجت القمة بقرارات خارج سياقات الجامعة العربية ومنسجمة جدًا مع القرارات والرغبات الأميركية. وضاعت فرصة حل الأزمة في محيط إقليمها العربي. فتصاعدت حمّى الاجتماعات واللقاءات الدولية وعمليات الحشد السريع للقوات المتعددة الجنسية تحت قيادة الولايات المتحدة ليتشكل أكبر تحالف دولي بعد الحرب الكورية (1950-1953). وضجّت السماء بهدير أصوات محركات طائرات القتال والنقل تقصد من كل الجهات مطارات المملكة العربية السعودية وبعض دول المنطقة، وكذلك سلكت حاملات الطائرات وعشرات السفن الحربية والنقل والإسناد طرق الملاحة البحرية كلها نحو موانئ الخليج العربي والبحر الأحمر. وهكذا شكلت تلك القوات المرحلة التمهيدية لطرد العراقيين من الكويت في عملية أطلق عليها إسم درع الجزيرة شاركت فيها أيضًا قوات عربية من مصر وسوريا وغيرها من الدول العربية والاسلامية.

أما رد فعل القيادة العراقية فكان وسطًا ما بين الارتباك واللامبالاة للزخم الكبير للأحداث والقرارات الدولية ضده، وسرعة الإجراءات المنفذة بحقه، ومنها تجميد أرصدتة وفرض الحصار الاقتصادي عليه فورًا ناهيك عن التنامي السريع للقوات التي باتت تحتشد قريبًا من حدوده .
ففي الساعة 19,30 من 12 آب/أغسطس 1990 أعلن الرئيس العراقي صدام حسين مبادرة غير واقعية للانسحاب من الكويت مقابل إنسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وانسحاب القوات السورية من لبنان، إلا أن هذه المبادرة جوبهت فورًا بالاستهجان والرفض الدوليين... وبعد أربعة أيام أعلن الرئيس نفسه في رسالة متلفزة أن قدرة العراق غير محدودة في الصمود أو

في المنازلة العسكرية، وأن العراق بلد شجاع لا يأبه للتهديدات السافرة للولايات المتحدة الاميركية ومن سار في ركبها، ولا ترهبه حركة الأساطيل الجوية أو البحرية. وحوت الرسالة الكثير من العبارات القاسية بحق الزعامة الاميركية التي اتهمها بأنها أدوات سياسية للصهيونية.

في السابع عشر من آب/أغسطس 1990 صدرت أوامر لقوات الحرس الجمهوري المدافعة في ساحة العمليات الكويتية بعد احتلالها، بالتهيؤ لصد أية عمليات هجومية فورية للقوات المعادية مع إجراء سلسلة طويلة من الاستطلاعات والممارسات لتفادي أية مفاجاة.
في الوقت ذاته، أعلن العراق عن قيامه بحجز كل رعايا الدول التي جاهرت بالعداء له فجوبه بحملة إعلامية و دبلوماسية عنيفة على الرغم من أن هذا الإجراء، وأشد منه اتخذه معظم دول العالم في حالة الحرب ومنها الولايات المتحدة ضد مواطنيها من أصول يابانية. ثم اتخذت القيادة العراقية قرارًا تكتيكيًا لتأمين جبهتها الشرقية مع إيران حين وجه الرئيس صدام حسين رسالة إلى الرئيس الإيراني رافسنجاني يطالبه بطي صفحات الماضي وتسوية أية متعلقات ومنها الإطلاق غير المشروط للأسرى ليتسنى للعراق الوقوف بقوة أمام العدو المشترك، أميركا. وقد تعاملت إيران مع الموقف العراقي بدهاء سياسي واضح فهو الوقت المناسب للثأر. وبسرعة نفّذ العراق ما عليه تجاه إيران ومن ذلك إعادة اعترافه باتفاقية الجزائر للعام 1975 والمتعلقة بترسيم الحدود الخاصة في شط العرب ما بين البلدين من دون انتظار رد فعل الجانب الآخر.

في الحادي والعشرين من آب/أغسطس 1990 تلقت القيادة العراقية صدمة مؤلمة في حين اتخذ الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قرارًا بإرسال قوات مسلحة إلى السعودية ضد العراق الذي كان ينظر إلى فرنسا كشبه حليف استراتيجي. ولم تنفع احتجاجات الديغوليين في

البرلمان الفرنسي. وفي الخامس والعشرين من آب/أغسطس 1990 أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا يسمح باستخدام القوة في تنفيذ الحصار الاقتصادي الشامل على العراق في الوقت الذي كانت عمليات حشد القوات الجوية و البحرية و البرية جارية و بوتيرة عالية وتترافق مع سيل من الزيارات لوفود سياسية غير رسمية لبغداد وقد ترأس بعضها العديد من الشخصيات السياسية السابقة كالأمين العام للأمم المتحدة كولت فالدهايم ومرشح الرئاسة الاميركي القس جاكسون ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق إدوارد هيث الذين قابلوا الرئيس صدام حسين لاستطلاع جدية قراراته والرجاء بإطلاقه عددًا من المحجوزين العائدين لدولهم ... إلا أن الموقف السياسي العراقي كان في تدهور مستمر على الرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الدبلوماسية العراقية برئاسة طارق عزيز، فالأصدقاء السوفيات في وضع شبه يائس، والفرنسيون حسموا موقفهم بالاصطفاف مع الركب الدولي بقيادة أميركا، ولم يبق إلى جانب العراق سوى بعض الدول العربية كفلسطين والأردن والسودان واليمن و70 % من الرأي العام العربي. وكل ما سعى إليه المبعوث السوفياتي بريماكوف هو إقناع العراق والمجتمع الدولي بمبادرة تمثل مساعي مستمرة لنزع فتيل الحرب، في حين إشترط الفرنسيون في السابع من أيلول/سبتمبر 1990 استخدام الحل العسكري ضد العراق بموجب قرار اتخذ بالإجماع في مجلس الأمن الدولي وتحت راية الأمم المتحدة.

المكونات والمرتكزات التمهيدية للاستراتيجية العسكرية العراقية لحرب 1991

لم يكن يومًا موضوع احتلال الكويت مشروعًا عمليًا قد أعد مسبقًا وفقًا لأية نظرية احتمال سياسية منذ العام 1961 عندما طالب رئيس الوزراء الأسبق عبد الكريم قاسم بضم الكويت للوطن الأم العراق.

وعندما نفّذ غزو الكويت من قبل جيش الحرس الجمهوري تفاجأت القيادة العسكرية العراقية (وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش) بهذا الحدث الكبير كونها تطلع على نوايا العمل وتوقيتات تنفيذه، كما أن معظم عناصر القيادة علموا بذلك من خلال أجهزة الإعلام. وعندما بدأت القيادة العسكرية العليا، بكل مكوناتها، دراسة موضوع الدفاع عن ساحة العمليات الكويتية لم يكن أحد يتصور بأن الموقف العام سيتطور إلى حرب مواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها لا بل كان يتوقع انسحاب عام سيتم خلال مدة لا تتجاوز أسبوعًا واحدًا إلا أن تطورات الموقف تسارعت واتسعت كثيرًا حتى تجاوزت حدود المنطق العام وتطلّبت إعداد دراسات تفصيلية و معمقة.

درست ساحة العمليات الكويتية بعمق عندما صدر توجيه السياسة العليا باعتبار الكويت جزءًا لا يتجزأ من العراق وجب الدفاع عنه حتى النهاية. وكان موجز تحليل طوبغرافيا الكويت بأنها ساحة عمليات صحراوية يشكل الخليج العربي حدودها الشرقية ويتوافر فيها عدد من الموانئ البحرية المهمة والخلجان أهمها ميناء الأحمدي وخليج الكويت، وقبالة تلك السواحل، في القسم الشمالي منها، ثلاث جزر هي فيلكا ـ وربه ـ بوبيان تدخل ضمن حسابات الدفاع الساحلي أو تجاه الدفاع عن الموانئ العراقية جنوب البصرة.

تعتبر عارضة المطلاع، وهي عبارة عن سلسلة تلال كلسية بيضاء تؤمن الدفاع شمال مدينة الجهراء وشمال غرب العاصمة (الكويت)، وتشكل المناطق الحضرية ومنطقة الكثبان وسط جنوبي الكويت معوقات لحركة القوات الثقيلة.

أما المطارات والقواعد الجوية (مطار الكويت الدولي ـ قاعدة أحمد الجابر ـ قاعدة علي السالم) والطرق الموصولة بها فتوفر تسهيلات للصولات الجوية المعادية إلا أن المعضلة ستكون في انفتاح القوات المدافعة في أراض مكشوفة حيث لا تتيسر الأستار الكافية لهذا الغرض. أما القسم الغربي من ساحة

العمليات فيشكل وادي حفر الباطن العارضة الاساسية فيه ويسهل تسلل قوات كبيرة عبره نحو الحدود العراقية.

أما خلاصة تقدير موقف الاستخبارات فتشير إلى أن جدية القرارات، سواء الصادرة عن مجلس الأمن الدولي أو عن الإدارة الاميركية وسرعة تنفيذها تؤهل الولايات المتحدة لتشكيل تحالف عسكري دولي يؤمن القوات الكافية لتحقيق التفوق المطلوب للتعرض على ساحة العمليات الكويتية، وأن نوعية هذه القوات ستعطيها مضاعف قوى خطيرًا إلى جانب تيسر الإعداد اللازمة لشن التعرّض. إلا إن القوات الثقيلة، وهي قد تشكل 60 % من القوات المتوقع حشدها أمام هذه الساحة، تحتاج إلى فصل الشتاء للحصول على تماسك ملائم لرمال الصحراء. وعليه، من خلال حساب سرعة عمليات التحشد، كان أمام الولايات المتحدة مدة لا تقل عن أربعة اشهر لإكمال تلك العمليات ابتداءً من الأول من أيلول/سبتمبر 1990 على أقل تقدير بما فيها القوات البحرية التي يمكن أن تضم جميع حاملات الطائرات الأميركية والبريطانية والتي ستتحشد مع باقي القطع البحرية (القسم الأكبر منها في مياه الخليج العربي و القسم الأصغر في البحر الأحمر). أما عمليات الإنزال البحرية المتوقعة فتتطلب احتلال جزيرة فيلكا أولاً ثم جزيرة بوبيان ثانيًا ويمثل ميناء الأحمدي و الشعيبية وخليج الكويت مناطق ملائمة لتلك الانزالات. وتكمن الخطورة في الفيلق 18 الاميركي المحمول جوًا ويتألف من الفرقة 82 ـ والفرقة 101 والفرقة المدرعة 24.

تقدير الموقف الاستراتيجي العسكري العراقي:

تلخص بما يأتي:

- تنقسم ساحة العمليات الكويتية إلى أنواع غير متجانسة (بحرية - صحراوية - مناطق حضرية - إلخ) ما يتطلب إعطاء كل مكوّن من

العوارض الأرضية إلى فيلق كقاطع عمليات. ويتطلب تقدير الواجبات والمهام إنفتاح كامل القوات البرية العراقية ما عدا قوات الحرس الجمهوري التي ستشكل الاحتياط الاستراتيجي.

❖ يتطلب تعزيز الدفاعات الساحلية بقدرات القوة البحرية العراقية ومنها ضرورة إنشاء حقول ألغام بحرية ثابتة وحرة قدر الامكان لإبقاء القسم الأعظم من سفن العدو بعيدة عن أهدافها.

❖ يتطلب الانفتاح أقصى ما يتيسر من إمكانات الدفاع الجوي والقوة الجوية في هذه الساحة لأنها ساحة مفتوحة وللعدو إمكان تأمين موقف جوي بأعلى درجات التفوق.

❖تدعو الحاجة إلى تقليص الجبهات وزيادة شدة التوقيف بالموانع المختلطة من الألغام المتنوعة وحقول النار (عبارة عن خنادق تملأ بالوقود الذي يحرق عند إقتراب العدو) و الأسلاك و المعرقلات السلكية.

❖ تدعو الحاجة إلى تشكيل احتياط كبير في ساحة العمليات العراقية.

❖ ستكون القواعد الجوية العراقية والمطارات أهدافًا أولية للقوات الجوية المعادية.

❖ تتطلب المنشآت النفطية في الكويت والعراق قوات لحمايتها وقرار تدميرها أو إبقائها عند الضرورة يحتاج إلى موافقة القيادة السياسية.

❖ إن إعداد ساحة العمليات الكويتية يستنزف كل طاقات وزارة الدفاع واستخدام جهد الدولة خصوصًا وزارات النقل ـ الري ـ النفط ـ الزراعة ضرورة لا غنى عنها.

❖ إن المقترح الأولي للانفتاح العام للقوات العراقية في ساحة العمليات الكويتي كآلاتي:

أولاً: الفيلق الثالث: قاطع عملياته: الحدود الكويتية السعودية ـ الساحل القسم الجنوبي منه ـ الوفرة ـ الأحمدي ـ العاصمة الكويت ـ المنيفيس.

ثانياً: الفيلق الرابع : قاطع عملياته: هضبة المطلاع - السالمي.

ثالثاً: الفيلق الثاني: قاطع عملياته: القسم الشمالي العبدلي - الروضتين - أم العيش.

رابعاً: الفيلق السادس + القوة البحرية: قاطع عملياتهما: الجزر فيلكا - وربه - بوبيان - الموانئ العراقية البكر - الفاو - البصرة - أم قصر - القسم الشمالي من الساحل الكويتي.

خامساً: الفيلق السابع: قاطع عملياته القسم الشمالي الغربي للعمليات.

سادساً: جيش الحرس الجمهوري: وفقًا لتوجيه القائد العام للقوات المسلحة احتياط استراتيجي في القسم الشمالي من ساحة العمليات ولا يستخدم إلا بأمر منه.

سابعاً: الفيلق الأول - الفيلق الخامس: احتياط عام ضمن قواطع عملياتهما في العراق.

عقدت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية سلسلة من الاجتماعات أقرت فيها خطة الانفتاح الأولية، وأصدرت الأوامر بتبديل قوات الحرس الجمهوري بقوات الجيش، وكان ذلك يوم الأول من أيلول/سبتمبر 1990 على أن تنجز عمليات التبديل والانفتاح خلال مدة أقصاها الأول من تشرين الأول/أكتوبر 1990. وكانت مرتكزات الاستراتيجية العسكرية العراقية قد تحددت بما يأتي:

- القبول بخوض الحرب مع الولايات المتحدة وحلفائها دفاعًا عن الحق

المشروع للعراق بالدفاع عن أراضيه وشرفه في ساحة العمليات الكويتية كجزء لا يتجزأ من العراق والى أي مكان تمتد إليه الحرب.

- التركيز في الخطة الدفاعية على المعركة البرية التي يخشاها العدو كثيرًا كاحتمال قوي وإطالة مدة الحرب إلى أقصى مدى ممكن.
- تفادي تأثير الضربات الجوية والصاروخية إلى الحد الأدنى، وتأمين أقصى حماية ممكنة للقوات المدافعة من وسائل الدفاع الجوي الايجابي (مختلف الأسلحة المتيسرة) والسلبي (حفر المواضع وأعمال التمويه).
- تشكيل قوة ردع قوية قوامها سلاح صواريخ أرض - أرض وعدد من الطائرات المقاتلة يقودها طيارون انتحاريون لضرب حاملات الطائرات الاميركية إذا عجزت الوسائط البحرية عن التعرض لها. ومن الأهداف المحتملة أهداف منتخبة في إسرائيل المستفيدة الأولى من الحرب على العراق مع تهيئة عدد من الصواريخ والطائرات لاستخدام الأسلحة الكيمائية عند الضرورة.

في السابع و العشرين من أيلول/سبتمبر 1990 تكامل انفتاح 75% من قوات الجيش العراقي في ساحة العمليات الكويتية ما سمح لقوات الحرس الجمهوري بالحركة إلى شمال ساحة العمليات كاحتياط إستراتيجي. ثم بدأت أكبر عمليات شهدها الجيش العراقي في وقت قصير لإعداد ساحة عمليات كبيرة لأغراض المعركة الدفاعية تجاه تعرّض معاد تشترك فيه أعظم جيوش العالم. فاستخدم جهد الدولة الهندسي والإداري لهذا الغرض وقد خصصت مساحة 120 كلم مربع كأصغر منطقة انفتاح لمستوى لواء مدرع لتقليل تأثير الضربات الجوية مع إخفاء كامل للأسلحة والدروع تحت مستوى سطح الأرض (مواضع الاختفاء) لأن عملية إعادة انتشار جيش تعداده يصل إلى 850 ألف مقاتل بعد إعلان النفير العام (تم تشكيل 20 فرقة إحتياط) في جميع فروع القوات المسلحة العراقية مع آلاف الدروع والمدافع وأسلحة الدفاع الجوي والصنوف الساندة والقوات الجوية

والبحرية في العراق والكويت عملية شاقة ومكلفة جدًا. تم كل هذا والكل بين مصدّق أو مكذّب لفرضية الحرب. وضغطت القيادة السياسية و من خلال القيادات الحزبية أقصى ضغط فكري لقبول فكرة الحرب مع الإشارة إلى المنافع الاقتصادية الكبيرة التي سيحصل عليها الشعب العراقي في حالة كسب الحرب. واضطلع السياسيون وبعض القيادات العسكرية بدور كبير ومن خلال وسائط الإعلام الخارجية و الداخلية، في الاستخفاف بقدرة الأعداء على خوض حرب ناجحة، و طرقت طبول الحرب عاليًا. و كان بعض التسريبات لبعض أعضاء القيادة السياسية يشير إلى أن الحرب لن تقع وخصوصًا من قبل عناصر قياديين مقربين من الرئيس العراقي مثل حسين كامل وعلي حسن المجيد و غيرهم. مع الإيحاء بأننا نمتلك أسلحة ردع، ظن الكثير من الشعب و المقاتلين بأننا نمتلك سلاحًا ذريًا أو ما شابه ذلك.

في الحادي والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1991 أعلن التلفزيون العراقي عن عقد اجتماعين للقيادة العامة طلب على أثرها من الوحدات إجراء سلسلة من الاستطلاعات الميدانية المفصّلة على جميع المقتربات المحتملة لتقرب العدو الذي توافرت معلومات دقيقة عنه من خلال استنطاق ثلاثة أسرى من المقاتلين الفرنسيين، أحدهم برتبة نقيب، وقعوا أسرى في أحد الكمائن العراقية المتقدمة. وقد علم أن الخط الأمامي للقوات المتحشدة تبعد عن الحدود الدولية ما لا يقل عن 40 كم، وأن عدد القوات المعادية التي أكملت تحشدها في السعودية بلغ 350 ألف مقاتل مع 1200 دبابة و مدرعة، و ما يزيد عن ألف طائرة مقاتلة ما عدا طائرات النقل ومئات من طائرات الهليكوبتر المسلحة والنقل، وإن أكثر من 70 طائرة قصف استراتيجي (B52) استقرت في قواعد دي غارسية، جبل طارق، وبعض القواعد الأميريكية ما أدى إلى فرضية قيام العدو بالتعرض خلال مدة غير طويلة.

شعرت القيادة السياسية العراقية بإحباط شديد إزاء نتائج مؤتمر باريس

الذي حضرته 34 دولة ضمنها الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية لإعلان نهاية الحرب الباردة وهذا يعني المزيد من الأخبار السيئة التي تنتظر العراق في مرحلة هو في أشد الحاجة إلى أصدقاء وإلى من يقوى منهم على تفتيت التحالف السياسي والعسكري بقيادة أميركا لذا اضطرت القيادة العسكرية العليا إلى سحب سبع فرق قتالية من شمال العراق وشرقه وزجها، مجازفة، في ساحة العمليات الجنوبية لإجبار العدو على تأخير هجومه لحاجته إلى رفع نسبة التفوق الميداني ما دعا إلى إعادة انفتاح فيالق الجيش العراقي ومنها الفيلق الأول والفيلق الخامس، ليرتفع تعداد القوات المدافعة في الكويت وجنوب البصرة إلى 750 ألف مقاتل من ضمنها جيش الحرس الجمهوري.

اليوم الثالث والعشرون من تشرين الثاني/نوفمبر 1990 عرضت الخطة الإستراتيجية عن ساحة العمليات الكويتية تجاه تعرّض محتمل لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية على قيادات الحرس الجمهوري (الاحتياط الاستراتيجي)، وكانت هناك مناقشة مفتوحة حول الخطة وشارك فيها كاتب هذه السطور وأشار إلى جملة من السلبيات أهمها:

- إن الاعتماد على استراتيجية الحرب البرية تجاه استراتيجية الحرب الجوية البرية ذات المناورة العميقة التي تعتمدها الولايات المتحدة و حلفاؤها الغربيون يعني أن ذروة الهجوم المعادي ستكون خارج ذروة الدفاع (عمق الدفاعات) لاعتماد العدو على إنهاك القوات المدافعة وتثبيتها بسلسلة طويلة من عمليات القصف الاستراتيجي والتكتيكي (تعبوي) لتحديد حرية حركتها، وإطلاق حرية العمل له لما يمتلكه من قابلية عالية على الحركة على محيط دفاعاتنا، وبإسناد جوي كبير تشكل الطوّافات المقاتلة جزءًا مهمًا يجمع ما بين قابلية الحركة و القوة النارية.

❖ أستشهد بمقولة المارشال الألماني رومل عندما كان قائدًا للجبهة الغربية (ب) العام 1944 «أن من أمتلك التفوق الجوي جعل أسلحة خصمه كالسيف والقوس»، وعليه ينبغي الطلب من القيادة العليا بإعادة تقييم أهدافها العملياتية، والتنازل عن هذه الصحراء المترامية الأطراف، والتركيز على حرمان العدو من قدرته على إحاطة ساحة العمليات من الجانب الغربي نحو جنوب العراق، و هذه مناورة أكيدة لا محال منها. ويجب التركيز على جزيرتي وربة وبوبيان والقسم الشمالي (حقول النفط) واعتماد عارضة المطلاع كمركز لدفاعاتنا وإجبار العدو على خوض سلسلة من معارك المدن، منها في العاصمة الكويت والجهراء مع تدمير المطارات والقواعد الجوية كافة، والاعتماد على القوات الخاصة والمشاة لمثل هذه المعارك. أما القطعات المدرعة فينبغي أن تدافع في العمق، وبمجموعات صغيرة، للحيلولة دون تشكيلها أهدافًا ملائمة للضربات الجوية مع ضرورة تأمين دفاعات بالعمق العراقي على مستوى جحافل ألوية تنفتح في مفاصل مهمة ما بين شط العرب شرقًا حتى قاعدة علي بن أبي طالب في جنوب الناصرية غربًا لإحباط أية إحاطات معادية مدرعة بالتعاون مع القوات المحمولة جوا للفيلق 18 الأميركي. وأخيرًا، إستبعدت الخطة الضربات الجوية الاستراتيجية في العمق العراقي ورأت أن من غير المعقول أن تنفذ الضربات الجوية في ثلاثة أيام، ولكن المنطق يؤكد أنها ستكون الأساس في تفتيت صلابة المدافعين قبل التعرّض البري لمدة لا تقل عن شهر واحد ليتناسب ذلك مع حجم القوات المدافعة.

❖ تكمن المشكلة الأساسية في هذه الخطة في هيمنة تجربة الحرب مع إيران على حساباتها للحرب القادمة تجاه أعلى مستويات جيوش حديثة عرفها تاريخ الحرب المعاصر وستكون دورة العمليات الدفاعية عاجزة عن التنفيذ نتيجة للتفوق الجوي الساحق لصالح العدو ما سيقيد حركتنا مقابل حرية مطلقة له بالمناورة. إن الاقتراب غير المباشر جزء أساسي من عقيدة الجيش الاميركي، والتفتيت لمنظومة دفاعاتنا أسبقية استراتيجية في قواعد

العمل المعتمدة لديهم، والخطة برمتها تحتاج إلى الكثير من المراجعة. وفقًا لطبائع السلوك العسكري العراقي اعتبرت هذه الملاحظات غير مقبولة وأخذت طابعًا سياسيًا وغير ذلك نحن لسنا بصدده الآن.

ليل 30/29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990 أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا بتوجيه إنذار نهائي للعراق للاستجابة لكل القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة وخصوصًا القرار الخاص بالانسحاب الفوري من الكويت. ومنح العراق مدة 45 يومًا كحد أقصى للتنفيذ تنتهي في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير 1991 حسب التوقيت المحلي للمنطقة وإلا تخوّل قوات التحالف الدولي شن الحرب لتنفيذ القرار. وفي الثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 1990 بلغت الحشود المعادية معدلات كبيرة تؤهلها من شن الحرب: 400 ألف مقاتل، 4000 دبابة وعجلة قتال، 600 هليكوبتر مسلحة ونقل، 2000 طائرة مقاتلة وإسناد، 400 قطعة بحرية منها سبع حاملات طائرات مع احتمال إشتراك القوة الجوية الاسرائيلية بالقتال عند الحاجة. لقد ضم التحالف العسكري الدولي وحدات وقوات من 28 جيشًا دوليًا. عند ذلك رأى القائد العام العراقي (الرئيس صدام حسين) ضرورة تعيين وزير دفاع جديد يتمتع بخبرة عسكرية أكاديمية وعملية جيدة بدلاً من الوزير السابق الجنرال عبد الجبار شنشل الذي عين مؤقتًا بعد وفاة وزير الدفاع الأسبق الجنرال عدنان خير الله الذي قتل في حادث طائرة في الرابع من أيار/مايو العام 1989. وكانت أسباب التبديل المعلنة تجاوز العمر القانوني (كبر السن) ووقع الاختيار على الفريق أول (جنرال) سعدي طعمة الجبوري وصدر مرسوم جمهوري بذلك يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 1990. وكان هذا الرجل يشغل منصب المفتش العام للقوات المسلحة، إلا أن فرص استثمار كفاءاته محدودة لعدة أسباب أولها أنه غير قادر على تبديل أوضاع ميدانية وصلت إلى ذروتها ويفصلها عن نهاية الإنذار بشن الحرب سوى ثلاثة أسابيع تقريبًا. وثانيها أنه شديد الانضباط ولاعتبارات إنسانية

يصعب عليه إبداء وجهات نظر لتعديل خطط نزلت عميقًا في الميدان وثالثها أنه كان في حال صدمة جراء تعيينه بشكل مفاجئ لهذا المنصب الكبير، وقد يكون يعلم في قرارة نفسه أنه كبش الفداء العظيم للخسارة المضمونة التي لاحت في الأفق القريب. وإذا كان هناك نصر فهو ليس له، ومن شاهده في تلك الأيام شعر بقلقه البادي للعيان، وكان يشعر آنذاك بمنافس شديد وقوي جدًا هو حسين كامل القريب من الرئيس.

الغريب أن صلابة التعنت في القرار السياسي العراقي بلغت ذروتها عند فشل لقاء طارق عزيز وجيمس بيكر، وزير خارجية أميركا، لدرء الحرب في التاسع من كانون الثاني/يناير 1991 بمقابل فشل المساعي السوفياتية برمتها. وقبل نهاية الإنذار بثلاثة أيام منح الكونغرس الاميركي بأغلبية ستة أصوات الضوء الأخضر للحرب وبدعم كامل للرئيس جورج بوش.

يوم 15 كانون الثاني/يناير 1991، يوم نهاية الإنذار، زار الرئيس صدام حسين القوات العراقية في ساحة العمليات الكويتية وهو بمعنويات عالية. وعند الساعة 18,00 نظر إلى ساعته وهو يتفقّد بعض الدفاعات العراقية الساحلية ثم رفع رأسه مبتسمًا فقال كلمة واحدة « أين هم ؟ ». وحين زار إحدى المقرات الميدانية للحرس الجمهوري وجّه سؤالاً إلى الفريق الركن أياد الراوي قائد الحرس الجمهوري عن نسبة توقعه للهجوم الذي انتهت مدة إنذاره اليوم، فأجاب أن الهجوم المعادي يقع باحتمال لا يزيد عن واحد بالألف. وبالتأكيد، هذا الاستبعاد غير المنطقي للحرب ناتج عن الملاحظات الخاطئة التي سمعها هذا القائد من بعض القيادات السياسية مثل حسين كامل وعلي حسن المجيد اللذين كرّرا كثيرًا عبارة «إن الحرب لن تقوم». ولا يختلف إثنان حول شجاعة هذا القائد ونزاهته وعدالته إلا أنه كمعظم القادة العراقيين الذين لا يهتمون كثيرًا بالثقافة الإستراتيجية للحرب ويسلمون للرأي السياسي بشكل مطلق.

إن التوقيت الحقيقي لمدة الإنذار إنتهى عند الساعة 8,30 يوم 16 كانون الثاني/يناير 1991 بالتوقيت الاميركي ولم تنتظر قوات التحالف طويلاً. فعند الساعة 2,30 يوم 17 كانون الثاني/يناير 1991 بالتوقيت المحلي للخليج العربي، سقطت أولى مقذوفات طائرات الشبح والصواريخ الجوالة على أهداف مختلفة في بغداد. وهكذا بدأت عاصفة الصحراء بمرحلتها الأولى من الحرب، وهي سلسلة طويلة من القصف الاستراتيجي والتكتيكي (الميداني) الذي دام تسعة وثلاثين يومًا بلياليها وشمل ساحة الحرب برمتها (العراق- الكويت) حيث ألقت طائرات القصف الاستراتيجي والتعبوي F117 - B5 - B2 -B1 والتورنيدو، F111 وF16 أكثر من مائة ألف طن من القنابل وأكثر من 400 صاروخ جوال بعيد المدى فوق العراق. أما قوات الميدان فقد نالتها مئات الألوف من المقذوفات المسيّرة والاعتيادية، ومقذوفات المدافع البرية، ومدافع البوارج البحرية ذات العيارات الكبيرة (420 ملم) ولعبت الطائرة القديمة المحدثة A10 والهليكوبتر المسلّحة (الأباشي) دورًا رئيسيًا في تدمير دروعنا وأسلحة دفاعنا الجوي ومدافعنا الثقيلة حيث أدت هذه السلسلة الطويلة من الهجمات الجوية والصاروخية إلى تفتيت صلابة مقاتلينا، وبلغ معدل خسائرنا الإجمالي بالقصف الجوي والصاروخي 25 % من الاحتياطيات الرئيسية و 10 % من الوحدات العامة. أما الإصابات المعنوية فكانت أكثر من ذلك، بالطبع فمقابل إسقاط 134 طائرة سقط منها على القطعات المدافعة (86) طائرة، مع عشرات من الصواريخ الجوالة معظمها أسقطتها بطاريات الدفاع الجوي الموجهة، والباقي أسلحة الدفاع الجوي الحرة وثلاث طائرات أسقطت بالقتال الجوي.

أما الضربات الصاروخية لصواريخ الحسين العراقية أرض- أرض ذات المدى المتوسط (650 كلم) فقد أصابت عدة أهداف حيوية في إسرائيل والسعودية وبعض أقطار الخليج، وكانت إحدى الإصابات مؤلمة للجانب

الاميركي عندما قتل وجرح أحد تلك الصواريخ أكثر من مائة أميركي منهم 29 طيارًا في قاعدة الظهران الجوية. وأصل هذا الصاروخ (الحسين) الصاروخ السوفياتي (سكود ب) ذو المدى 280 كلم الذي طوّرته مصانع التصنيع العسكري العراقية، وفشلت البطاريات الصاروخية المضادة مثل باتريوت في التصدي الفعال لها.

حاولت القيادة العراقية إستدراج قوات التحالف إلى المعركة البرية بأسرع ما يمكن. وحين طال انتظار تلك المعركة مع زيادة خسائرنا بالضربات الجوية سواء المادية أو المعنوية، زار القائد العام (الرئيس) الفيلق الثالث بقيادة اللواء الركن صلاح عبود وطلب منه شن هجوم بمستوى فرقة لاحتلال مدينة الخفجي السعودية وميناءها بهدف إغراء العدو وجره إلى الحرب البرية، ووقع الاختيار على الفرقة الآلية الخامسة بقيادة العميد الركن ياسين المعيني وبإسناد الفرقتين الثالثة المدرعة والأولى الآلية بقيادة العميد الركن حسن زيدان والعميد الركن حسين حسن وكان ذلك يوم الثلاثين من كانون الثاني/يناير 1991 ونجحت الفرقة الخامسة بالاحتلال المؤقت للهدف، ولكنها نتيجة للقصف الجوي والمدفعي الشديد إنسحبت يوم الثالث من شباط/فبراير 1991 دون تحقيق هدف جر العدو للمعركة البرية وكانت خسائرها 650 مقاتلاً منهم ما يقارب 500 وقعوا أسرى بيد العدو مقابل أسيرين أميركيين أحدهما مجندة. وبعد عشرة أيام، إرتأت القيادة العراقية تكرار العمل لاستدراج العدو إلى المعركة البرية وكانت الخطة تقضي بقيام جيش الحرس الجمهوري (ثماني فرق) بالتعرّض نحو العمق السعودي لمهاجمة العدو في قاطع (المشعاب والخفجي)، إلا أن معضلة حركة قوات كبيرة في ميدان صحراوي مكشوف تحت تفوق جوي معاد لمسافة تزيد عن 200 كلم تعني عملية انتحار جماعي لأفضل القوات المدافعة. وبعد مداولة دامت يومين نقل قائد الحرس الجمهوري رأي القادة الميدانيين بضرورة صرف النظر عن هذه الخطة المضمون فشلها. وأخذ بهذا الرأي في

القيادة العليا وكانت أول مرة يحدث منها مثل هكذا نقض لخطة منذ العام 1980.

بعد 39 يومًا من القصف الجوي والمدفعي والبحري أي ليل 24 شباط/فبراير 1991، وفيه أصيب الكاتب بجروح عدة نتيجة قصف طائرات مقاتلة الدروع A10 لمقره الجوال، فخرج من المعركة. شنت قوات التحالف هجومها البري الواسع وأساس هذا قوة المناورة الواسعة من الغرب حيث وصلت قطعاتها الأمامية إلى نهر الفرات، مع مناورة متوسطة المدى (الجهد الثانوي) التي استهدفت الاحتياطيات المركزية مع هجوم بامتداد ساحل الخليج باتجاه مباشر نحو المدن الرئيسية.

إلا أن القيادة العراقية استشعرت بخطر عزل القوات الرئيسية وتطويقها في ساحة العمليات الكويتية فأصدرت أمرًا سريعًا وحاسمًا وغير متوقع بالانسحاب الفوري نحو الأراضي العراقية ضمن قاطع البصرة والدفاع هناك على عجل، فنفّذ الانسحاب بشكل مرتبك جدًا إذ كيف ينسحب جيش كبير فور استلامه أمر انسحاب حرم بالأساس من مجرد التفكير به ناهيك عن سلسلة طويلة من التحضيرات له التي تحتاج القوات إليها كتهيئة مواضع الإعاقة ومواضع الدفاع بالعمق وفتح الطرق الخاصة بالانسحاب ومناورة كهذه هي من أكثر العمليات الحربية التي تمارسها الجيوش في الميدان صعوبة وتعقيدًا، لذا كان الانسحاب أشبه ما يكون بالهزيمة الكبرى. فتركت القطعات المقاتلة أثقالها ومواد تموين قتالها، التي تحتاج إلى عدة ليالي لترقيقها إلى الخلف في حين كان أمامها في الواقع وليس إلا ساعات، لتشكّل أهدافًا كبيرة سهلة المنال للقوة الجوية للتحالف، وبات الطريق المركزي (الجهراء- العبدلي) يعرف بطريق الموت حيث طاردتها القوات المعادية ولكن بحذر. وكانت قوات عراقية قد أجبرت على القتال في مطار الكويت وبعض أجزاء من العاصمة لأنها لم تتمكن من الانسحاب أو لم يصلها الأمر.

وتمكّن ما يعادل 70% من القوات المنسحبة من ساحة العمليات الكويتية من النجاة من الموت أو الأسر حين عبرت الحدود نحو العراق، إلا أن 50% من هؤلاء فقدوا إرادتهم على القتال نتيجة أسباب عديدة منها صدمة المعركة والإعياء والنسبة العالية من الإصابات. ومن ناحية ثانية كانت قوات الحرس الجمهوري بقدرات قتالية ومعنوية جيدة فتصدت للقوات المطاردة بقوة واشتبكت معها في معارك شديدة يومي 27/26 شباط/فبراير تكبدت نتيجتها خسائر كبيرة من جراء القصف الجوي وضربات طائرات مقاومة الدروع كالاباتشي ذات التأثير الفعال جدًا على دروعنا. وعند الساعة 8,00 يوم الثامن والعشرين من شباط/فبراير، أعلن الرئيس الاميركي جورج بوش الأب وقفًا للعمليات الحربية وانتهاء الحرب في الميدان بعد ثلاثة وأربعين يومًا بلياليها تكبد الجانب العراقي خسائر فادحة في أسلحته ومعداته وما يزيد عن مائتي ألف إصابة مختلفة وما يزيد عن 60 ألف أسير. وعندما انصرفت قوات التحالف إلى مرحلة إعادة التنظيم، انصرفت القوات العراقية خلال ستة أسابيع أخرى إلى قمع الانتفاضة الشيعية في المنطقة الجنوبية والمدعمة بشكل مباشر من قبل العدو القديم إيران والتمرد الكردي في شمالي العراق.

الخلاصة

خير من يصف مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية العام 1991 هو رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول حسين رشيد التكريتي الذي عين مكان الجنرال نزار الخزرجي الذي أبدى تحفظات كثيرة في الحرب مع أميركا. حين سأله أحد الأصدقاء عن وصفه لما حدث، أجاب: «كأننا وسط دوامة بحرية هائلة أخذتنا عميقًا حتى لامست أقدامنا قاع البحر، إلا أن الحظ الحسن أدركنا أخيرًا حين وجدنا أنفسنا نصف غرقى متشبثين بقطع خشب طافية».

إلا أنه يمكن إجمال عناصر ذلك المأزق بما يأتي :

- إن القيادة السياسية (الاستراتيجية العليا) العراقية حددت أهدافًا كبيرة جدًا فاقت قدرة القوات المسلحة العراقية لتحقيق تلك الأهداف أي عدم مطابقة الإمكانات مع الأهداف.
- مركزية القائد السياسي امتدت إلى آلية صنع القرار العسكري الاستراتيجي كونه قائدًا عامًا للقوات المسلحة، وهو لا يمتلك المؤهلات الكافية لهذا المستوى الرفيع، وغالبًا ما يفصح أمام القادة والمخططين عن مسلك العمل الذي يرتئيه للوصول إلى الهدف المراد فيصعب عندئذ على هؤلاء البحث عن البدائل الأنسب لأسباب إنسانية محضة كالخوف من سطوة القائد السياسي أو السعي لإرضائه وما يتبع ذلك من فوائد شخصية محتملة. والقليل جدًا من يجازف بحكم الضرورات الوطنية.
- دورة السياسة والحرب شبه متعذّرة بالنمط العراقي لعدم وضوح المدى الحقيقي للدور السياسي في قرار الحرب وإدارتها.
- التحديد والتقليص المستمر لصلاحيات القيادة العسكرية نزولاً إلى صلاحيات القادة الميدانيين. (الخوف من التآمر السياسي).
- إنهيار قيمة الردع للأسلحة العراقية ذات التدمير الشامل (إستخدام الأسلحة الكيميائية وبوسيلة إيصال الصواريخ/الطائرات) عندما أعلن الخصم انه سيستخدم السلاح النووي إذا ما ثبت له إستخدام السلاح الكميائي من قبلنا.
- قصور عام في التثقيف الإستراتيجي للمستويات المسؤولة عن التخطيط للحرب أدى إلى قبول المجازفة بأدنى التحفظات، وفهم خاطئ لعقل الخصم. ومما زاد في ذلك افتقار القيادة العسكرية العليا إلى مراكز بحوث استراتيجية تغذّيها بالكثير من المعلومات والاستنتاجات الضرورية ومنها البدائل، علاوة على تعطيل دور جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا في

خدمة آلية التخطيط للحرب.

❖ كان السعي لتوظيف خبرتنا الكبيرة المحصلة من الحرب الطويلة مع إيران ضد عدو يختلف اختلافًا جوهريًا وضمن بيئة صراع ذات معايير تقنية عالية كاد يكون عقيمًا. ولم يثمر ذلك السعي إلا في نتائج محدودة.

❖ إن القرار السياسي العراقي قد حرم نفسه من الفسحة الضرورية للمناورة على المستوى الاستراتيجي وحرم بدوره الاستراتيجية العسكرية العراقية من البحث عن بدائل معقولة بل جعلها في الاتجاه الخاطئ المؤدي إلى الهاوية.

❖ إن الاتصال بالقائد العام يشوبه الكثير من الصعوبات والمعوقات المعنوية والمادية حالت دون استيفاء العديد من المعضلات المناقشة الضرورية ما أدى إلى إصدار قرارات ذات نهايات سائبة أدت بدورها إلى ثغرات ميدانية لصالح العدو. ناهيك عن بعض الملاحظات الشخصية للقائد العام حول بعض القضايا تمتاز بالكثير من القدسية غير المبررة وفقًا لطبائع السلوك للمحيطين به يصعب على المخططين الفكاك منها.

❖ الفجوة الواسعة بالإمكانات ما بين الطرف العراقي والطرف المقابل في مجال جمع المعلومات الضرورية حرمت المخططين الاستراتيجيين والميدانيين العراقيين من المعلومات الضرورية للتخطيط وعليه كان الاعتماد على الافتراضات لإملاء ساحة المجهول الواسعة.

❖ الافتقار إلى منظومة القيادة والسيطرة الحديثة للجانب العراقي جعل من موضوع التعديل على الخطط شبه متعذر. وعلى سبيل المثال إن بعض الدروع الاميركية سار فوق مقر ميداني عراقي يوم 27 شباط/فبراير كان يعقد فيه اجتماع ميداني لتدارس موقف على ضوء أوامر ذات معطيات قديمة. ونجا هؤلاء من الأسر بأعجوبة.

❖ كان الأسوأ هو التقييم السياسي العام للحرب بأن الولايات المتحدة الاميركية لا تقبل فرضية الحرب المباشرة على ضوء تجربتها الفاشلة في فيتنام وإن ما يحدث من عمليات الحشود العسكرية يصب في موضوع

سياسة حافة الحرب للضغط على القرار السياسي العراقي، مع اعتماد ملاحظات مغلوط فيها قدمها بعض الوفود الدولية غير الرسمية التي زارت العراق خلال تطور الأزمة وتقول بأن الحرب لن تقع والبديل هو الرضوخ الاميركي لإغراءات النفط العراقية الكويتية.

ب- مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية في حرب حرية العراق العام 2003

بعد أن وضعت الحرب السابقة (حرب الخليج الثانية) أوزارها في الثامن والعشرين من شباط/فبراير 1991 إتضح عدم اكتمال نتائجها السياسية من خلال استمرار النظام السياسي العراقي بزعامة الرئيس صدام حسين في الحياة بقوة، وقادرًا على التواصل مع محيطه الإقليمي وقد اكتسب قدرة معنوية عالية واحترامًا لصموده تجاه أكبر قدرة عسكرية عالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب الكورية. ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها حاله الإحباط العام التي يعيشها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج لنجاح المشروع الصهيوني في دعم (إسرائيل) على حساب الحقوق العربية والمسند بقوة من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية. فصمود العراق كان بارقة الأمل التي أضاءت أفقهم المظلم وظنوا أن هناك قدرة على التحدي وإشارة قوية تجلب انتباه الغرب إليهم عسى أن يعدل في سياسته لصالحهم وكانت الحرب في نظرهم أيضًا إثبات لذاتهم المغيبة منذ تاريخ طويل. فهذا يفسر ظاهرة هيجان عواصف العاطفة العربية المؤيدة للعراق مع نجاح القيادة العراقية بصدق نواياها أو كذبها بربط قضية الحرب بالموضوع الفلسطيني.

إن الحريق السياسي والأمني الذي نشب في أربع عشرة محافظة عراقية من أصل ثماني عشرة في اليوم التالي لانتهاء الحرب قد تم إطفاؤه بسرعة.

وخلال ستة أسابيع متواصلة تمكن النظام السياسي العراقي من إعادة سيطرته وسطوته على جميع المناطق التي خرجت عن السيطرة مخيّبًا بذلك ظن الدوائر المعادية له، والتي توقّعت سقوطه كثمرة ناضجة تسقط تلقائيًا من غصنها. إن سوء التقدير للسياسة الأميركية حملت الرئيس جورج بوش مسؤولية أخلاقية تجاه المنتفضين الذين قمعوا بشدة سواء في شمال العراق وجنوبه، لأنه كان المحرّض الأساس على اندلاع انتفاضتهم الواسعة من خلال خطابه السياسي والإعلامي الموجّه للشعب العراقي للانتفاض على حكومته عند نهاية الحرب. وبغض النظر عن التخطيط والدعم والتدخل المباشر الإيراني لصالح تلك الانتفاضة في المناطق الوسطية والجنوبية للعراق إلا أن المسؤولية وقعت بكاملها على الرئيس الاميركي ما دعاه إلى إعادة تدخله في الموضوع العراقي.

بإعلان المنطقة الشمالية من العراق ذي الأغلبية الكردية ملاذًا آمنا لمن خرج عن السلطة العراقية مع منع الطيران العراقي من التحليق فوقها أي فوق خط العرض 36 فما فوق، ثم أضاف منطقة أخرى لحظر الطيران العراقي دون خط عرض 32 فما دون، أي فوق المنطقة الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية والموالية بغالبيتها للسياسة الإيرانية.

كان الطرف الآخر، الرئيس صدام حسين، قد وقع في فخ أوهام القوة مرة أخرى حينما جلس على كرسيه مطمئنًا ظانًا أن تلك الإجراءات لن تدوم طويلاً فأصدر أوامره بسحب القوات العراقية المسلحة من المنطقة الشمالية، ومنع قواته الجوية من الطيران فوق مناطق الحظر الجوي، ومعتقدًا أن ما خسره يمكن إعادته ما دام العراق يملك مخزونًا هائلاً من النفط، وعمليًا نجح في إعادة الكثير مما دمرته الحرب في المجالات الاقتصادية والخدمية إلى سابق عهدها. وكان الأخطر في معتقداته أن الله قد خصّه بعنايته المباشرة دون غيره. وقد أعده لمهام أكبر فأظهر نفسه كمسيح مسلّح ليخلّص

هذه الأمة من شرور الشيطان الصهيوني الذي امتطى القدرات الاميركية لنيل غاياته في المنطقة العربية. فكان خطابه السياسي يشير دائمًا إلى النصر الذي حققه في تلك الحرب التي هي بداية لمشروع كبير يحتاج إلى الكثير من الصبر والتضحية لتحقيق كل أهداف الأمة. وفي الوقت نفسه بدا رافضًا لأية دراسات معمّقة على المستويات الاستراتيجية للمعضلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تواجه العراق في المستقبل القريب، معتبرًا أن تلك الدراسات ستسبب إحباطًا شديدًا لأمل ضمن هو تحقيقه فحرّم المستحيلات إلا في موضوع إعادة الحياة للذي فارقته.

لقد أدى التوجيه الخطير بعدم ذكر أية معضلات لا تتوافر الإمكانات لتجاوزها، إلى طمر الحقائق الموضوعية التي تبنى عليها كل الدراسات المعمقة وخاصة في مجال الدراسات الاستراتيجية العسكرية، وأطلق العنان للمنافقين والمنتفعين الذين لا تهمهم إلا مصالحهم الشخصية فزيّنوا له كل طموحاته جاعلين المستحيل ممكنًا وبسطوا كل عظيم قائلين تبًا للمستحيل. لقد سعى النظام العراقي لاستعادة سيادته، التي فقد الكثير منها بفعل سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن الدولي، فوظّف قدراته الاقتصادية الكامنة (النفط) لفتح ثغرات في جدار الحصار الاقتصادي وكانت البداية الموافقة على المقترح الفرنسي، (مشروع النفط مقابل الغذاء والدواء) بعد تأنٍ طويل وعمل، من ناحية ثانية، على تنشيط تجارة تهريب النفط عبر البحار والصحارى الواسعة ليكسب موردًا ذاتيًا حرم منه لتطوير مشروعاته السيادية.

لقد بذلت جهود حثيثة من أجل تقليص التأثير السلبي المباشر وغير المباشر للحصار التسليحي والعلمي الضار بالقوات المسلحة عمومًا، وسلاح الدفاع الجوي والصواريخ والقوة الجوية بشكل خاص. واضطلعت دوائر التصنيع العسكري بدور مهم في توفير الحدود الدنيا من الاحتياجات لمعظم الأسلحة

والصنوف، ولاقت رعاية واسعة كبيرة فلاقت وكل تشجيع ودعم معنوي ومادي ما جعلها تطمع بالكثير. وكذلك زادت ضغوط القيادة العراقية عليها لتحقيق الأفضل مع مرور الوقت. وظن الرئيس أن كل شيء سيكون ممكنًا بفتح ميزانية الدولة لتلك الدوائر من دون رقيب وخارج السياقات المالية للدولة، ما أدى فيما بعد، وبشكل مطرد، إلى تفشي الفساد الإداري في دوائر التصنيع العسكري، والجهات ذات العلاقة من القوات المسلحة، وغيرها في ظل انخفاض حاد بالرواتب ومستويات المعيشة لموظفي الدولة بشكل عام. وعلى الرغم من كل ذلك كانت النتائج العملية محدودة جدًا نظرًا إلى تعاظم الفجوة العلمية والتقنية بين أسلحتنا وأسلحة الخصم.

لقد تعرض العراق إلى العديد من الضربات الجوية والصاروخية طوال الفترة الممتدة بين حرب 1991 والحرب الأخيرة على ضوء عدد من الأزمات السياسية وبعض المخالفات للشروط الأميركية والبريطانية، وكانت عملية «ثعلب الصحراء» في منتصف كانون الأول/ديسمبر 1998 أشد تلك الضربات، مع فشل وسائل الدفاع الجوي العراقي في إسقاط أية طائرة معادية فوق الأراضي العراقية، واقتصر النجاح في إصابة عدد محدود من الصواريخ الجوالة المعادية طوال تلك الفترة.

ثم جاءت الأحداث الدامية والمرعبة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 التي دعمت بشكل مباشر وغير مباشر الرئيس الاميركي الجديد جورج وكر بوش في مشروع واسع وغامض تمثل في الحرب على الإرهاب خارج حدود الولايات المتحدة وقد انتظم العالم تحت جناحيه لأشهر عديدة «من لم يكن معنا فهو ضدنا» كما قال الرئيس بوش. فكانت الحرب الأولى ضد أفغانستان مع نظام طالبان المتحالف مع تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن المسؤول عن تلك الأحداث وغيرها، فنجحت الولايات المتحدة بإسقاط ذلك النظام بالتعاون مع تحالف الشمال (المعارضة الأفغانية). إلا

أن تلك الحرب تمت باستخدام أضيق القياسات الحربية الأميركية إذ اقتصرت على الضربات الجوية والصاروخية والقوات الخاصة. ثم أعلن الرئيس الأميركي عن أهدافه المقبلة لهذه الحرب ضمن محور شر شمل العراق وإيران وكوريا الشمالية وبدأت حملة إعلامية ودبلوماسية شديدة لتهيئة الرأي العام الداخلي والدولي للحرب على العراق، إلا أن الولايات المتحدة عجزت من خلال مواردها التجسسية وفرق التفتيش الدولية عن إيجاد ذريعة قانونية لشن الحرب بعدما اتهمت العراق بسعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل علاوة على ما يملكه من أسلحة كيميائية سابقة. عندها رفض المجتمع الدولي بشدة نظرية الحرب. إلا أن الولايات المتحدة الاميركية مضت قدمًا في شن الحرب على العراق بتأييد محدود من قبل بعض الدول ذات المصلحة بالحرب كبريطانيا وإسبانيا وبلغاريا وأستراليا.

إن أية حرب تحتاج إلى ثلاثة عناصر أساسية لشنها هي:

- شرعية القانون الدولي.
- بيئة سياسية موافقة للحرب.
- توافر القدرة المادية (القدرات العسكرية). وهنا نجد أن الولايات المتحدة الاميركية لا تملك سوى توافر القدرة العسكرية في مشروع حربها على العراق. وبهذا شابهت الموقف العراقي في موضوع غزو الكويت.

الموقف العسكري العراقي العام

من النتائج العامة للحرب الماضية العام 1991 هو فقدان الكثير من القدرات العسكرية العراقية، ناهيك عن ذلك الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية لتلك القدرات. وكمحصلة عامة تعرضت القوة البحرية (سلاح البحرية) برمتها (سفن - معدات - منشآت) لخسارة جسيمة حولتها من قوة كبيرة إلى قوة مشاة ساحلية تملك عددًا محدودًا من زوارق الحراسة. أما

القدرة الجوية العراقية (عسكرية ومدنية) فقد تلاشت إلى حدود ضيقة جدًا بفعل التدمير المباشر وتقادم الزمن مع بقاء 135 طائرة مختلفة النوع محجوزة في إيران والتي بعدها لجأت إلى إيران في بداية الحرب باتفاق شرف تم ما بين القيادتين العراقية والإيرانية لتجنب تدميرها بالقصف الجوي الأميركي، علاوة على تدني كفاءة الطيارين كثيرًا لعدم توافر ساعات الطيران الضرورية، ونقص كبير في القاعدة المادية التدريبية. وأخيرًا لم يبق لدى سلاح الطيران العراقي عشية الحرب العام 2003 سوى 23 طائرة مقاتلة فقط مختلفة النوع بصلاحية طيران محدودة جدًا وبكفاءة قتالية لا تزيد عن 30 % من الطاقة التصميمية لتلك الطائرات من دون الدخول في مقارنة مع الطائرات المعادية من حيث الكفاءة القتالية المبنية على التطور التقني الكبير التي اكتسبتها. أما سلاح الدفاع الجوي العراقي فقد كان مستمرًا بالقتال طوال الفترة الفاصلة ما بين الحربين وعلى الرغم من كل المحاولات الذاتية لتطوير كفاءة هذا السلاح وأساليب قتاله إلا إن الفجوة التقنية كانت في اتساع مستمر لصالح العدو.

القوات العراقية البرية كانت أهم فروع القوات المسلحة العراقية وأكبرها فتقلّصت إمكاناتها كثيرًا، وتدنّت مستوياتها القتالية إلى حدود خطيرة لما أصابها من تدمير مادي ومعنوي. وأضاف الحصار الاقتصادي الشامل على العراق الكثير من التحديدات في مجال القوات من حيث العدد والكفاءة الفنية والقتالية. فتقلّصت أيضًا ساحات التدريب وميادينه وانخفضت التخصيصات المالية إلى حدود خطيرة وتخرّجت دفعات عديدة من الجنود والضباط الأحداث من دون الحصول على المستوى الأدنى من الإعداد الفني والقتالي، علاوة على تقادم الزمن والاستهلاك المستمر للأسلحة والتجهيزات والمعدات القتالية. ثم استشرى مرض خطير أصاب روح الجندية وشرف العسكرية في صميمها ألا وهو الفساد الإداري نتيجة تدني الرواتب والمخصصات المالية لجميع الرتب في ظل تضخم اقتصادي شمل

الجميع. لقد أعيد تشكيل الجيش العراقي بعد العام 1991 بخمسة فيالق تضم 18 فرقة ثلاث منها مدرعة واثنتان آلية (ميكانيكية) والباقي فرق مشاة، مع إلغاء سلاح القوات الخاصة. وانتظم السلاح المدرع بوحدات دبابات يراوح عدد دباباتها من الأنواع القديمة بين 16 - 20 دبابة للكتيبة الواحدة بدلاً من 44 دبابة. أما وحدات المشاة الآلي فتراوح عدد عجلاتها المدرعة بين 20 - 25 عجلة للفوج الواحد بدلاً من 48 عجلة في السابق. وكانت نسبة المقاتلين في الفرق أعلاه بمعدل 50 % من الملاك المعدّل. أما قوات الحرس الجمهوري فأعيد تنظيمها بمستوى جيش يتألف من فيلقين يضمان ثلاث فرق مدرعة وواحدة آلية واثنتين مشاة زائد لواءي قوات خاصة بالإضافة إلى وحدات الإسناد والخدمات من (المدفعية والصواريخ وأسلحة الدفاع الجوي - المعدات الهندسية والتطهير الكيميائي والنقل والتموين .... إلخ). وكان معدل دبابات الكتيبة الواحدة من الدبابات الحديثة 31 دبابة (T-72M) ومعدل العجلات المدرعة للفوج الآلي الواحد 35 عجلة نوع (BMP) في جميع الفرق المدرعة والآلية في القوات أعلاه. أما معدل المقاتلين في تلك الفرق 85% من الملاك المعدل وبكفاءة قتالية وفنية أعلى بكثير من مقاتلي الجيش الاعتيادي لتوفر الإمكانيات المادية بشكل أفضل إلا أنها دون المستوى المثالي.

القدرات العسكرية الإضافية

عمل النظام السياسي العراقي، وبتوجيه مباشر من الرئيس صدام حسين، على تعويض المطالب والاحتياجات العسكرية من الأسلحة والمعدات ذات التقنية العالية بوحدات مقاتلة من صنف المشاة، أي توسع أفقي كمي على حساب التوسع العمودي النوعي. فعملية التصنيع المحلي كانت عقيمة، والاستيراد محظور، والأهداف المطلوب تحقيقها كبيرة لافتقار النظام السياسي للمرونة المطلوبة تجاه التحديات الكبيرة التي يواجهها. وكانت هذه

القدرات الإضافية تتألف من:

❖ قوات حدود ذات تسليح خفيف تتوزّع على سلسلة طويلة من المخافر الحدودية.

❖ جيش القدس وقد تألف من 21 فرقة خفيفة بمعدل (6000) مقاتل للفرقة الواحدة، ثم تقلصت إلى 17 فرقة، وقد تأسس لدعم الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة العام 2000 وملاك قيادته وهيئات ركنه كوّنا من فائض الجيش والحرس الجمهوري بمستوى الفرقة واللواء، ومن عناصر الحزب أيضًا. أما المقاتلون فمن متطوعي الحزب لمده قصيرة جدًا.

❖ فدائيو صدام: تنظيم شبه عسكري لتنفيذ واجبات مبهمة بقيادة عدي النجل الأكبر للرئيس ويتوزع في المحافظات وبقياسات محدودة جدًا.

❖ جيش الشعب: وهو عبارة عن مسلحي الحزب ينظّمون في وحدات صغيرة بتسليح خفيف وفي جميع محافظات العراق عدا المنطقة الشمالية الكردية.

الانفتاح العام للقوات العراقية عشية الحرب

كان انفتاح القوات العراقية عشية الحرب على الشكل الآتي:

❖ المنطقة الشمالية: محافظات الموصل ـ كركوك ـ جزء من محافظة صلاح الدين. وينفتح فيها كل من الفيلق الأول والفيلق الخامس وعدد من فرق جيش القدس (قوات خفيفة).

❖ المنطقة المركزية: محافظات بغداد ـ صلاح الدين ـ ديالى ـ جزء من محافظة الانبار ـ واسط ـ الحلة ـ كربلاء ـ النجف. وينفتح فيها فيلق الحرس الجمهوري الأول شمالي بغداد ـ صلاح الدين ـ جزء من الانبار، مع عدد من فرق جيش القدس. وفيلق الحرس الجمهوري الثاني: جنوبي بغداد ـ ديالى ـ الحلة ـ واسط ـ كربلاء ـ النجف . وعدد من فرق جيش القدس (قوات خفيفة).

* المنطقة الجنوبية: (محافظات ـ العمارة ـ الناصرية ـ البصرة) وينفتح فيها كل من الفيلق الثالث والفيلق الرابع وعدد من فرق جيش القدس (قوات خفيفة).

ملحوظة: القاطع الرابع كان منطقة الفرات الأوسط (السماوة ـ النجف ـ كربلاء ـ الحلة) ومتداخلاً ضمن المنطقة المركزية، ولا تتوافر قوات بإمرته سوى فرق جيش القدس الخفيفة ومقاتلي الحزب.

حدّدت الاستراتيجية العراقية العليا (الرئيس صدام حسين) أهم الاختلافات الاستراتيجية ما بين حاله أفغانستان بنظام (طالبان) وحالة العراق بنظام (البعث) فكانت المدن الرئيسية هي نقطة ضعف النظام الأفغاني بينما هي على العكس نقطة قوة للنظام العراقي ... ناهيك عن رسوخ مؤسسات النظام العراقي كدولة وحزب وقوات مسلحة والتي لا تقارن بما يمتلكه نظام طالبان في أفغانستان على الرغم من التشابه في موضوع وجود المعارضة في شمال كلا البلدين.

إن ظواهر الولاء السياسي للشعب العراقي كان جوهر الاستراتيجية العراقية العليا ما يؤسس قدرة على الدفاع تتعدى القدرة المعروفة للقوات المسلحة العراقية.

يصعب التحديد بدقة الأسباب التي جعلت سياق التخطيط لمواجهة غزو تقوم به أكبر قوة عسكرية في العالم - ناهيك عن من يساندها- بغير المستوى المطلوب لا بل خلقت تلك الأسباب نوعًا من التشويش والضبابية والارتباك لا يتناسب وعمق تلك الخبرة العسكرية التي يمتلكها الجيش العراقي وعلى الرغم من أن المستويات العليا في وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش والمقر العام للحرس الجمهوري تتحمل جميعها مسؤولية ذلك عمليًا وأخلاقيًا وتاريخيًا فإن الاستراتيجية العليا (السياسية) في نمط تفكيرها

وعملها المركزي، الذي لا يستند على حجم المشورة المطلوبة في المواضيع الاستراتيجية، تتحمل المسؤولية الأولى، ويعتبرنمطها هذا أهم تلك الأسباب المبهمة. وعلى الرغم من امتلاك العراق لعدد لا يستهان به من المفكرين والاستراتيجيين إلا أن هؤلاء لم يكونوا في المواقع التي ينبغي أن يكونوا فيها، ولم يخصوا بالاحترام الكافي. ووفقًا لمشاهدتي واحتكاكي بالمسؤولين عن ذلك التخطيط الاستراتيجي وجدت معظمهم بوضع مسؤولية مجردة من القيود الأخلاقية بحق الوطن، وسلوك يثير الشفقة على مصير العراق والعراقيين، لأن سياق التفكير والعمل السياسي هما اللذان فرضا على معظم مستويات المسؤولية فأصبح هؤلاء المسؤولون أشكالاً لا جوهر لها ولا دور صميمي يؤدونه. فتنازلوا عن الكثير من المقوّمات الأدبية والأخلاقية الوظيفية لضمان استمرارهم في المواقع التي هم فيها على الرغم من أن سفينة العراق أوشكت على الغرق.

على كل حال، كان جوهر ذلك التخطيط يعتمد إدارة سلسلة من المعارك الدفاعية وعلى عدد من المحاور المحتمل سلوكها من قبل العدو أو الأعداء (التهديدات المركبة إقليمية ودولية وأمنية) واعتبار نهر الفرات، والذي لم يكن مجراه مستقيمًا وبصورة مجردة، هو الحدود الغربية لعمل قواتنا المدافعة هذا الأمر صحيح في أساسه لأنه ليس من الحكمة انفتاح قواتنا في مناطق صحراوية مكشوفة، لكن هنالك أماكن مهمة واستراتيجية كمدينة كربلاء تقع غرب النهر بمسافات طويلة لا ينبغي تركها من دون قطعات أساسية تدافع فيها. ويتم استنزاف العدو كلما تقدم نحو مركز القطر وقبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد وكان مسرح العمليات الأردني أكثر ترشيحًا لاستخدامه من قبل القوات الغازية لقربه من مركز العراق، ومعظمه مسرح عمليات صحراوي يتجنّب العراقيون الدفاع فيه وهم يفتقدون إلى دفاع جوي ملائم.

يمكن تحديد جوهر الاستراتيجية العسكرية وخياراتها للدفاع عن العراق بما يلي:

- قبول الحرب إذا كان الهدف السياسي للعدو هو إسقاط النظام السياسي العراقي.
- الإعداد للدفاع الشامل تشارك فيه كل طاقات الدولة والشعب.
- استنزاف العدو على محاور تقربه وقبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد.
- يؤسس الجيش العراقي الإطار العام للدفاع على جميع المحاور التقريبية للعدو وتكون مسؤولية قوات الحرس الجمهوري الدفاع عن مركز العراق ومن ضمنه العاصمة بغداد أما بقية الطاقات الشعبية والحزبية والحكومية فتكون في الدفاع ضمن ذلك الإطار العام .
- إتخاذ أكبر الإجراءات لاستثمار الطاقات كافة للاستعداد الأمثل للحرب وتهيئة مستلزمات القتال (مواد تموين القتال، عتاد ـ وقود ـ أرزاق ـ إدامة فنية ـ نقل وغيرها لمدة طويلة وبأعداد كبيرة تؤمن إدارة دفاع طويل لا يقل عن ستة اشهر.
- الإعداد الفكري والنفسي (المعنوي) للشعب والقوات المسلحة لقبول معركة طويلة الأمد والإصرار على تكبيد العدو أكبر ما يمكن من الخسائر، وكان التقدير الأدنى لتلك الخسائر ما لا يقل عن 3000 إصابة.
- المحافظة على الموارد النفطية العراقية وعدم تدميرها إلا في الضرورات القصوى.
- معالجة معضلة القيادة والسيطرة بتقسيم العراق إلى أربع مناطق شمالية ـ مركزية ـ الفرات الأوسط ـ الجنوبية.

نقاط الضعف العامة في التخطيط الاستراتيجي العسكري وفي القدرة العسكرية المتاحة في حرب العام 2003

من الضروري بيان أهم نقاط الضعف العامة في التخطيط الاستراتيجي

العسكري والقدرة العسكرية العراقية المتاحة وكما يأتي:

❖ عدم إحكام النهايات السائبة في جوهر التخطيط العام للحرب الدفاعية، وإبقاء العديد من النقاط الجدلية التي تثير التكهن والتقدير غير السليم سائبة لشدة التدخل المباشر للقيادة السياسية في الموضوعين الاستراتيجية العسكرية وكثرة انشغال القائد العام (الرئيس) في موضوع إدارة الأزمة السياسية إلى وقت قريب جدًا لاندلاع الحرب.

❖ عزل القيادة العسكرية العليا الممثلة في وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش عن دورها في إدارة الحرب مع المقرات الميدانية (الفيالق والفرق) لتنسيب قيادات سياسية للمناطق الأربع الرئيسية التي قسم العراق بموجبها لأغراض القيادة والسيطرة.

❖ فرض آلية العمل السياسي على آلية العمل العسكري في مرحلتي التخطيط وإدارة الحرب مع بقاء هامش كبير في المسؤوليات غير المحدّدة ما أدى إلى تداخل وضياع المسؤولية المباشرة في المواقف الحرجة.

❖ الخليط غير المتجانس من القوات المتوافرة للدفاع في القواطع الدفاعية المختلفة وضعف التفاهم والتنسيق فيما بينها، مع ضياع القدرة على تحديد المسؤوليات الميدانية حيث حرص القائد العام (الرئيس) على الفصل ما بين قيادات هذه القوات المختلفة من ناحية التخطيط وإدارة المعارك إلى حين نشوب الحرب لأسباب غير مقنعة (أمنية).

تحكم المؤسسة الأمنية الرئيسية، وتسويغ أية رغبات من وجهة نظر خاصة بها كفعل صلاحية حق الفيتو على أي قرار ما خلق ثغرات خطيرة في التخطيط والممارسات على الخطط الدفاعية كخطة الدفاع عن المطار الدولي في بغداد وبعض الأماكن الاستراتيجية الخاصة.

❖ تقادم الزمن على جميع الأسلحة الرئيسية والمعدات الحربية وانتهاء

معظم أعمارها واستهلاكها في الحروب السابقة كالحرب مع إيران التي دامت ثماني سنين متواصلة.

- تفاقم البيروقراطية العسكرية العراقية إلى درجة التورم مع تقليص مستمر وحاد في الصلاحيات لأغراض أمنية لتحجيم الشخصيات القيادية وإضعاف أثرها المعنوي على المرؤوسين.
- تفشي الفساد الإداري كالرشوة وخاصة في السنوات الأخيرة قبل الحرب لتدني مستويات المعيشة للضباط والمتطوعين وظهور أشباه المافيا وأخطرها ذات العلاقة بالقوى البشرية وهيئات التصنيع العسكري ودوائره وبعض الشخصيات المقربة من الرئيس.
- تدنٍ خطير في مستويات التدريب كبرامج وقواعد مادية وتحديدات صرف الأموال والاعتدة وتقنين المشاريع التدريبية كثيرًا حتى اعتمد أخيرًا على المشاريع التدريبية بدون استخدام القطعات (المقرات فقط) .
- التنافس غير الشريف لبعض المستويات القيادية للتقرب من رأس القيادة على حساب حقائق الأمور وتعميق أوهام القوة في فكر الرئيس.

طبيعة القيادة العسكرية العراقية وأسلوب تناول خيارتها الاستراتيجية

كانت شدة خضوع القيادة العسكرية العراقية لإثبات الولاء السياسي لرئيس الدولة، وهو القائد العام للقوات المسلحة، من أهم صفاتها وهي معذورة في ذلك لأنه انعكاس وتطبيق عملي للنهج المعروف للرئيس في التعامل مع القيادات السياسية والعسكرية وغيرها. وبمرور الوقت إنساق هذا الخضوع على طبيعة التفكير وأسلوب عرض الآراء بتحفظ شديد مع مراقبة دقيقة لملامح وجه الرئيس عندما يكون الطرح مباشرًا أو من خلال الاستقراء الدقيق لما يميل إليه أو من عدمه إذا كان ذلك الطرح بشكل غير مباشر (دراسات موجزة تحريرية)، ومن خلال التوجيهات الصارمة لإيجاد

الحلول الميسورة التحقيق، كل ذلك جعل من آلية صنع القرار الاستراتيجي آلية محدودة النطاق وبمساحة نقاشية ضيقة جدًا وأن لا تتعدى ذلك المسلك الذي أوصت القيادة السياسية به (الاستراتيجية العليا) مسبقًا.

كان وزير الدفاع الفريق أول سلطان هاشم أحمد من قادة الجيش المتمرّسين جدًا والمعروف بدماثة خلقه وطيبته وله خبرة ميدانية ممتازة إلا أنه يعرف حدوده جيدًا والتي لا يتجاوزها في الاعتراض المباشر على التوجيهات السياسية في الشؤون الاستراتيجية للمحافظة على مساحة الأمان الشخصية ولا ينقصه شيء سوى الرؤى الاستراتيجية المعمقة وقلة نشاطاته الأكاديمية. أما رئيس أركان الجيش الفريق أول إبراهيم عبد الستار التكريتي فله خبرة ميدانية ممتازة جدًا وذو ديناميكية وظيفية عالية إلا أنه يفتخر بمركزيته المطلقة وبعدم احترامه للمستويات الأدنى، ويعتقد أن الكفاءة في المناصب العليا هو الغرق في التفاصيل الصغيرة، إلا أنه يفتقر إلى الثقافة العالية والرؤية الاستراتيجية الكافية لهذا المنصب. أما رئيس أركان الحرس الجمهوري الفريق أول سيف الراوي فيمتلك ذكاءً ولباقة عالية قرباه من الرئيس كثيرًا وله خبرة ميدانية جيدة، وينهمك دائمًا في التحليلات النفسية لمن يحيط به وهو متابع دقيق وقارئ جيد لأفكار الرئيس ونجله قصي، إلا أنه معروف بأنانيته التي أدت به إلى منافسة غير مبررة مع وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش في وقت حرج جدًا أصبح فيه العراق على حافة الهاوية. هو لا يؤمن بأفكار الآخرين من معيته وهيئات ركنه والقادة المرتبطين به ولا بطروحاتهم ما حرم نفسه من التعرف إلى المشاكل الحادة التي تعانيها قوات الحرس الجمهوري، ومن المشورة المطلوبة لصنع أي قرار لطبيعة قيادته الاستبدادية التي يتباهى بها.

كان هناك تضارب بالآراء بين مجموعة وزارة الدفاع والمقر العام للحرس الجمهوري ما حدا بالطرفين إلى الخوض في مساجلات نقاشية غير بناءة

حيث كان وزير الدفاع يتجنب الفهم السيء الذي قد يتبلور ضد شخص المشرف على الحرس الجمهوري الخاضع لآراء رئيس أركانه كونه رجلاً سياسيًا وليس رجلاً عسكريًا عالي المستوى. والأخطر من ذلك أن الرئيس (القائد العام) في كثير من الأحيان يترك الأمور غير محسوسة لأخذه الموضوعات العسكرية غالبًا من منظور سياسي، وأنه كذلك غير ملم بالأمور الاستراتيجية العسكرية مع عدم الاعتماد على الأكاديميات العسكرية العليا، والافتقار إلى مراكز بحوث ودراسات استراتيجية متخصصة لإشراكها في عملية صنع القرار بشكل أو بآخر للاستفادة منها حول إيجاد البدائل وتوسيع الخيارات المتاحة. وعليه سيكون غالبًا قوس السبق ما بين الطرفين لمن أدرك أولا فحوى ما أوصى به القائد العام (الرئيس) من توجيه استراتيجي على المستوى العسكري وإن كان يحتاج إلى الكثير من المناقشة والتعديل وفق الحقائق العلمية والعملية لضمان تحقيق ذلك التوجيه على المستوى العملي.

في الثلاثين من حزيران/يونيو العام 2002، إلتقى الرئيس صدام حسين بقادة فيالق وفرق الحرس الجمهوري بحضور نجله الثاني قصي المشرف على الحرس الجمهوري ورئيس أركان الحرس الجمهوري الفريق أول سيف الراوي والأمين العام الفريق كمال مصطفى عبد الله وسكرتير الرئيس عبد حمود وأراد أن يستمع من القادة عن استعداداتهم لاحتمالات حرب قد تقع في المستقبل القريب مع أميركا. والمعتاد وفقًا لطبيعة هكذا لقاءات هو طمأنة الرئيس وإلى ما هو معد، ولما أعطي، كاتب هذه السطورالكلام حسب القدم العسكري بعد المشرف ورئيس الأركان، طرح رأيًا يدعو إلى السرعة بإجراء تغيير في أنماط التفكير والسلوك القتالي قد يكون باتجاه 180 درجة لما هو عليه الآن أي العمل بعقيدة واستراتيجية عسكرية تتلاءم وفارق القوى المتعاظم لصالح العدو وخصوصًا في موضوع السيطرة على الجو والتي ستكون شبه مطلقة للطيران الاميركي ما يتطلّب إلغاء العمل وفق نظام

الكتل الكبيرة (لواء ـ فرقة) لأنها أهداف ملائمة جدًا للتدمير، والعمل وفق الاستخدام المتدرج والجزئي للقوة (فصيل ـ سرية) ضمن قواطع عمل محددة لكل تشكيل قتالي لإدارة حرب عصابات بالقوات النظامية، وكذلك وحدات الدروع الثقيلة ستكون عديمة الجدوى فبحكم كونه قائدًا لفيلق مدرع ثقيل يؤكد كاتب المقال حقيقة ذلك وأنه اعتمد منذ سنتين مضت استراتيجية في التدريب على تكتيكات عملية بالوحدات القتالية الصغيرة حقّقت نتائج طيبة في تقليل الخسائر المتوقّعة للضربات الجوية للمقاتلات والهليكوبترات المسلحة، إلا أن فيلقه سيكون ملزمًا إتباع الاستراتيجية العامة لقواتنا البرية، وعليه طرح هذا المقترح، وقد تكون المدة القليلة القادمة الفرصة الأخيرة المتاحة لإعداد قواتنا بشكل يؤمن منازلة العدو الاميركي ومن سيحالفه مستقبلاً لأطول مدة ممكنة، مع قبول التنازل المؤقّت عن الأرض وبعض الأماكن الحيوية. وخلال خمس وأربعين دقيقة إستمع الرئيس بإمعان للعرض ثم طلب مناقشة هذا المقترح من قبل الحاضرين ومن قبل القيادة العليا للجيش (وزارة الدفاع ـ رئاسة أركان الجيش) وكانت النتيجة الإبقاء على ما هو عليه من عقيدة واستراتيجية مع إعطاء صاحب المقترح حرية محدودة في استمرار التدريب لبعض المستويات والزعامة بالاستراتيجية العامة للجيش العراقي.

بعد ذلك تصاعدت الأزمة السياسية مع العراق بادعاء الاميركيين أن العراق يخفي أسلحة دمار شامل. وبقوة الفعل السياسي الاميركي في المحافل الدولية والإقليمية إقتربنا كثيرًا من الحرب فماذا كانت خيارات القيادة العراقية؟:

-لقد جرت عدة مشاريع تدريبية بدون قطعات على مستوى القوات المسلحة والحرس الجمهوري والقيادات العسكرية الأخرى والقيادات الحزبية، ومع الأسف كانت الافتراضات غير واقعية لشدة الاحياءات السياسية وقوتها. ونوقش الكثير من العوامل المؤثرة على الخطط الدفاعية بسطحية مخيفة،

وكان للحماسة البلهاء غير المبررة فعلها السحري على قرار خيار الدفاع الموضعي ضمن قواطع الدفاع الأربعة الرئيسية وفق الحرب النظامية باعتماد مبدأ الصمود أمام الضربات الجوية والصاروخية، والحيلولة دون إحداث ثغرات مهمة في الدفاعات العراقية يستثمرها مشاة العدو أو دروعه لعدم قدرة على تحقيق تفوق بالقوات البرية. وكان الافتراض العام أن الطاقات العراقية المسلحة كلها ستخوض غمار الحرب بقدرة معقولة، وأن التوازن في القواطع الدفاعية كان متساويًا تقريبًا وفقًا لاحتمالات العدو وخياراته في التعرض سواء من المنطقة الشمالية أو من المنطقة الغربية أو المنطقة الجنوبية. والغريب أن خطة الدفاع عن بغداد ظلت غير محسومة لحين اندلاع الحرب، والأكثر غرابة هو ذلك الإصرار على خوض معركة حاسمة في بغداد، وقد أعلن مبكرًا عن نوايا القيادة العراقية العليا بانتظار العدو فيها، إلا أن الاحتمال الأكثر رجحانًا لدى القيادة العراقية بأن العدو سيتعرض من اتجاه الغرب.

أين تكمن محنة الاستراتيجية العليا العراقية في حرب 2003

يمكن إجمال محنة الاستراتيجية العراقية في حرب عام 2003 بما يأتي :

- إن الاستراتيجية العليا العراقية كانت في وضع نفسي وأخلاقي ومادي جعلها غير قادرة على تجنب الحرب على الرغم من عدم وجود مسوغ قانوني للولايات المتحدة بشنّها، فرأت من الأنسب الذهاب إلى الحرب بشجاعة إذا كان ذلك قدرها .
- حرية محدودة جدًا في العمل السياسي للضغوط السياسية الهائلة التي مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا في المحيطين الإقليمي والدولي .
- القوة الخادعة للكتلة الأوروبية (فرنسا ـ ألمانيا) وروسيا في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون نشوب الحرب والتعويل على الطرق السلمية (دور

المفتشين الدوليين) لحل الأزمة ما دفع القيادة العراقية إلى الاعتقاد بأن الحرب قد لا تقع أو تتأخر كثيرًا.

❖ الرفض الشعبي الدولي (الرأي العام) لنظرية الحرب وخاصة في الدول الداعية للحرب. فأكبر المسيرات الشعبية الرافضة للحرب والتي تجاوزت النصف مليون إنسان جرت في لندن وواشنطن ومدريد وغيرها من مدن العالم مما زاد من اطمئنان القيادة العراقية وزاد من ثبات موقفها.

❖ الموازنة الصعبة للقرار السياسي العراقي عندما أفصحت الولايات المتحدة وبريطانيا عن الهدف الاستراتيجي الخطير من الحرب المتوقعة إلا وهو إسقاط النظام السياسي العراقي الحالي. أخيرًا، وبناءً عليه كان قبول المخاطرة المهلكة محسوبًا من قبل القيادة العراقية والاعتماد على الحظ كما في السابق .

❖ تدنٍ حاد في الولاء السياسي الحقيقي للقيادة العراقية على المستوى العام للشعب والقوات المسلحة على الرغم من نتائج آخر استفتاء حول زعامة الرئيس صدام حسين وقد جاءت (100%) ما يؤكد هبوط احتمال القتال الجدي للقوات المسلحة والحزب .

❖ الانشغال الدائم بتطور الموقف السياسي (إدارة الأزمة) من قبل رأس النظام السياسي في الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل الحرب شلّ القيادة في موضوع مراجعة الخطط الاستراتيجية بصورة دقيقة وكان هناك عدد من التوجيهات غير محسوسة في تعديل بعض المقترحات أو إقرارها ومنها خطة الدفاع عن بغداد ما أدى إلى تنفيذ خطط غير ناضجة أو محسوسة.

عناصر مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية في حرب عام 2003

إن وضع الاستراتيجية العليا العراقية السيء في حرب العام 2003 إنعكس على الاستراتيجية العسكرية العراقية بالطبع فجعلها استراتيجية عاجزة

عن مواجهة ما ينتظرها في الحرب عمليًا وأيقن الجميع أنها ستكون الحرب الأخيرة وسميت عراقيًا بالحرب الحاسمة (الحواسم). ويمكن توضيح أهم عناصر ذلك المأزق بما يأتي:

- أحجام الأهداف الاستراتيجية وأبعادها التي يتوخاها العدو، والتي أعلن عنها صراحةً والتي تعني احتلال العراق لإسقاط النظام السياسي بزعامة الرئيس صدام حسين، كانت تعني أنها حرب شاملة وحاسمة .
- الموازنة شبه المستحيلة في ميزان القوى بين الطرفين لانهيار قدرات الطيران والدفاع الجوي العراقي مع تدنٍ خطير لمستويات الكفاءة للمقاتلين وللمنظومات التسليحية والمعدات القتالية العراقية بشكل عام.
- الاختيار الصعب ما بين التنازل المؤقت عن الأرض ومتطلبات إيقاف تقدم العدو أو إبطائه في المسالك المحتملة للتقرب والذي يمتلك قابلية عالية على حرية العمل وتغيير الاتجاهات مع الافتقار إلى حرية الحركة لقواتنا إلا في حدود ضيقة جدًا، أي أن المناورة بالقوات ستكون شبه متعذرة على المستويات الاستراتيجية والعملياتية لتوافر النسبة العالية لاحتمالية تدميرها بالقوات الجوية المعادية.
- الافتقار إلى أسلحة الردع الاستراتيجية وحتى العملياتية حين أجبرت القيادة العراقية إستجابة للكتلة الأوربية المناهضة للحرب في مجلس الأمن على الموافقة على تدمير صواريخ أرض ـ أرض محدودة المدى (150 كم) نوع صمود 2.
- الانخفاض الحاد في المعنويات العامة للمقاتلين العراقيين نتيجة للحرب الإعلامية الشرسة للإعلام المعادي علاوة على نشاط الطابور الخامس وخصوصًا الموالين لإيران في المناطق الجنوبية والفرات الأوسط من العراق. من دون القدرة على التصريح بذلك لأسباب سياسية.
- كان لإعلان القيادة السياسية المباشر قبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد أي أن القيادة حدّدت مكانها وهي الهدف الاستراتيجي الخطير من

الحرب ما يجعلها تتحمل أي (بغداد) الثقل الأكبر من القصف الاستراتيجي المعادي، ويسمح للعدو بالتخطي العملياتي للكثير من الأهداف لصالح حشد القوة الملائمة نحو بغداد، في الوقت الذي كانت خطة الدفاع عن بغداد يشوبها الكثير من الغموض من حيث جوهر العمل ومسؤولية القيادة والسيطرة المتداخلة أساسًا.

❖ الحسابات الخاطئة بالمقارنة مع حرب العام 1991 لتقدير حجم القوات الكافية للتعرض على العراق بالإضافة إلى وضع الفرقة المدرعة الرابعة الاميركية المتأرجح ما بين ساحتي العمليات التركية والكويتية عند نشوب الحرب، فكانت القيادة العسكرية العراقية تتوقع تأخير التعرض لحين حشد قوات لا تقل عن (400 ألف) مقاتل معادي .

❖ الإبقاء على الكثير من القوات العراقية خارج أهداف الارتال المعادية التي غزت العراق من الجنوب، وهدر كبير بالوقت في الاستفادة من تلك القوات المجمّدة خارج منطقة التأثير لتمسّك القيادة في موضوع تقسيم العراق إلى أربعة مناطق .

❖ عدم التقدير الصحيح لاتجاه الجهد الرئيس من قبل الرئيس وكان يظن أن ما يجري من معارك من الجنوب ما هي إلا خدعة استراتيجية للعدو لأن جهده الرئيس سيكون من الغرب على الرغم من كل تأكيدات قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني (الفتح المبين) يوم الثاني من نيسان/أبريل 2003 الذي كان فيلقه مشتبكًا بقوة منذ أسبوع مضى مع العدو.

❖ الانهيار العام للمعنويات وخاصة للقوات في بغداد وفقدان الإرادة على القتال نتيجة للضربات الموجعة للطيران وللصواريخ الجوالة منذ بداية الحرب علاوة على دور الإعلام المعادي والطابور الخامس الذي تجاوز أعداده العشرة آلاف عنصر.

الخلاصة

مما لا شك فيه أن أية استراتيجية عسكرية تخضع للاستراتيجية العليا لتلك الدولة التي تنتمي إليها القوات المسلحة، ومن العقيدة السياسية

تستمد العقيدة العسكرية، لذا تكون الاستراتيجية العسكرية مقيّدة بإطار عام وترسم لها الأهداف السياسية (الاستراتيجية) التي تعمل لتحقيقها بشكل مباشر أو غير مباشر في ساحة الحرب.

إن منظومة صنع القرار وآليته في دول العالم الثالث، ومنها العراق، تكون شبه محدودة وإنما هناك فريق عمل صغير يحيط بالزعيم السياسي للدولة تكون مسؤوليته اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفق آلية عمل محددة جدًا، وفي بعض الأحيان تعرض القرارات المهمة على مؤسسات الدولة التشريعية (كالبرلمان مثلاً) بصورة شكلية، وهذه القرارات تشكّل في ما يخص الحرب أو التهيئة للحرب، الغايات والأهداف الاستراتيجية العسكرية، فتعمل الدوائر العسكرية العليا على دراسة تلك الأهداف بهامش محدود من المناقشة في الغالب لأغراض التنفيذ.

في الموضوع العراقي يخضع صنع القرار بالأساس لرؤية القائد السياسي الذي هو القائد العام للقوات المسلحة وبأسلوب مقيد للغاية ونابع من نمط السلوك القيادي الصارم للرئيس صدام حسين ومركزيته الشديدة وقوة أحكامه. فعليه يختصر هامش النقاش في الجوانب التطبيقية في الغالب فتصبح أغلب القرارات خالية أو شبه خالية من أي فسحة للمناورة للانتقال إلى الخيارات الأخرى ما يوقع المخططين الاستراتيجيين في محن عديدة حين يكونون وسطًا مضغوطًا بين صعوبة أو استحالة تحقيق الأهداف السياسية الاستراتيجية بالوسائط المتاحة وإثارة غضب رئيس الدولة (القائد العام) علاوة على التأثير السيء لامتدادات السياسة في إدارة الحرب إلى أعماق الاختصاص المهني (الاحتراف) الذي ينبغي أن يترك للعسكريين وخصوصًا الميدانيين منهم .

إن مجابهة الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها في حرب العام 1991 كان

خطأ استراتيجيًا ولد من خطأ استراتيجي أكبر هو احتلال الكويت وتجاوز الخطوط الحمراء الإقليمية والدولية ولم تتم دراسته دراسة واقعية واستراتيجية، ولم يستوعب جيدًا بل جرى تبريره والبناء عليه لأسس استراتيجية للمرحلة القادمة من الصراع مع الولايات المتحدة وحلفائها مع الاستهانة بكل ما أفرزه الحصار الاقتصادي الشامل على المستويين المعنوي والمادي.

كان من المتعذّر جدًا لاستراتيجية عسكرية أن تحقّق نجاحًا في ظل ثياب العقيدة العسكرية طوال حروب عديدة، و فترة حصار اقتصادي طويلة، مع استهلاك وتقادم زمن الوسائط القتالية مع إنهاك مستمر للقوى المادية والمعنوية. وكانت النتيجة محسومة لصالح الولايات المتحدة الاميركية في حربها الأخيرة على العراق في ظل هذا الإنهاك العام كقوات مسلحة وموارد ضمن صراع إقليمي ودولي إتحد أخيرًا في هدفه ألا وهو إسقاط النظام السياسي العراقي بزعامة الرئيس صدام حسين. فانهارت القوى المعنوية والمادية خلال مدة ثلاثة أسابيع على الرغم من العديد من المحاولات الميدانية لبعض القوات العراقية وكل ما قدمت من تضحيات. وكان البون شاسعًا ما بين الأهداف الاستراتيجية وما بين الإمكانات المتاحة التي وصلت إلى أدنى حدودها. والغريب أن إمكانات العدو وساحة الحرب وإمكاناتنا كلها معروفة للعراقيين إلا أن الاستراتيجية العسكرية العراقية وقعت تحت تأثير الحسابات المعنوية والغيبية للاستراتيجيا العليا .

مهما كانت العوامل المؤثرة في بناء الاستراتيجية العسكرية العراقية وعملها خلال حربي العام 1991 و 2003 لم تعف القيادة العسكرية من مسؤولياتها الأخلاقية والتاريخية من التطوير الايجابي لإستراتيجيتها مع الإشارة إلى الافتقار الواضح إلى الثقافة الكافية لتأهيل المستويات القيادية العليا سواء في دوائر وزارة الدفاع العراقية، ورئاسة أركان الجيش، والحرس

الجمهوري، والقيادات الميدانية العليا. على المستوى الاستراتيجي، الانهماك غير المبرر للمستويات العسكرية الاستراتيجية العراقية في التفاصيل الميدانية، وعدم تخويل الصلاحيات الكافية للمستويات القيادية الأدنى. وهذا لا يقلل من نجاح الاستراتيجية العراقية في العديد من المواقف الصعبة، ومع التقدير العالي لحجم التضحيات الكبيرة التي فقدتها القوات المسلحة العراقية في هذين الحربين على الرغم من فقدان الأمل بأي نصر ممكن بدواعي الشرف العسكري والانتماء الوطني.

المناخ الاستثماري في لبنان: واقع وآفاق

د. بسام الحجّار*

تمهيد:

يمثّل الانفاق الاستثماري عنصرًا من عناصر الانفاق الكلي، وعلى الرغم من أن الاستثمار يمثّل نسبة قليلة من إجمالي الناتج المحلي لكن تأثيره على مستوى الدخل كبير، وفي الوقت ذاته يعمل على زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع. والاستثمار يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى النشاط الاقتصادي ما يجعله من أهم عناصر الإنفاق الوطني[1].

والتنمية ليست شأنًا حكوميًا فحسب، إنها مسؤولية المجتمع كله ومسؤولية كل مواطن. ويتطلّب دفع عملية التنمية في لبنان تعبئة كل الطاقات المحلية ضمن استراتيجية تنموية، مستندة بالضرورة إلى مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ. ويحتاج الأمر إلى إيجاد مساحات للتفاعل والحوار بين الأطراف الفاعلة، الدولة وقوى المجتمع من أجل الاتفاق على آليات الحوار أولاً، ثم، ثانيًا، على مضامين خيار التنمية[2].

* دكتور في الاقتصاد والمصارف والمال

(1) الحجار، بسام، رزق، عبد الله، «مبادئ الاقتصاد الكلّي»، بيروت دار عطية للنشر والتوزيع 2004

(2) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، «ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان»، بيروت 1997.

من هذا المنطلق بالذات تنبع أهمية اختيارنا لموضوع «المناخ الاستثماري في لبنان» مع ما هناك من ضرورة للبدء بتغيّرات نوعية على مستوى الاصلاح الإداري، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والضريبية، والتي تعتبر جزءًا أساسيًا لتأمين واقع استثمار جديد في لبنان.

ويتوافق توقيت البحث مع الظروف الاقتصادية التي يمر بها لبنان، ففي دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية العام 1996، تبيّن أن الفقر المدقع يطال 7% من اللبنانيين، والفقر المطلق يطال 28% منهم، بحيث أن 35% من اللبنانيين يعيشون بمستوى منخفض[3].

هذا ويثير البحث العديد من الإشكاليات، والتي تخصّ:

1-مدى مساهمة التمويل في حال توافره بالخروج من الأزمة، ومدى ارتفاع تكلفته.

2-محدودية الاسواق المحلية، والتي طالما اعتبرها المستثمرون عقبة اساسية في إقامة المشروعات الاستثمارية، وخاصة الكبيرة منها.

3-حجم القطاع العام واستحواذه على قسم كبير من التسليفات المصرفية، الأمر الذي يبقي معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي مرتفعة، ما يؤدي إلى إقصاء جزئي أو كلي للقطاع الخاص.

4-تركز الاستثمارات بشكل أساس في قطاع العقارات.

5-وأخيرًا، وجود مخاطر من احتمالات الفشل في تنفيذ الاصلاح الإداري والسياسات الاقتصادية (المتمثلة في مالية عامة واهنة) والتخلص من فخ الاستدانة - والتخفيف من عبء العجز المالي، وإستمرار الثقة بالسياسات

(3) أنظر في ذلك:

أ- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» سلسلة مكافحة الفقر (8) وقائع إجتماع فريق خبراء شأن تحسين مستويات المعيشة في دول الشرق العربي، القاهرة 16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، نيويورك 1997، ص 121.

ب- أديب نعمة، آنا منصور، «الفقر في لبنان وسبل الحد منه»، دراسة نظمها برنامج الامم المتحدة للانماء، بيروت 12 كانون الثاني/يناير 1995، ص 3.

النقدية وأسعار الصرف والمؤسسات المالية في لبنان.
إستنادًا إلى ما تقدّم أعلاه، ضمنا البحث قضايا المناخ الاستثماري في لبنان والعوامل المحدّدة له، ومصادر تمويل الاستثمار المحلي من خلال توظيفات القطاع المصرفي، والاستثمار الأجنبي، من خلال مؤشرات تتعلّق بالأداء والامكانات للاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان، ويتناول القسم الأخير من البحث آفاق الاستثمار في لبنان، والذي يتناول تحليل نموذج للاستثمار مطبّق على الواقع اللبناني، يعني بالاستثمار المرغوب، ويظهر دور الدولة والقطاع الخاص، ثم يخرج بتوقّعات مستقبلية تلقي الضوء على حجم الاستثمار الأمثل.

المناخ الاستثماري والعوامل المحددة له:

في الحياة العملية تعتبر الأرباح العامل الاساس في تحديد حجم الاستثمار، وبما أن للأرباح علاقة وثيقة بمستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم بمستوى الدخل الوطني، من المتوقع أن أي تغير في الدخل الوطني، سوف يؤدي بالتالي إلى تغير في الاستثمار، بمعنى أن الاستثمار سوف يتبع التغير في الدخل، شأنه في ذلك شأن الاستهلاك والادخار[4].

$$I = Io + I_1 y$$

حيث - I دالة الاستثمار، والتي تحتوي على جزءين:
1- الاستثمار التلقائي Io
2 الاستثمار التبعي $I_1 y$- وهذا يتغيّر بتغيّر الدخل.

حيث: $I_1 = \frac{\Delta I}{\Delta y}$ وتمثل الميل الحدي للاستثمار - أي التغير في الاستثمار

(4) للتوسّع في المعلومات، أنظر كتابنا، الحجار، بسام، رزق عبد الله، كتاب سبق ذكره، ص 65.

الناتج عن التغير في الدخل $\frac{\Delta I}{\Delta y}$

ويعرف الاستثمار من وجهة نظر المستثمر الفرد أو الشركة على أنه: «تخصيص الأموال لنوع واحد أو أكثر من الأصول لفترة مستقبلية معينة، ويمكن أن تشمل تعبير الاستثمار مجالات واسعة من النشاطات، وغالبًا ما يكون التخصيص مستندًا إلى التوظيف في شهادات الايداع والسندات والأسهم أو في الصناديق المشتركة، كما في الاصول الثابتة كالذهب والعقارات والأصول المنقولة» (5).

والعائد على الاستثمار والمخاطرة مترابطان فالعائد «Return on Investment» هو المقابل المتوقّع الحصول عليه مقابل الأموال التي تدفع بقصد حيازة أداة الاستثمار أو المكافأة التي سيحصل عليها جرّاء التخلّي عن منفعة أو إشباع حاضر على أمل الحصول على منفعة أو إشباع في المستقبل(6).

أما المخاطرة «Risk» فتنشأ عن ظاهرة عدم التأكّد «Uncertainty» المحيطة باحتمال تحقّق أو عدم تحقّق العائد المتوقّع على الإستثمار، وعنصر الزمن (أو الفاصل الزمني) فكلما كانت الفترة الزمنية لتحقق التدفقات التي توفرها أداة الاستثمار أطول تزداد درجة المخاطرة والعكس صحيح.

هذا ويعتبر الاستثمار من أهم عناصر تحقيق التوازن الاقتصادي في السوق

(5) Charles P. Jones, "Investments Analysis and Management" sit the editions. John Wiley and sons. Carolina 1998, pp 2-3

(6) الهندي، عدنان، «تمويل المشاريع باستخدام صيغة رأس المال المبادرة»، إصدار إتحاد المصارف العربية، بيروت 2000، ص 28 – 38.

الحقيقية، وتتحدد دالة الانفاق الاستثماري على الشكل التالي[7]:

I = Î-bi ، حيث – I ترمز إلى معدل الفائدة – b – المعامل الذي يقيس أثر الفائدة على الاستثمار –Î – ترمز إلى الانفاق الاستثماري المستقل غير المرتبط بالدخل أو بمعدل الفائدة. هذا ويتبين من هذه المعادلة وجود علاقة عكسية بين الفائدة والطلب على الاستثمار والعكس صحيح، ويتوقف الاستثمار على عاملين:

1- الكفاية الحدية لرأس المال.

2- سعر الفائدة طويل الأجل.

ويتحدد المستوى التوازني للاستثمار عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة النقدي طويل الأجل.

ويتضح مما تقدم، أن سعر الفائدة يبدي تأثيرًا واضحًا على قرار الاستثمار بغض النظر عن طريقة التمويل: ذاتي أو غير ذاتي. ويمكن صياغة العلاقة بين سعر الفائدة والميل للاستثمار على النحو التالي: I= e - gi

حيث I – الاستثمار المخطط.

e – الاستثمار التلقائي.

i – سعر الفائدة.

g – التغير في الاستثمار نتيجة التغير في سعر الفائدة.

والإشارة السالبة أمام (g) تعبّر عن العلاقة العكسية بينهما، وكما رأينا، أنه كلما إرتفع سعر الفائدة توقعنا انخفاض الاستثمارات الخاصة، ما يشكل عائقًا أمام المستثمرين نظرًا إلى وجود فرصة بديلة بمخاطر وتكلفة أقل.

أولاً: نظرية المعجل حول الاستثمار:

تنص نظرية المعجل بشكلها البسيط حول الاستثمار على أن رصيد رأس المال

(7) ملاك، وسام، «النقود والسياسات النقدية الداخلية»، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000 ، ص 383.

المرغوب k يتوقف على المستوى المتوقع للناتج (y) كالتالي:

$$k = ay$$

نسبة رأس المال / الناتج: حيث تمثل (a) نسبة رأس المال إلى الناتج ويفترض أنها ثابتة.

وبالتالي مع زيادة معدل النمو في المجتمع يرتفع الطلب على السلع والخدمات، وهذا يدفع المستثمرين إلى زيادة الانتاج ما يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية فيرتفع حجم رأس المال المرغوب (k) عن رأس المال الفعلي:

$$K^* - KR > o$$

حيث تمثل:

KR – الاستثمار الفعلي المحقق أو رصيد رأس المال في فترة متأخرة

K^* – رصيد رأس المال المطلوب (المرغوب)

$K^* - KR$ – تمثل الفارق بين رأس المال الفعلي والمرغوب

هذا الامر يستدعي زيادة حجم الاستثمار الصافي لسد الفجوة أو ردمها بين رأس المال المطلوب والفعلي. لذا تتولّد علاقة بين حجم الاستثمار الصافي وبين التغيّر في الناتج، ويمكن أن نوضح الامر عن طريق ما يعرف بدالة التعديل الجزئي.

ثانيًا: دالة التعديل الجزئي لإجمالي الاستثمار[8]:

يمكننا توضيح العلاقة التي تربط بين حجم الاستثمار الصافي والتغيّر في

(8) عدنا في ذلك إلى:

- صندوق النقد العربي، «النقد والائتمان وأسعار الفائدة»، 1984.
- صندوق النقد العربي، «دائرة الأبحاث والبرامج والعمليات»، دورة إدارة الاقتصاد الكلي، أكتوبر- تشرين الأول / نوفمبر- تشرين الثاني، 1984.

الناتج على الشكل التالي:
ترغب شركة أن تضيف إلى رأسمالها في نهاية الفترة - (KR) الجزء λ وتمثل الفرق بين رأس المال المرغوب والفعلي ويفترض أنها ثابتة، ولكي يصبح الحجم الحقيقي لرأس المال في نهاية الفترة الجارية (K) يساوي:

$$K = KR + \lambda(K^* - KR)$$

لكي ترفع الشركة حجم رأس المال من (K-1) إلى (K) يجب أن تضيف حجم استثمار صافي: $I = K - KR$

وبالتالي يمكننا صياغة معادلة صافي الاستثمار على النحو التالي: $0<\lambda<1$
ونطلق على هذه المعادلة إصطلاح: دالة التعديل الجزئي لإجمالي الاستثمار (أو التصحيح الدائم)

المعادلة أعلاه تتضمّن عاملين يعكسان حركية (دينامية):
1-يعكس العامل الأول عملية الترقّب (المؤشّر K^* رصيد رأس المال المرغوب يتوقّف على المستوى المتوقّع للناتج).
2-العامل الثاني، يرتبط بفترات التأخر الزمني (Lag) قبل أن يتعدل رأس المال الفعلي للأتساق مع رأس المال المرغوب.

وهذا ما توضحه نظرية المعجل:
1-إذا كان الاقتصاد في حالة رواج تكون النفقات الاستثمارية في علاقة طردية مع الناتج.
2-في حالة الكساد، النفقات الاستثمارية تكون سالبة، بعدئذ يتم الحصول على معادلة حركية (ديناميكية) ذات صيغة مختصرة لإجمالي الاستثمار الخاص.

ويفترض أن إستجابة مستثمري القطاع الخاص تتوقّف على:
-المرحلة التي يمرّ بها الاقتصاد في الدورة (حالة الرواج أو الكساد).
-مدى إتاحة التمويل أو من ناحية أخرى تكلفته.
-مستوى استثمار القطاع العام.

لا بد، في هذا السياق، من الإشارة أنه، بالنسبة إلى البلدان النامية، قد لا يمكن تطبيق النماذج المعهودة الخاصة برفع الاستثمار إلى الحد الأمثل، بناء على تكلفة المستخدم والانتاجية الحدية لرأس المال دون محاذير معينة تفرضها عوامل هيكلية ومؤسسية مثل:
- عدم وجود أسواق مالية جيدة التطور.
- كبر حجم الدولة نسبيًا في تشكيل رأس المال.
- قصور السوق.

مما تقدم، يمكننا تعريف الاستثمار، على أنه كل تملك أو شراء للأصول بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية، ما يسمح للمستثمر باستعادة رأسماله المستثمر وتحقيق ربح إضافي، وبمعنى آخر فالاستثمار يعني إقامة مشاريع وتوظيفات جديدة أو التوسع بمشاريع كانت قائمة أصلاً، عن طريق اجتذاب الرساميل وتهيئة الموارد المحلية وإشراكها في الدورة الاقتصادية لتحقيق معدل نمو عال وعائد مجد[9].

ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية وحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية السياسية والاجتماعية والتشريعية، وهي عناصر متداخلة وتتفاعل فيما بينها لتخلف عوامل جذب أو عوامل طرد لرأس المال. ولكي نقف على حقائق

(9) مجموعة الاقتصاد والأعمال، «الاستثمار وأسواق رأس المال العربية»، وثائق المؤتمر الثاني، منشورات الاقتصاد والاعمال، الطبعة الأولى، أيار/مايو 2003.

ملموسة بالنسبة لمناخ الاستثمار السائد في لبنان، سنقوم بدراسة هذه المكونات من خلال تقسيمها إلى عوامل، وهي كما يلي:

العوامل السياسية:

تعتبر الأوضاع السياسية العامل الأكثر تأثيرًا في مناخ الاستثمار، فرأس المال جبان يسعى إلى أماكن تتميز بدرجة عالية من الأمان، وفي الوقت نفسه فإن الاستثمار في المناطق التي لا تتمتّع باستقرار سياسي كامل يتطلّب من وجهة نظر المستثمر عوائد عالية تبرّر ارتفاع درجة المخاطر في عملية الاستثمار[10].

سياسات الاقتصاد الكلي:

إن التحديين الرئيسيين اللذين واجهتهما حكومات مرحلة ما بعد الحرب تمثّلا بتأمين الاستقرار النقدي كأساس لحفز مناخ الاستثمار وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من جهة، ثم بالسيطرة على عجز الموازنة كشرط لتطوير مسيرة النمو والاستقرار الماكرو- إقتصادي من جهة ثانية[11]. وتتميز المرحلة الحالية بتركيز أكبر، من قبل الحكومات على السياسات الاقتصادية والاندفاع على طريق الخصخصة والاندماج أكبر في الاقتصاد العالمي عن طريق الاتفاقيات التجارية العالمية والسيطرة على العجز ونمو الدين.

هذا وقد ساهمت عدة عوامل في تحقيق الاستقرار النقدي، يتقدمها المعدل المعتدل للتضخم (ما يقارب 2 %)، وتحقيق نمو اقتصادي، وارتفاع موجودات لبنان من العملات الأجنبية (في نهاية أيلول من العام 2003 سجل ميزان المدفوعات فائضًا قياسيًا قيمته 3274 مليون دولار) [12].

(10) المؤتمر السنوي الخامس، «أسواق رأس المال العربية»، بيروت 1999/5/12.

(11) الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، بيروت 2001.

(12) مناخ الاستثمار في لبنان، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2004، ص 34.

2- معدل الفائدة على التسليفات:

إنخفض معدّل الفائدة الوسطى على التسليفات بالليرة على نحو ملحوظ ليبلغ 10,73 % في آب/اغسطس 2004 مقابل 11,32% في كانون الأول/ديسمبر 2003 و 16,10 % في كانون الأول 2002، كما انخفض هذا المعدل بدرجة أقل في حالة التسليفات الممنوحة بالدولار من 9,62 % في كانون الأول/ديسمبر 2002 إلى 8,13 % في آب/اغسطس 2004.

وفي خطوة تلت مؤتمر باريس -2، تماشيًا مع خفض بنية الفوائد، أوصت جمعية المصارف الأعضاء باعتماد معدلات للفوائد المدينة الفضلى قدرها 11 % على الليرة اللبنانية، و 7,75 % على الدولار، واعقبتها بخفض جديد بتاريخ 2004/7/13، بعد دراسة معدلات الفوائد المدينة الفضلى في سوق بيروت إستنادًا إلى مكوّنات الكلفة في القطاع المصرفي، لتصبح الفائدة المدينة الفضلى الموصى بها على الليرة 9,8 % وعلى الدولار الأميركي 6,6% على أن يصار إلى مراجعة هذه التوصية دوريًا[13].

إلا أن الاستقرار النقدي إقترن بتفاقم مشكلة الدين العام نتيجة ارتفاع فاتورة خدمة هذا الدين، الأمر الذي عاد وانعكس بدوره سلبًا على مشكلة عجز الموازنة. وقد استأثرت خدمة الدين وأجور العاملين في القطاع العام بنسبة 72 % من مجموع الإنفاق العام و 26% من إجمالي الناتج المحلي في العام 1999، مقابل 6 % للانفاق الاستثماري في العام نفسه.

هذا وقد بلغ حجم الدين العام الإجمالي في نهاية العام 2004 نحو 54068

(13) أنظر في ذلك:
أ- الاقتصاد اللبناني عام 2004، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.
ب- إتحاد المصارف العربية، العدد 281، نيسان / أبريل 2004.
ج- إتحاد المصارف العربية، العدد 285، آب / أغسطس 2004.
د- إتحاد المصارف العربية، العدد 287، تشرين الأول / أكتوبر 2004.

مليار ليرة، أو ما يعادل 35,9 مليار دولار، مقابل 50305 مليار دولار وما يعادل 33,4 مليار دولار في نهاية العام 2003 بزيادة نسبتها 7,5 % ، هذا وقد شكّلت مساهمة الدين الخارجي 33,79 % (في العام 2001)، 46,4% (في العام 2002)، و 46,6 % (في العام 2003) و 51,2 % (في العام 2004).

وقد انخفضت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج من 53,5 % في نهاية العام 2002 إلى 48,8 % في العام 2004، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الاكتتاب في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، والاستعاضة عنها بمساهمة المصارف في الخزينة نقدًا وبفائدة صفر بالمئة من خلال مصرف لبنان بالإضافة إلى استبدال القروض المحلية بقروض ممنوحة بموجب مؤتمر باريس 2، ما أحدث تغيرًا في هيكلية الدين العام.

على الرغم من الإيجابيات المحدودة والقصيرة المدى التي تترتّب على هذا التمويل (من دين داخلي إلى دين خارجي) فهو ينطوي على مخاطر على المديين المتوسّط والطويل الأجل لناحية تضيف المخاطر لمكانة البلد المالية والمصارف التجارية على حد سواء Risk Rating، إضافة إلى البعد السياسي المتمثّل بزيادة أثر العامل الخارجي في الاقتصاد اللبناني.

وحين الحديث عن التوسّع في الانفاق الحكومي وخدمة الدين، تطرح مسألة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المحلية، ويدور الحديث حول إقصاء القطاع الخاص، فما هو حد هذا الإقصاء، ونرى في هذا المجال:

الحالة الأولى: إذا كان الإقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل لن يكون هناك إقصاء للقطاع الخاص أو تقليص للإنفاق الاستثماري الخاص، لأنه يترتّب على الزيادة في الإنفاق العام زيادة في معدّل الفائدة والدخل

(العلاقة بين السياسة المالية وسعر الفائدة هي علاقة طردية)، وتؤدّي الزيادة في الدخل إلى زيادة في الادخار (S)، وتمكّن الزيادة في الادخار من تمويل العجز في الموازنة العامة، دون التأثير على الاقتراض والاستثمارات في القطاع الخاص.

الحالة الثانية: بافتراض وجود بطالة، لن يؤدّي التوسّع في النفقات الحكومية إلى ارتفاع معدلات الفائدة، لأن بإمكان السلطات النقدية، في مثل هذه الحالة، أن توفّق بين التوسّع في النفقات الحكومية وبين الزيادة في عرض النقود، هنا لا انعكاسات سلبية على الاستثمار الخاص.

الحالة الثالثة: الاقتصاد هو عند مستوى التشغيل الكامل، وبفرضية عدم ثبات المستوى العام للأسعار، تصبح عملية إقصاء القطاع الخاص، أكثر واقعية، بحيث تتحوّل السياسة النقدية، زيادة عرض النقود، إلى مسبّب لظاهرة التضخم[14].

ومن المعادلة: $Sp - Ip = (G - T) + (X - M)$

حيث: Sp – الإدخار الخاص

Ip – الاستثمار الخاص

G – الإنفاق الحكومي

T – الضرائب

$Nx = X - M$ تمثّل صافي الصادرات

أهمية هذه المتطابقة تنبع من كون $G - T$ تمثّل زيادة الإنفاق العام على الدخل أو العجز في الميزانية بينما $Nx = X - M$ تمثّل صافي الصادرات وتشير هذه المتطابقة إلى وجود علاقة هامة بين حسابات القطاع الخاص المحلّي - وميزانية الحكومة والحساب الجاري بميزان المدفوعات، فالعجز

(14) Doen Busch R. Fischer S,. "Macroeconomics", Fifth Edition. McGraw - Hill. New York 1990, pp. 153-154.

في الميزانية العامة سوف يخفض الاستثمار بنسبة تعادل قيمة هذا العجز ذلك أن الادخار يخصص جزئيًا لتمويل هذا العجز.

للانتقال من التمويل التضخمي إلى التمويل الانمائي، إعتمدت الحكومة مجموعة من الاجراءات لتحقيق هدفها:
1-زيادة الواردات من خلال تحسين الجباية.
2-ترشيد الانفاق بحيث تكون معدلات الزيادة في الانفاق الجاري أقل من معدلات النمو المتوقعة، أي تخفيض نسبة الانفاق الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي.

وفي هذا السياق قامت الحكومة بإصلاح ضريبي لتخفيف الضريبة المباشرة على المواطن وتحسين وضعه المعيشي، ولتشجيع أصحاب الرساميل على توظيف أموالهم في لبنان، وقامت أيضًا بتحديث البنية التشريعية.

هذا ويبين المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي - والذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمتضمن: مؤشر السياسة المالية، والسياسة النقدية وسياسة التوازن الخارجي، أن لبنان سجل العام 2001 المؤشرات التالية: السياسة المالية: 3، السياسة النقدية: صفر، سياسة التوازن الخارجي: 2.

تدل أرقام المؤشر على أن: أقل من الواحد الصحيح عدم تحسّن في مناخ الاستثمار، من 2-1 تحسن في مناخ الاستثمار، من 3-2 تحسن كبير في مناخ الاستثمار[15].

3- أوجه الخلل البنيوي:

وبالتزامن مع التحوّلات في بنية الناتج، ترسّخت في التسعينات ظاهرة

(15) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «تقرير مناخ الاستثمار في الوطن العربي»، للعام 2001.

سيطرة الاستهلاك على الانتاج. إذ أدت مجمل العناصر والعوامل التي تمت الإشارة إليها إلى تعاظم الميل نحو الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ مرتفع) أن حجم الاستهلاك قد تجاوز حجم الناتج المحلي خلال التسعينات، وبداية الالفية الثالثة، الأمر الذي يؤكّد أن جزءًا لا يستهان به من الاستهلاك، العام والخاص، يتم تمويله عبر التحويلات والقروض الخارجية[16] وبحسب التصنيفات يأتي لبنان، في ما يتعلّق بنسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي في المرتبة 138 من بين 140 دولة[17].

تدفّق الرساميل:

سجّلت الموجودات الخارجية الصافية للقطاع المصرفي والمالي العام 4002 فائضًا متواضعًا قدره 168,5 مليون[18] دولار، بعدما كانت قد سجلت فائضًا قياسيًا العام 2003 بلغ 3386,1 دولارًا، مقارنة مع فائضًا إيجابيًا بلغ 1564,2 مليون دولار العام 2002 وتمركز هذا الارتفاع الملحوظ في الفائض السنوي لميزان المدفوعات من الموجودات الخارجية الصافية لدى مصرف لبنان بمبلغ 5037 مليون دولار مقابل تراجع تلك الموجودات لدى المصارف والمؤسسات المالية بمبلغ قدره 1651 مليونًا. تحقّق هذا الارتفاع من خلال التحسن الملحوظ (نسبته 31,6 %) الذي طرأ على الحساب الرأسمالي والمالي[19].

ويعود التحسن الملحوظ في حساب الرأسمالي والمالي، إلى:
أ-الحركة السياحية التي عادت تشهدها البلاد.
ب-تحويلات اللبنانيين من الخارج إلى ذويهم في الداخل.

(16)إدارة الاحصاء المركزي، «تقرير حول الحسابات الاقتصادية»، في الأعوام 1994، و 1995، بيروت الإدارة 1997.
(17)وزارة المالية، «خطة الحكومة الخماسية للاصلاح الاقتصادي والمالي»، بيروت 1998.
(18)الاقتصاد اللبناني في العام 2004 مرجع سبق ذكره.
(19)مصرف لبنان، تقرير القطاع الخارجي، النشرة السنوية 2003 .

ج-الرساميل الخاصة المستثمرة في أسهم ورساميل المصارف، وإصدارات المصارف وبعض الشركات من سندات دين وإيداع دولية، ويضاف إلى ذلك القروض طويلة الأجل المحصّلة من مؤسّسات دولية مثل (IFC).
د-إقدام الحكومة على استعمال قسم من الهبات ومن قروضها الخارجية، إضافة إلى إصدارها سندات خزينة بالدولار بحيث ارتفعت أرقام الدين العام الخارجي.

4- الأسواق المالية:

يطلق اصطلاح السوق المالي على التعامل بالائتمان طويل الأجل، والأسواق المالية هي أسواق استثمار، بعكس الأسواق النقدية، التي هي أسواق ادخار، تلعب دورًا هامًا في تشابك قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال ربط قطاعات الفائض المالي بقطاعات العجز المالي[20].

وقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 51 % فبلغت 197,8 مليون دولار مقابل 131 مليون دولار العام 2003، وبلغت قيمة الرسملة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة 2,3 مليار دولار في نهاية العام2004، وهي كانت 1,5 مليار دولار في نهاية العام 2003، بارتفاع نسبته 55 %.

بلغت نسبة مساهمة شركة سوليدير بسهميها أ و ب في الرسملة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة في نهاية العام 2004 نحو 57%، فيما بلغت نسبة مساهمة أسهم المصارف نحو 27 %، وتوزّعت النسبة الباقية على مساهمة المؤسسات الصناعية التي بلغت 10 % وعلى مساهمة المؤسسات التجارية بنسبة 5 %، بينما اقتصرت مساهمة المؤسّسات التجارية على 1%، وشكّلت قيمة الأسهم المتداولة نحو 8,5 % من إجمالي الرسملة السوقية العام 2004، وهي كانت 8,7 % العام 2003[21].

(20) الحجار، بسام، «الاقتصاد النقدي والمصرفي»، دار الريحاني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1999.

(21) الاقتصاد اللبناني عام 2004، مرجع سبق ذكره.

ويتضح من هذه المعطيات أن السوق المالية في لبنان تعاني مشاكل عدة، وتعكس هذه النسب المتدنية محدودية السوق المالية في لبنان ودورها في توفير أدوات مالية. والمطلوب وضع آلية تنظيمية ذات معايير دولية تشتمل على إنشاء سلطة تنظيمية مستقلّة خاصة سوق الرساميل، هدفها إجازة الاسواق والمساهمين والاشراف عليها وتحديد دورها في المعايير المطلوبة، وخلق البنية التحتية الصالحة التي يمكّن المصارف من ولوج الصيرفة الشاملة، من خلال إنشاء مصارف إستثمار وشركات وساطة مالية وصناديق الاستثمار[22].

العوامل التشريعية (قانون تشجيع الاستثمار)[23]:

لا بد من الإشارة إلى ضرورة توحيد المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات الاستثمار وتسهيل الاجراءات المرتبطة بتوفير المناخ الاستثماري الجيد، فكثيرًا ما يعاني المستثمرون في بيروقراطية شديدة لدى متابعة المعاملات المرتبطة باستثماراتهم وما يترتّب على ذلك من إهدار للوقت والخسائر التي تترتب على ذلك.

ويهدف قانون تشجيع الاستثمار إلى تفعيل الحركة الاقتصادية وتأمين مناخ استثماري يشجّع المستثمرين على توظيف أموالهم في لبنان، وتضمن هذا القانون توسيع صلاحيات خيدال بحيث باتت تختصر جميع الإدارات والسلطات، وهي ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها، وأبرز ما جاء في القانون: عدم استثناء أي قطاع من الاستفادة من أحكام القانون. ومراعاة مبدأ الانماء المتوازن من خلال تقسيم المناطق اللبنانية إلى ثلاث مناطق استثمارية ونظام عقود سسلة

(22) للتوسع أكثر، أنظر في ذلك، سلوم، عبد الأمير، «لبنان المالي والمصرفي بعد الحرب»، أصدقاء الحرف للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1997، ص 247.

(23) راجع في ذلك: قانون تشجيع الاستثمار.

الحوافزء بحسب المادة 17 من القانون 360 لتشجيع الاستثمارات في لبنان نذكر منها: منح إجازات عمل من كل الفئات شرط أن يحافظ المشروع المستفيد على العمالة الوطنية عبر توظيف لبنانيين إثنين على الأقل مقابل كل أجنبي وتسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإعفاء كامل من الضريبة على الدخل وعلى توزيع أنصبة الأرباح الناتجة عن المشروع، وذلك لفترة تصل إلى عشر سنين بدءًا من تاريخ مباشرة استثمار المشروع، هذا بالإضافة إلى خفض رسوم رخص البناء تصل إلى 50 % كحد أقصى[24].

وطال التشريع قانون الجمارك [25] حيث اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتسهيل التبادل التجاري بغية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة الشراكة الأوروبية. ويقوم هذا القانون على عدد من المبادئ التي اعتمدها العديد من الدول العربية والاجنبية، والتي تتوافق مع القواعد الحديثة التي أقرتها مؤتمرات ومعاهدات دولية كاتفاق (كيتو) المعدل العام 1999 الذي أخرجته منظّمة الجمارك العالمية واتفاقات منظّمة التجارة العالمية[26].

كما اتخذت إجراءات في مجال مكافحة تبييض الأموال[27] الذي نتج عنه شطب إسم لبنان عن لائحة الدول غير المتعاونة في مكافحة تبييض الأموال وذلك في 2002/6/22، وسوف يمكّن، إقرار هذا القانون، لبنان من إيجاد مصادر للتمويل ومن تسويق الأسهم والسندات التي يصدرها في الأسواق المالية الدولية.

(24) للاطلاع بشكل أوسع: راجع مناخ الاستثمار في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 21 - 22.
(25) الجريدة الرسمية آذار/مارس 2001.
(26) ناصيف، سالم، «قراءة دولية في قانون الجمارك الجديد»، المستقبل، بيروت 2001/4/8.
(27) الجريدة الرسمية، العدد 16، تاريخ 2001/4/3.

كما عملت السلطات على وضع مشروع قانون لتملّك الاجانب والذي يهدف بصورة عامة، إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية وكسبها من خلال التعديلات الهامة في نسبة تملك غير اللبنانيين التي أصبحت تعادل 3 % من مجمل الأراضي اللبنانية. ولا تزيد المساحات المملوكة حتى العام 2001، أكثر من 0,07 %، وأعلى نسبة هي في بيروت والتي تصل إلى 2,17 % يليها جبل لبنان 0,23%. وتعتبر صياغة هذا القانون تلبية لحاجة استثمارية أضحت ماسة في ظل ركود إقتصادي عام وعقاري على وجه الخصوص[28].

مصادر تمويل الاستثمار في لبنان:

في دراسة أعدها البنك الدولي، داعيًا فيها لبنان إلى تحسين مناخه الاستثماري، أبرز مكامن القوة والضعف في بيئة الأعمال في لبنان، مقارنًا الأرقام الخاصة بلبنان مع متوسط الأرقام الخاصة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأظهرت الدراسة أن لبنان إحتل المرتبة الثامنة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الوقت الذي يستغرقه فتح عمل تجاري، على الرغم من قلّة الإجراءات المطلوبة للقيام به، واعتبرت أن كلفة المباشرة بعمل تجاري من الأعلى في دول المنطقة مشدّدة على تخفيف التكاليف ورأس المال المطلوب للقيام بعمل جديد، ورأت أن حصر التسليف بأيدي قلة من المؤسسات التي تملكها عائلات عائق أساسي أمام تطوّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم[29].

ويحتاج الاستثمار إلى تمويل، ويتأتى هذا التمويل من مصادر داخلية ومصادر خارجية، لذلك لا بد من استعراض هذه المصادر للوقوف على أهمية دورها في تمويل الاستثمار.

(28) مشروع قانون تملّك الأجانب للحقوق العقارية، السفير، بيروت 2001/2/14.
(29) الاقتصاد اللبناني عام 2004 ، ص 87.

أولاً: المصادر الداخلية لتمويل الاستثمار (الائتمان المصرفي):

يتوقّف دور وقوة المصادر الداخلية في تمويل الاستثمار على الميل الحدي للادخار، وتوافر جهاز مصرفي وسوق مالي قادر على القيام بدور الوساطة بين المدخرين المستثمرين.

ويبلغ حاليًا عدد المصارف العاملة في لبنان 63 مصرفًا تتوزّع بين 30 مصرفًا تجاريًا، منها 14 مصرفًا ذات مساهمة أجنبية /عربية أكثرية و10 مصارف أجنبية و10 مصارف أعمال، وتسليف متوسط وطويل الأجل[30].

ويستقطب القطاع المصرفي اللبناني أصحاب الخبرات والمؤهلات والمهارات العالية، فنسبة الجامعيين تعدّت 52% من مجموع العاملين في القطاع العام 2003 وهو مندمج بدرجة كبيرة في الاقتصاد المحلي، إذ يساهم بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه يستخدم نسبة متدنية تقارب 2, 1% من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية [31]. الأمر الذي يؤكّد الانتاجية العالية لهذا القطاع ويبقى القطاع المصرفي اللبناني القطب الأول لتعبئة المدخرات وتحفيز الاستثمارات على الرغم من نشاط مؤسسات الوساطة المالية والأسواق المالية المحلّية، وتشهد على ذلك قاعدة ودائعه بما فيها إصدار شهادات إيداع من قبل المصارف، وقروض طويلة الأجل من مؤسّسات دولية كمؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للتنمية بالإضافة إلى خطوط إئتمان من برنامج التجارة العربية.

وقد بلورت المصارف مع السلطات النقدية والمالية آليات إقراض مدعومة على المديين المتوسط والطويل لتحفيز القطاعات الانتاجية، وكان هدفها الاساس إعطاء دور أكبر للمصارف والمؤسسات المالية في مجال التمويل

(30) تقارير جمعية مصارف لبنان.
(31) إتحاد المصارف العربية، العدد287 - 2004 .

والاقراض للقطاعات الاقتصادية كافة، وتمثل هذا الهدف في[32]:

1-تحديد الإحتياطي الإلزامي لدى مصرف لبنان على مجموع الالتزامات بالليرة اللبنانية الخاضعة للاحتياطي الالزامي، وذلك بنسبة 25% من المتوسط الاسبوعي لمجموع الالتزامات لأجل.

2-رفع سقف التسليف المصرفي بالعملات الاجنبية من 55 % إلى 65% وقد سمحت هذه الإجراءات المرنة للمصارف بزيادة إقراضها للاقتصاد الوطني.

3-إعداد الحكومة برنامج لدعم الفوائد خاص بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية ورفعت قيمة الاستثمارات المدعومة من 5 مليارات إلى 15 مليار ليرة على أن تكون نسبة الدعم بالنسبة إلى الـ 5 مليارات الأولى 7% بدلاً من 5%، والمبالغ التي تزيد عن 5 مليارات لغاية 15 مليار يكون الدعم 5% تراوح مدة القرض بين 5 و 7 سنوات ولا يستحق أكثر من 15 % من أصله خلال السنتين الأوليين.

1- توظيفات القطاع المصرفي:

إن التطوّرات المالية والنقدية التي طرأت على لبنان من خلال الفترة الأخيرة أثّرت بشكل واضح على بنية موجودات القطاع المصرفي، ويلاحظ أن حصة الموفورات النقدية، المؤلّفة خصوصًا من إحتياطيات المصارف وودائعها لدى المصرف المركزي قد ارتفعت بشكل هام منذ الفصل الرابع من العام 2002 وخصوصًا العام 2002، وذلك، أولاً، نتيجة امتصاص السيولة بالعملة المحلية من قبل مصرف لبنان عبر إصدار شهادات الايداع لمدة 3 سنوات بوجه خاص، وتاليًا نتيجة مساهمة المصارف نقدًا وبفائدة صفر في تمويل الدولة اللبنانية عقب مؤتمر باريس - 2 - والتي تمت بمعظمها من خلال المصرف المركزي وليس مباشرة مع الخزينة، فيما عرفت حصة التوظيفات الأخرى تراجعًا بالنسبة المئوية كما يتبين من المعطيات المدرجةأدناه.

(32) مركز الدراسات الاقتصادية 2004، «مناخ الاستثمار في لبنان»، مرجع سبق ذكره، ص 36.

أما بشأن تسليفات المصارف للقطاع الخاص فقد بلغت في نهاية آب- أغسطس 2004 ما يوازي 15409 مليون دولار أميركي أما ما يعادل 1 , 24% من إجمالي التوظيفات المصرفية، مقابل 14930 مليونًا في نهاية العام 2003، 24,9 %، من إجمالي التوظيفات المصرفية و 15096 مليونًا في نهاية العام 2002 ، وبذلك تكون هذه التسليفات قد ارتفعت بما يعادل 8 , 4% على أساس سنوي. ويؤشّر انخفاض هذه النسبة في لبنان إلى انخفاض حجم الطلب على القروض، من جهة، وإلى التضخّم المتسارع في موجودات/ مطلوبات القطاع المصرفي، من جهة ثانية، وما ينتج عنه من تراجع في الحصة المخصّصة منها للتسليفات الممنوحة للاقتصاد.

الجدول رقم (1)

موجودات القطاع المصرفي كما هي في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2002		2003		2004 آب	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
موفورات	11960	15,1	28332	31,4	30219	31,4
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	22758	28,8	22507	24,9	23228	24,1
تسليفات للقطاع العام	26577	33,6	21006	23,3	22446	23,3
موجودات خارجية	14[illegible]	18,1	14934	16,5	16684	17,3
قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة	[illegible]45	4,4	3513	3,8	3647	3,8
المجموع	79066	100,0	92292	100,0	96224	100,0

❖ المصدر: تقارير مصرف لبنان

ما زالت حركة التسليفات للقطاعات الاقتصادية، رغم تحقيقها بعض الزيادات متواضعة بالقيم المطلقة، والنصيب الأكبر في قروض القطاع الخاص كانت لبند تجارة وخدمات بما فيه الوساطة المالية بنسبة 52 , 47%.

التسليفات للصناعة والزراعة ما زالت متدنية، وذلك بسبب اعتماد البنوك التجارية سياسة التمويل الحذر، فهي تعتمد بشكل أساسي على القروض

قصيرة ومتوسطة الأجل (الصناعة والزراعة وقطاع البناء بنسبة 72, 33%)، والقروض الشخصية والقروض الأخرى 76, 18%، ويبين الجدول رقم (2) توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (2)

توزع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية

كما هي في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

	2002		2003		2004 آب	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
التجارة والخدمات	11166	45,11	11323	45,34	11343	44,3
البناء والمقاولات	4767	19,26	4327	17,33	4526	17,67
الصناعة	3113	12,58	3451	13,82	3748	14,64
القروض الشخصية	3300	13,33	3749	15,01	3847	15,2
الوساطة المالية	781	3,15	848	3,4	825	3,22
الزراعة	346	1,40	346	1,38	360	1,41
قطاعات اخرى	1279	5,17	929	3,72	958	3,74
المجموع	24752	100,0	24973	100,0	25607	100,0

❖ المصدر: مصرف لبنان

ويعتبر القطاع المصرفي المساهم الأكبر في تمويل حاجات القطاع العام سواء بالليرات اللبنانية أو بالعملات الاجنبية، ويلاحظ من الجدول رقم (1) إنخفاض حصة التسليفات المصرفية للقطاع العام إلى 23,3 % من إجمالي موجودات المصارف في الأعوام 2003 و 2004، علمًا أنها بلغت 6, 33 % في نهاية العام 2002، ويعود السبب في ذلك إلى توقّف وزارة المالية عن إصدار سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (لغاية تشرين الثاني- نوفمبر) أو بالعملات الأجنبية اليورو بوندز منذ مطلع العام المذكور، على أثر مؤتمر باريس -2، مع التذكير بأنه إبتداءً من مطلع العام 2002، لا تتضمّن التسليفات للقطاع العام مساهمة المصارف للخزينة نقدًا وبفائدة صفر

والتي تمت من خلال مصرف لبنان.

وبالتعليق على ضعف وانخفاض حصة مصاريف التسليف المتوسط والطويل الأجل من إجمالي التسليفات المصرفية في لبنان إلى: «تعود أصحاب الرساميل من اللبنانيين على الربح السريع، وذلك بالمضاربة العقارية والنقدية وبتمويل المشاريع التجارية التي تعطي مردودًا على المدى القصير وبتجنب استثمار أموالهم في مشاريع تعطي مردودًا على المدى المتوسط أو الطويل، وهذا ما يفسّر الحصة المحدودة لمصارف التسليف والطويل الأجل»[33].

ولا بد من الإشارة في هذا المجال، إلى أن تحسين الواقع الاستثماري في لبنان، يتطلّب في المقام الأول تعزيز دور القطاع المصرفي بشكل يتيح له أن يلعب دورًا أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الانتاجية والخدمية. بحيث لا يقتصر على المساهمة بتوفير القروض، بل يمتد إلى المساهمة بالملكية في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

ثانيًا: المصادر الخارجية[34]:

1- قدرة لبنان على جذب الاستثمار:

يرتبط تدفّق رؤوس الأموال الخارجية إلى الداخل بالمناخ الاستثماري السائد في البلد المضيف، ويتوفّر في لبنان المناخ المؤاتي للاستثمار والذي يشمل عوامل تحفيز متعدّدة مترافقة مع إجراء حماية تطمئن كل مستمر عربي أو أجنبي من حوافز الاستثمار.

1- ضمان الدستور للملكية الفردية ما يبعد خطر التأميم من قبل الدولة.

(33) يبرودي عبده، «الاقتصاد اللبناني أبعاد وآفاق»، لبنان، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى 2005، ص 127.

(34) عدنا في اعداد دراسة المصادر الخارجية إلى: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000 - 2001 - 2002 - 2003 - 2004.

2- ضمان الملكية الصناعية والتجارية والأدبية والعلمية والفنية.
3- الاستثمارات مضمونة من قبل المؤسسة الوطنية للضمان ضد أخطار الحرب والاضطرابات الأهلية والمصادرة ونزع الملكية - كما تم إنشاء مؤسسة وطنية لضمان الودائع.
4- محدودية الموارد تجعل من موارد لبنان البشرية عنصرًا حاسمًا على الصعيد الاقتصادي.

وجاءت التشريعات والنظم التي أقرت خلال السنوات الماضية لتؤكّد على سمة الانفتاح والاندماج للقطاع والسوق المصرفية اللبنانية في الصناعة والأسواق المالية العالمية، إن لجهة التماثل مع النسب الاحترازية المعمول بها عالميًا في مجالات كفاءة الأموال الخاصة وسيولة العملات الاجنبية ومراكز القطع، أو لجهة ملء الفراغ التشريعي والتنظيمي لميادين العمل والخدمات المالية التي شهدتها الصناعة المصرفية العالمية.
بالإضافة إلى ما تقدّم تتأثر الاستثمارات الخارجية المباشرة بعوامل أخرى، نذكر منها: المسافة الجغرافية وكلفة النقل، وإنتاجية وسائل الإنتاج وفي مقدّمها العامل، بالإضافة إلى انفتاح الاقتصاد أمام حركة السلع، ولا يعني ذلك خفض للتعريفات الجمركية وحسب وإنما إلغاء الحواجز الكمية التي تعيق عمليات التبادل.

وقد أشارت الدراسة الميدانية التي أعدّتها الإسكوا إلى وجود خمسة أسباب رئيسية تشكّل حافزًا للإستثمار الأجنبي في لبنان وهي:
1- المدخل إلى السوق الإقليمي.
2- وجود مهارات بشرية كفوءة.
3- المهارات التقنية.
- وجود شركاء محليين كفوئين.
5- وجودة ثقافة الريادة في الأعمال.

هذا وقد اعتبرت 60% من الشركات المستثمرة في لبنان أن المدخل إلى السوق هو السبب الأهم للاستثمار في لبنان.

60% من هذه الشركات إعتبر أن وجود ثقافة الريادة في الأعمال هي من الأسباب الرئيسية التي تشجع على الاستثمار، بينما أثنى البعض على كفاءة الموارد البشرية. بالإضافة إلى أسباب مساعدة: سرية المصارف، وعمليات تبادل العملات الاجنبية - يجذبان المستثمر الاجنبي للبنان. إضافة إلى دور إيدال (المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان والتي تأسّست العام 1994) ودور الحكومة في جذب الاستثمار[35].

2- حساب الاستثمار المباشر:

تحظي الاستثمارات الخارجية حاليًا بجاذبية بالغة في الدول النامية نظرًا إلى ما تحقّقه من فوائد حيوية في عصر المنافسة الدولية المتزايدة، ويشترط تحقيق تدفّقات جوهرية في الاستثمار المباشر، كما يشترط تأمين المناخ العام المناسب للأعمال، وجود ثقافة الشفافية (أي عدم إخفاء المعلومات على الرأي العام) فضلاً عن توافر السياسات الحكومية المستقرة، والضمانات المقبولة لحماية حقوق الملكية الخاصة، وهذه الشروط لا تتوافر في بلد مضطرب سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا.

3- التحويلات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر:

معظم التحويلات الخارجية والاستثمارات الاجنبية المباشرة ظلّت كناية عن «أموال ساخنة» وغير مستقرّة وبعضها الآخر إنصب على التوظيفات العقارية ذات الأثر الإنمائي الضعيف في حين إتجه معظم ما تبقى من تدفّقات نحو إغتنام فرصة الاستثمار المربح في سندات الخزينة.

وبهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سعت الحكومات

(35) منظمة الإسكوا: دراسة حول الاستثمار في دول المنطقة، السفير 2001/6/18، العدد 8927.

المتعاقبة إلى خفض الضرائب من 26% إلى 10%، كما خفض معدل الضريبة على شطور مداخيل شركات الاشخاص من 50% إلى 10% غير أن هذا الخفض في العبء الضريبي المباشر لم يحقّق المطلوب، لأن تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص لا يتوقّف على إجراءات ضريبية من هذا النوع حصرًا، بل هو يتطلّب توافر مناخات سياسية إقليمية ووطنية، ومناخات إقتصادية وتشريعية ومؤسسية أكثر استقرارًا، وإصلاحات هيكلية وضمانات متوسّطة وبعيدة المدى لهذا النوع من الاستثمارات.

هذا وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في لبنان، وفق تقرير الاستثمار الدولي، 358 مليون دولار العام 2003، ووفق المصادر المحلية 3, 1303 مليون دولار العام 4002 ، أي ما نسبته 15, 4% و8,7% على التوالي من إجمالي الاستثمارات الاجنبية التي تدفّقت على الدول العربية والتي بلغت 8617 مليون دولار العام 2003، و 9, 868, 16 مليون دولار العام 2004[36]، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

تدفقات الاستثمار الاجنبي الى لبنان 1995 - 2003 (مليون دولار أميركي)

السنة	الاستثمار الاجنبي في لبنان	الاستثمار الاجنبي في كل الدول العربية	النسبة %
1995	35	255	13,7
1996	80	3582	2,2
1997	150	7288	2,1
1998	200	8740	2,3
1999	250	2495	10,0
2000	298	2629	11,3
2001	249	7711	3,2
2002	257	5378	4,8
2003	358	8617	4,2
2004	1877	46695	4

❖ المصدر: مصرف لبنان، تقرير القطاع الخارجي، النشرة السنوية 2003

(36) كتاب الاستثمار.

وفي الفترة ما بين عامي 1995 - 2003، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى لبنان، كما يتّضح من الجدول رقم (3) نحو 1877 مليون دولار نسبتها 4% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية.

ثالثًا: المؤشرات التي تتعلّق بالأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العام 2003:

FDI Performance Index and FDI Potential Index:

وضع هذا المؤشر من قبل منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ويضم مؤشرين مقارنين: يتعلّق الأول بمؤشّر الأداء للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والثاني: يتعلّق بالإمكان للإستثمار الأجنبي المباشر، ويدخل في هذا المؤشّر 140 بلدًا.

مكوّنات المؤشر:

يستند مؤشّر الأداء إلى قسمة حصة البلد من تدفّقات الاستثمار الاجنبي إلى تدفّقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميًا إلى حصة الناتج المحلي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حصول البلد على معدل الواحد الصحيح أو أكثر يعني أن قوة البلد الإقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب الاستثمارات. وعلى العكس من ذلك، إن كان المعدّل دون الواحد.

أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى 8 عوامل التي تم اختيارها بدقة وعناية، نذكر منها: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، عدد خطوط الهاتف إلى الناتج المحلي، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان وأخيرًا تصنيف البلد السيادي[37].

(37) يراوح الرصيد وفق هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، ويحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في البند وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير وأدنى قيمة له

ووفق المؤشرين يكون البلد ضمن مجموعة الدول السبّاقة، أو مجموعة الدول المتجاوزة إمكاناتها أو مجموعة الدول المتدنية الأداء.

هذا وقد احتل لبنان ضمن المؤشّر المرتبة 140/126 (مؤشر الاداء) 140/62 (مؤشر الامكانات).

1- المؤشر المركب للمخاطر Composite Country Risk Rating:
يستند هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية، تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (ويشكل نسبة 50% من المؤشر المركب)، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%) ومؤشر المخاطر المالية (25%).

ويقيس هذا المؤشر درجة المخاطر المتعلّقة بالاستثمار أو في التعامل تجاريًا مع البلد وقدرته على السداد.

ويشتمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية 12 بندًا، وهي: درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية، وضع الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية (12 نقطة لكل بند D)، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، صدقية الممارسات الديمقراطية (6 نقاط لكل بند) وأخيرًا نوع البيروقراطية (4 نقاط).

بالنسبة إلى هذا المؤشر، صنّف لبنان ضمن مجموعة الدول B و C (قسمت البلدان إلى ثلاث مجموعات بحسب درجة المخاطرة، وهي D, C, B).

الجدول رقم (4)

المؤشر الفرعي الثاني: تقويم المخاطر الاقتصادية:

تسلسل	المكون	النقاط
1	معدّل دخل الفرد	5
2	معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
3	معدّل التضخم السنوي	10
4	نسبة عجز/فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	15
5	نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	10
الإجمالي		50 نقطة

الجدول رقم (5)

المؤشر الفرعي الثالث: تقويم المخاطر المالية:

تسلسل	المكون	النقاط
1	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	10
2	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	10
3	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	15
4	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها إحتياطات الدولة	5
5	إستقرار سعر الصرف	10
الإجمالي		50 نقطة

دليل المؤشر:

من صفر إلى 6, 49 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة جدًا

من 0, 50 إلى 5, 59 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة

من 0, 60 إلى 5, 69 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة

من 0, 70 إلى 5, 79 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة

من 0, 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدًا

وهذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

وقد جاء لبنان (بالنسبة لهذا المؤشر) في المرتبة 15 عربيًا واحتل المرتبة 140/121 عالميًا.

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index):
يتم احتساب المؤشّر المركب للتنمية على أساس متوسط ثلاث مكوّنات وهي: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة.
أما المعدل فهو: 80% مؤشر تنمية عال
50-75% مؤشر تنمية بشرية متوسط
أقل من 50% مؤشر تنمية منخفض

وقد جاء لبنان في المرتبة 371/75 دولة - عالميًا - وسجل رصيد المؤشر 75,5%.

مؤشر التنافسية:
ويتكون هذا المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:
1- مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي.
2- مؤشر بنية الاعمال.
3- مؤشر دينامية الأسواق.
4- مؤشر الإنتاجية والتكلفة.

طبقًا لهذا المؤشر سجل لبنان نقاط قوة (مجموع الأصول) 13 نقطة مقارنة مع 40 نقطة لكل من البحرين والكويت ونقاط ضعف 23.

وبمراجعة وزن نقاط القوة من إجمالي قيم المتغيّرات لكل دولة على حدة، نجد أن نقاط القوة في لبنان تشكّل 37% مقارنة بـ 85% في البحرين و 18% في الكويت. ويمثّل لبنان طبقًا لهذا المؤشّر المرتبة 12 من أصل ستة عشر دولة عربية.

بعض توصيات لتحسين قوة لبنان على جذب الاستثمارات الأجنبية:
لا بد من الإشارة إلى مواصلة الحكومة اللبنانية جهودها لتقليل المعوّقات والصعوبات التي لا تزال تعترض نمو حركة الاستثمار البيني العربي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، ما يتطلّب بالضرورة [38]:

1- العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات الحاكمة للإستثمار المحلي والأجنبي، من أجل زيادة الطمأنينة والثقة لدى المستثمرين.
2- العمل على توحيد المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار تحت مظلة واحدة، لتبسيط إجراءات الحصول على الموافقات والترخيص، وتسجيل المشاريع الاستثمارية والحد من تكاليف هذه الاجراءات.
3- تعزيز النظام القضائي وإضفاء ثقة أكبر في عمله.
4- تطوير وتنظيم الأجهزة الحكومية، في الاتجاه الذي يكفل وضع حد لمظاهر البيروقراطية والفساد الإداري.
5- الاستمرار في تنفيذ برامج الاصلاح المالي والإداري في الاتجاه الذي يعزّز الانفتاح والتحرّر الإستثماري والاقتصادي.

آفاق الاستثمار في لبنان:

أولاً: تحليل المتغيّرات الرئيسية المحدّدة للاستثمار:

بناء على ما تقدم، سنعرض لأهم المتغيرات بدراسة وتحليل آفاق الاستثمار

(38) إتحاد المصارف العربية، العدد 287 تشرين الأول /أكتوبر 2004.

في لبنان إستنادًا إلى مبادئ الاقتصاد القياسي من خلال نموذج إقتصادي يتضمّن الاستثمار المرغوب كمتغيّر تابع، والناتج المحلي، الائتمان المصرفي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي الاستثماري ومعدّلات الفوائد (سندات الخزينة) كمتغيرات مستقلة هذا وتم تحليل النموذج باستخدام برنامج SPSS الاحصائي:

$$\ln K = bo + b1 \ln FI + b2 \ln GDPt + b3 \ln DCt + b4 \ln GIRt + b5 \ln Rt + Ut$$

حيث تمثل:

K – تمثل الاستثمار المرغوب.

FIt – مجموع الاستثمارات الاجنبية أو النفقات الاستثمارية الخارجية في الفترة t

GDPt – الناتج المحلي الحقيقي في الفترة t

DCt – الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بقيمه الحقيقية

GIRt – إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدى القطاع العام (الدور الاستثماري للقطاع العام)

Rt – معدل الفائدة على سندات الخزينة

Ut - random variable يمثّل المتغيّرات العشوائية التي لا يمكن قياسها وإدخالها بشكل صريح في المعادلة وسوف نقوم الآن بتحليل عناصر النموذج كافة (المتغيّرات الاقتصادية الكلية المقابلة لـ K).

K – وتمثل مجموع الودائع تحت الطلب (والتي سوف نرمز لها بـ DD) في المصارف اللبنانية والتي يرغب في توظيفها باستثمارات مختلفة وقد كانت أرقامها في الفترة الممتدة بين 1992 – 2004 على الشكل الآتي:

الجدول رقم (6)

مجموع الودائع تحت الطلب 1992 - 2004 (مليار ليرة) ونسب التغيرات فيها

السنة	K	%
1992	401,401	--
1993	428,710	6,8
1994	498,086	16,18
1995	514,411	3,28
1996	592,679	15,22
1997	719,323	21,73
1998	810,224	12,64
1999	891,407	9,94
2000	965,903	8,36
2001	997,504	3,27
2002	1191,090	19,41
2003	1316,457	10,53
2004	1444,131	9,7

المصدر: تقارير مصرف لبنان

بالاستناد إلى الجدول رقم (6) تعتبر الزيادة المضطردة في حجم الودائع هي نتيجة طبيعية للثقة المتزايدة في القطاع المصرفي اللبناني، ويعود التفاوت في نسب النمو بين سنة وأخرى، إلى واقع الطلب على النقود لغرض المعاملات والطلب على النقود لغرض المضاربة - الذي يتأثر بالعلاقة بين سعر الفائدة والعائد على الاستثمار.

1- المعدل الاتجاهي لنمو الناتج المحلي GDPt:

ويقصد به قيمة السلع والخدمات كافة التي تم إنتاجها في المجتمع في فترة زمنية معيّنة عادة السنة. وفيما يلي جدول يبين أرقام الناتج المحلّي ومعدّل نموّه.

الجدول رقم (7)

الناتج المحلي الاجمالي (بمليارات الليرات) 1992 - 2004 ومعدل نموه (%)

السنة	GDP	%
1992	20953	--
1993	21045	8
1994	21905	8
1995	22663	7
1996	23435	6
1997	23974	4
1998	24580	4
1999	24723	1
2000	24873	0,4
2001	25175	1,5
2002	25778	2
2003	26532	3
2004	27859	5

المصدر: تقرير الاقتصاد اللبناني في العام 2004 ، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، ص 22.

من الجدول رقم (7) يتضح أن الناتج المحلي بقيمه الحقيقية كان في تزايد مستمر خلال فترة إعادة الإعمار التي أرخت بظلالها على الأداء الاقتصادي في السنوات اللاحقة غير أن هذا المعدل للناتج المحلي لم يكن ثابتًا خلال فترة الدراسة فهو قد قارب معدّل نمو سنوي يقارب الصفر العام 2000 ليعاود إرتفاعه ويحقّق معدلاً قارب الـ 5% العام 2004، وذلك بفضل دينامية نشاط واستثمار خلقها القطاع الخاص على الرغم من تعطّل القرار الاقتصادي بفعل التجاذبات السياسية التي أعاقت كل إجراء إصلاحي إن في الإدارة العامة أو على صعيد المالية العامة.

2- الائتمان المصرفي:

ويتمثّل بمجموع التسليفات المصرفية للقطاع الخاص، ويلعب الائتمان المصرفي

دورًا هامًا في التأثير على حجم الاستثمارات من خلال سياسة الإقراض التي تتبعها البنوك التجارية، وتتخذ معادلة الائتمان المصرفي الشكل:

$$DC = NDCG + CCB^{(39)}$$

حيث تمثل: NDCG – صافي المستحقات على الحكومة والهيئات الرسمية

CCB – صافي المستحقات على البنوك التجارية

الجدول رقم (8)

الائتمان المصرفي (DC) 1992 - 2004 (بمليارات الليرات) ومعدل التغير

السنة	DC	%
1992	7189,483	--
1993	9088,906	26,42
1994	12255,73	43,84
1995	15790,13	28,84
1996	21321,96	35,03
1997	28261,52	32,55
1998	35275,84	24,82
1999	39595,27	12,24
2000	45610,94	15,19
2001	51066,29	11,96
2002	51322,70	0,05
2003	53903,90	5,03
2004	58403,47	8,5

المصدر: 1- www.bdl.gov.lb

2- التقرير الاقتصادي 2004 بيروت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

يظهر الجدول رقم (8) الأرقام الحقيقية لـ DC، حيث كانت على ارتفاع مستمر وإن كان معدل نموها السنوي قد إتخذ منحىً تنازليًا ابتداءً من العام

(39) الحجار، بسام، «الاقتصاد النقدي والمصرفي»، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1999، ص 69.

1997 حيث بدأت مؤشرات جمود النشاط الاقتصادي بالظهور. هذا ويرتبط الائتمان المحلي بجملة من العوامل.

3- الاستثمارات الأجنبية:

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورًا هامًا في تحريك العجلة الاقتصادية وتفعيل القطاعات الانتاجية، وخصوصًا في ظل محدودية الرساميل المحلية.

الجدول رقم (9)

الاستثمارات الخارجية في لبنان 2004 - 1995

السنة	الاستثمارات الخارجية (مليون دولار)	متوسط سعر الصرف	الاستثمارات الخارجية مليار دولار)
1994	192,8	1621,1	312,606
1996	330	1571,4	518,562
1997	462	1539,5	711,249
1998	600	1516,1	909,660
1999	750	1507,8	1130,850
2000	648	1507,5	976,860
2001	474	1507,5	714,555
2002	907	1507,5	1367,303
2003	1208	1507,5	1821,060
2004	1303	1507,5	1964,273

المصدر: تقرير الاقتصاد اللبناني عام 2004 ، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، ص 84.

كما يتبيّن من الجدول رقم (9) أن الاستثمارات الخارجية في لبنان، إرتفعت من 192,8 مليون دولار العام 1992 إلى 750 مليون دولار العام 1999 لتنخفض إلى 474 مليون دولار العام 2001، وتبلغ رقمها القياسي العام 2004 مع 1303 مليون دولار. ويعود هذا التحسن إلى زيادة الاستثمارات، كما تشير المعطيات، من غير المقيمين، ويبدو ذلك من خلال تحسّن مؤشري الاسمنت ورخص البناء، وانعكاس التعديلات في التشريعات التي أكسبت غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان، ما أدى إلى تشجيع

الأجانب ولا سيما العرب منهم على شراء العقارات والأبنية بهدف الاصطياف. فضلاً عن تحسن المناخ الامني الذي شهده لبنان، في الفترة قبل العام 2004 مع توقّف التجاوزات والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان.
الانفاق الاستثماري للحكومة (إجمالي تكوين رأس المال الثابت لدى القطاع العام، GIR). وتمثل GIR الانفاق الاستثماري للحكومة، أي مساهمتها في قيام الاستثمارات في القطاعات الانتاجية كافة (زراعة، صناعة، تجارة) ويتجلّى ذلك من خلال قيامها بتخصيص جزء من نفقاتها السنوية عند إعداد الموازنة لهذه الغاية، وتسمّى نفقات الجزء الثاني. شهدت الفترة الممتدة بين 1992 - 2004 تقلّبًا مستمرًا في النفقات الاستثمارية للحكومة، ففي حين كان في تزايد مستمر حتى العام 1995 - عاد ليتناقص في السنوات اللاحقة بشكل ملحوظ- ومرد هذا التقلّب يعود إلى اعتماد سياسات مالية مختلفة من قبل الحكومات المتعاقبة على الحكم منذ العام 1992، جدول رقم (10).

الجدول رقم (10)

الانفاق الاستثماري للحكومة 1992 - 2004 (مليار ليرة)

السنة	GIR	%
1992	230	--
1993	491	13,48
1994	797	62,32
1995	1047	31,37
1996	870	-16,91
1997	608	-30,11
1998	554	-8,88
1999	898	62,09
2000	736	-18,04
2001	1188	61,41
2002	824	-30,64
2003	397	-51,82
2004	657	65,49

المصدر: وزارة المالية - الموازنة العامة والموازنات الملحقة للفترة 1992 - 2004

4 معدّل الفائدة على سندات الخزينة:

تعتبر سندات الخزينة دينًا داخليًا على الحكومة، ومن ناحية السيولة فهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة (هي سيولة من الدرجة الثانية بعد النقود) أي سهولة تحويلها إلى نقود وبدون خسارة وكون سعر الفائدة على سندات الخزينة كان مرتفعًا نسبيًا في الفترة السابقة ما جعل الاستثمار في سندات الخزينة أكثر جاذبية من الاستثمارات الأخرى. ومع الانخفاض التدريجي في معدل الفائدة على سندات الخزينة في السنوات الأخيرة، سيشكّل هذا حافزًا للاستثمار في القطاعات الانتاجية، جدول رقم (11).

الجدول رقم (11)

معدل الفائدة على سندات الخزينة (R) 1992 - 2004

السنة	R
1992	21,13
1993	17,65
1994	15,72
1995	19,49
1996	15,18
1997	13,24
1998	13,18
1999	12,58
2000	11,84
2001	11,84
2002	11,54
2003	8,05
2004	6,03

المصدر: تقارير مصرف لبنان.

ثانيًا: إختبار النموذج الاقتصادي والعلاقة بين المتغيّرات[40]:

بالعودة إلى النموذج الاحصائي:

(40) إستعنّا في إعداد هذا الفصل على المنهجية المتبعة في كتاب:

Khraibani M,. Charbaji A,. "Econométrie Appliquée à l'Economie et la Gestion avec utilisation du: SPSS, Excell et Internet". Dar Leila, Beirut, 2000.

$$1In = b1 = b2\ 1n\ FI =+ b3\ 1n\ GDP + b4\ 1n\ DC + b5\ 1n\ GIR + b6R + U$$

حيث تمثل:

constant - b0

b1, b2, b3, b4, b5 –المتغيرات المستقلة في معادلة إنحدار متعدد للفترة الزمنية الممتدّة من العام 1992 وحتى العام 2004.

الجدول رقم (12)

عناصر المعادلة (مليار ليرة)

YEAR	K	FI	GDP	GIR	DC	R
1995	514,411	312,606	22663	1047	15790,13	19,49
1996	592,679	518,562	23435	870	21321,96	15,18
1997	719,323	711,249	23974	608	28261,52	13,24
1998	810,224	909,660	24580	554	35275,27	13,18
1999	891,407	1130,850	24723	898	39595,27	12,58
2000	965,903	976,860	24873	736	45610,94	11,84
2001	997,504	714,555	25175	1188	51066,29	11,84
2002	1191,090	1367,300	25778	824	51322,70	11,54
2003	1316,457	1821,060	26532	397	53903,90	8,05
2004	1444,13	1964,270	27859	657	58403,47	6,30

أعد هذا الجدول استناداً إلى جداول سابقة.

1- **إختبار** Durbin - Watson

نظرًا إلى أن البيانات الزمنية تنمو عبر الزمن، وبناءً على توصيات الدراسة العلمية، كان من الضروري إختبار المتغيّرات ومعالجتها من حيث العلاقة بين القيم المتتالية للخطأ العشوائي (autocorrelation)، وباستخدام اختبار Durbin - Watson يمكننا معرفة ما إذا كان هناك خطأ عشوائي من خلال القيمة الاحصائية - d - باستخدام المعادلة التالية:

$$d = \frac{\sum (e_t - e_t - 1)^2}{\sum e_t^2}$$

حيث تعبّر e_t عن الخطأ (Error term).
تبين النتائج بعد إجراء إختبار Durbin - Watson، أن القيمة الاحصائية d= 1.954 هي جوهرية (significant) من الناحية الاحصائية وقريبة من الحد الأمثل d=2، ما يعني عدم وجود ظاهرة الخطأ العشوائي (autocorrelation) أو بمعنى آخر غياب أية عوامل أخرى تؤثّر على المعادلة سوى تلك التي تضمّنتها.

وكذلك نرى أن معامل الارتباط R يشير إلى قوة العلاقة بين العناصر حيث بلغت قيمته R = 0.996. أما بالنسبة لمعامل التحديد المتعدّد R^2 فهو جوهري (significant) من الناحية الاحصائية، ويشير إلى أن حوالي 2, 99% من التغيّرات التي تطرأ على K تنتج وبشكل مباشر عن التغيرات التي تطرأ على كل من K, FI, GDP, DC, GIR, R . ولتحليل التباين الحاصل بين المتغيّرات نعود إلى الجدول رقم (13).

2- تحليل التباين بين المتغيرات الاحصائية:

الجدول رقم (13)

تحليل التباين ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Squares	F	Sig
1 Regression	1.003	549	.201	95.538	.000
Residual	8.396E-03		2.099 E-03		
Total	1.011				

Predictors: constant, FI, GDP, DC, GIR, R
Dependant variable: K

يظهر الجدول رقم (13) أن القيمة الاحصائية:

$$F = \frac{R^2/K}{(1 - R^2)n - K - 1} = 95.538$$

هي جوهرية من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.000$ والتي تشير إلى أن احتمال الحصول على القيمة الاحصائية F عن طريق الصدفة هو احتمال ضعيف جدًا.

3- العلاقة بين المتغيرات:

نظرًا إلى أن معامل التحديد المتعدد R^2 جوهري، توجب دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود علاقات قوية جدًا فيما بينها والمعروفة بإسم (Multicollinearity)، ويظهر لنا الجدول رقم (14) العلاقة بين المتغيرات المستقلّة كالآتي:

الجدول رقم (14)

Coefficient correlations

Model			R	GIR	DC	FI	GDP
	Correlations	R	1.000	-.462	.358	.005	.728
		GIR	-.462	1.000	-.559	.584	-.437
		DC	.358	-.559	1.000	-.471	.052
		FI	.005	.584	-.471	1.000	-.405
		GDP	.728	-.437	.052	-.405	1.000

من خلال الجدول رقم (14) يمكن تحليل العلاقات بين المتغيّرات المستقلّة على النحو التالي:

إن إشارة (-) تعبّر عن وجود علاقة عكسية بين متغيّر إحصائي مستقل وآخر، ومن الطبيعي أن تكون العلاقة التي تربط المتغيّر بنفسه واحد صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة التي تربط بين متغيرين تكون قوية بحيث تبلغ 0,8 أو أكثر، وهذا يعني وجود علاقة قوية بين هذين العنصرين بشكل أنها تصبح معبّرة عن عنصر واحد فيصبح بالتالي بالامكان الاستغناء عن أحدهما كونه يؤثّر بنفس الدرجة والاتجاه التي يؤثر بهما العنصر الآخر. أما في حال وجود علاقة ضعيفة بين العناصر المعبر عنها بأرقام أقل من 0,8 ، فإن هذا لا يستوجب استبعاد أحد هذين العنصرين.

وفي حالتنا هذه لا توجد علاقة قوية بين المتغيرات، وبالتالي فإنه لا يوجد (Multicollinearity) فيما بينها.

4- معاملات الانحدار:

الجدول رقم (15)
معاملات الانحدار (Coefficients)

Model	Unstandardized Coefficients	t	Sig
	B		
1 (Constant)	-38.359	-3.183	0.033
FI	6.304E-02	0.588	0.588
GDP	4.023	3.316	0.029
GIR	-5.230E-02	-0.646	0.553
DC	0.378	3.511	0.025
R	2998E-02	1.417	0.229

يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن المتغيرين المستقلين GDP و DC هما جوهريان (significant)، أما باقي المتغيرات المستقلة فيكاد يكون دورها شبه معدوم في ظل الاستنتاجات التي حصلنا عليها بعد دراسة النموذج الاحصائي:

InK = -38.359 + .063041nFI + 4.0231nGDP - .5231n GIR + .3781nDC + .02998R

وبالتالي يمكن الاستغناء عن هذه المتغيّرات في النموذج الإحصائي، ليصبح على الشكل الآتي:

InK = -38.359 + 4.0231nGDP + .3781nDC

ومرد ذلك أن الاستثمارات الأجنبية والعربية في لبنان ما زالت دون المستوى

المرغوب، وكذلك النفقات الاستثمارية للحكومة، وبالتالي يمكن أن العامل الأساسي في نمو حركة الاستثمارات يعود للسياسات المالية والنقدية والنمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي.

1-إذا تغيّر GDP بمقياس واحد فإن الاستثمار المرغوب K سيتغير بمقدار 4.023.

2-إذا تغيّر DC بمقياس واحد فإن الاستثمار المرغوب K سيتغير بمقدار 0.378.

3-إذا كانت العناصر (GDP, DC) مساوية لصفر، فإن K يكون مساويًا لـ -38.359.

التوقعات المستقبلية:

إن دراسة المعادلة الجديدة للنموذج الاحصائي:

$$InK = -38.359 + 4.0231nGDP + .3781nDC$$

ومعرفة مدى تأثير عناصرها على واقع الاستثمار الحالي لا يشكّل سوى خطوة أولية للوصول إلى توقّعات مستقبلية بين مدى التغيّر المتوقّع حصوله في هذه العناصر سلبًا أو ايجابًا وفقًا للسياسة المالية والنقدية المتبعة من قبل الحكومة والوصول إلى نتائج تقريبية عن وضع الاستثمارات التي سوف يستفيد منها لبنان خلال السنوات الخمس المقبلة بدءًا من العام 2005 ولغاية العام 2009.

معدل التغير في المحددات الرئيسية للاستثمار:

معادلة التنبؤ:

$$S_t = S_O\ (1+r)^n$$

حيث تمثّل:

St- القيمة في السنة t
So- القيمة في أول الفترة (سنة الأساس)
r- معدل التغير
n- عدد السنوات

يمكننا استخراج معدل التغير المتعلّق بكل من المتغيرات على النحو التالي:
نسبة التغير الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي :GDP

$$GDP\ 2004 = GDP\ 2003\ (1 + r)$$

GDP2004 - حجم الناتج المحلي في سنة 2004 = 27859 مليار ليرة
GDP2003 - حجم الناتج المحلي في سنة 2003 = 26532 مليار ليرة

$$27859 = 26532\ (1 + r)$$

$$r + 0.05$$

وباعتماد الطريقة ذاتها نحصل على نسبة التغيّر في حجم DC، r=0.08.

القيم المتوقعة للتغيرات:

وانطلاقًا من معدل التغير r الذي سبق الحصول عليه، يمكننا أن نحصل على التوقعات المستقبلية للمتغيرات وذلك على الشكل التالي:
بالاستناد إلى المعادلة السابق ذكرها:

$$S_t = S_o\ (1+r)^n$$

$$GDP_{2005} = GDP_{2004}\ (1 + r)$$

$$GDP_{2005} = 27859\ (1 + 0.05) = 29252$$

وبذلك تكون القيم المستقبلية المتوقعة للناتج المحلي الاجمالي والائتمان المصرفي خلال السنوات الخمس القادمة على الشكل التالي:

الجدول رقم (16)

القيم المستقبلية المتوقّعة (مليار ليرة)

YEAR	GDP	DC
2005	29252	63075
2006	30715	68121
2007	32250	73571
2008	33863	79457
2009	35556	85813

من هنا فإن حجم الاستثمار الأمثل المتوقّع الحصول عليه مستقبلاً يظهر من خلال وضع القيم المتوقع الحصول عليها فيما يخص كل متغيّر في المعادلة التالية:

$$\ln K = -38.359 + 4.0231 \ln GDP + .3781 \ln DC$$

وبالتالي تكون التوقعات المستقبلية للاستثمار المرغوب في السنوات الخمس المقبلة كالآتي:

$$\ln K2005 = -38.359 + 4.023 \ln (29252) + 0.378 \ln (63075) = 7.19$$

$$\rightarrow K = 1326.14$$

وبالطريقة نفسها يمكننا احتساب الاستثمار المرغوب للسنوات 2006 - 2009.

الجدول رقم (17)

الاستثمار المرغوب للسنوات 2005 - 2009 (مليار ليرة)

YEAR	K
2005	1326.14
2006	1661.46
2007	2081.27
2008	2607.55
2009	3266.66

الخاتمة:

تبيّن من مجريات البحث، أن المناخ الاستثماري السائد حاليًا في لبنان، على الرغم من الجهود المبذولة، يواجه مجموعتين من الأسباب تعيقان تدفّق الاستثمار الأجنبي إلى لبنان.

تتمثّل المجموعة الأولى بالمؤشرات المالية، وأهمها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي.

وتتمثل المجموعة الثانية في الوضع الإداري والقضائي وما يمكن أن تؤمّنه هذه الاوضاع من شفافية وضمان للاستثمارات الاجنبية.

ما بالنسبة إلى محددات الاستثمار، فمن خلال دراستها، تبين أنها بمعظمها تشكل معوقات للاستثمار، ضيق السوق المالي ومزاحمة الدولة للقطاع الخاص في استقطاب التمويل والسياسة المالية التي تتمثّل بإنفاق غير مجدٍ في مجالات كثيرة والسياسة النقدية التي تقوم على تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الاميركي ورفع معدلات الاحتياطي الالزامي (15% للودائع لأجل و 25% للودائع تحت الطلب) تحرم السوق من مبالغ ضخمة، وتنخفض القدرة التنافسية للسلع المحلية بسبب ارتفاع أكلاف الانتاج، وضعف حجم المؤسسات.

بالرغم من هذا، فإن لبنان يختزن مقوّمات تتمثّل بثلاثة مستويات:
المستوى الأول: إمكانات المواطن اللبناني كرجل أعمال ناجح يمتلك الكفاءة الإدارية والتقنيات الحديثة والعلوم العالية.
المستوى الثاني: علاقات لبنان العربية والدولية ومصداقية في الوفاء بالتزاماته والتي تمهّد لفتح الأسواق أمامه.
المستوى الثالث: موقع لبنان الجغرافي كنافذة للمنطقة العربية على الأسواق

العالمية - وفي الوقت ذاته منفذًا للدول الاجنبية على المنطقة العربية.

ومن العوامل التي نرى أنها تنعكس إيجابًا على المناخ الاستثماري في لبنان، أيضًا:

- الآثار الإيجابية لمؤتمر باريس 2، وما نتج عنه من تحسّن في الوضع النقدي وفي المؤشّرات المالية والانخفاض في معدّل سعر الفائدة، الأمر الذي أدى إلى تخفيض كلفة التمويل الذي بدوره يشكّل حافزًا أمام المستثمرين للاقتراض بكلفة أقل.
- تزايد الثقة بالقطاع المصرفي: زيادة حجم الودائع والتسليفات تبعًا لذلك.
- إصدار قوانين وتشريعات ومراسيم من قبل الحكومة، لتشجيع المستثمر الاجنبي والمقيم على القيام باستثمارات بشروط ميسرة.
- إعادة هيكلة الدين العام عبر استبدال الدين العام الداخلي بدين خارجي لأمد أطول وبكلفة أقل.
- وفي النهاية، نشير، أن العامل الاساس في تجاوز الأزمة الاقتصادية وتوفير المناخ الاستثماري يتم بتعمق الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون.

المصطلحات

- Durbin - Watson testإختبار دوربن - واطسون:
وهو عبارة عن إختبار إحصائي يتحرى وجود نمط من المتبقيات أو حدود الخطأ بعد حساب معادلة إنحدار مقدّرة من مراقبة المتغيّرات المستقلّة independent variable (والتي تؤثّر على متغيرات أخرى في أحد النماذج - وقد اصطلح على وضع المتغير المستقل على يمين المعادلة) والمتغيرات التابعة dependent variable (وهي عبارة عن متغيرات تتأثر بمتغير آخر في النموذج - وقد اصطلح على وضع المتغير التابع على يسار المعادلة). ويستخدم اختبار دوربن - واطسون لتحليل الترابط الذاتي autocorrelation.

Autocorrelation الترابط الذاتي:
وهو عبارة عن وضع إحصائي ينطوي على وجود نمط معين من البنود المتبقية أو الخاطئة، بعد حساب تقدير معين من عينة من الملاحظات للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. وإن كانت معاملات التراجع Regression تمثل تقديرات جيدة وغير متحيزة، فيجب توزيع القيم المختلفة بشكل عشوائي دون إظهار علاقة متماسكة بين بعضها بعضًا - وإن لم تكن كذلك، تكون معادلة التراجع المقدرة غير دقيقة، أو أغفلت بعض المتغيرات المستقلة الهامة التي تؤثر على المتغيرات التابعة (قاموس المصطلحات الاقتصادية - كريستوفرباس وآخرون، ترجمة عمرالأيوبي، أكاديميا - بيروت 1998).

Regression analysis تحليل التراجع:
عبارة عن تقنية إحصائية لتقدير المعادلة التي تطابق على أفضل وجه مجموعات مشاهدات لمتغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة ومن ثم إيجاد أفضل تقدير للعلاقة بين هذه المتغيرات، ومن هذه المعادلة المقدرة يمكن التنبوء بما يكون عليه المتغير التابع بالنسبة إلى قيمة معلومة للمتغير المستقل.

- Anova مختصر لـ Analysis of Variance تحليل المتغيرات (التباين) وهو عبارة عن إجراء إحصائي لاختبار أهمية الاحصائيات للفروقات بين المجموعات، وتستخدم هذه الاجراءات لاختبار الفرضيات Hypothesis testing وهي عبارة عن تطوير معايير إحصائية تستخدم للمساعدة على إتخاذ قرارات بشأن صحة فرضية في ظروف غير مؤكدة وتهدف إلى تأمين المعايير التي تقلل إلى الحد الأدنى إحتمالات إتخاذ قرارات خاطئة.

Coefficient correlation معامل الترابط:
وهو عبارة عن مصطلح إحصائي يشار إليه عادة بالحرف r، (بالإشارة إلى Pearson's R) ويقيس قوة العلاقة بين متغيرين. عندما لا يكون هناك أي علاقة بين متغيرين يكون معامل ترابطهما صفرًا، وعندما تكون العلاقة بين متغيرين تامة يساوي معامل الترابط الواحد الصحيح، وتتراوح معاملات الترابط للعلاقة الايجابية التامة والعلاقة الايجابية السالبة التامة 1.

Multicollinearty:
وضعية إحصائية يرتبط فيها عدد من المتغيرات المستقلة بشدة بحيث تتغير جميعًا. ويتعذر في هذه الاوضاع فصل أثر أي من هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في تحليل خط التراجع.

إدارة الأزمات
(الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً)

* د. كمال حمّاد

تعريفات الأزمة:

الأزمة هي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، تتميَّز بتحسّن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بد أن تزول لتحلّ محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغيرات كمّية ونوعية في هذا الحدث. الأزمة كمصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي - «نقطة تحول» بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض - وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان. في القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية. وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. والعام 1937، عرّفت دائرة معارف العلوم الإجتماعية الأزمة بأنها

* أستاذ القانون الدولي العام في كلّية الحقوق - الجامعة اللبنانية

«حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال».

ولقد استعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدَّد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ (مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم) لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها. كما عرّف (ألستار بوخان Alastair Buchan)، الأزمة في كتابه «إدارة الأزمات» بأنها تحدٍّ ظاهر أو ردّ فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.

أما (كورال بل Coral Bill) فإنها تعرّفها في كتابها «إتفاقيات الأزمة "A study in Diplomatic Management, the Conventions of Crisis" بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول.

ويشير (روبرت نورث Robert North) إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه. ويشير نورث إلى أن الأزمات غالبًا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوّى سلميًا أو تجمّد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على اعتبارها إشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها[1].

1 – د. كمال حمّاد، «النموذج الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية»، مجلة الدفاع الوطني، العدد 43 ، كانون الثاني، 2003، ص. 1– 2.

كما يعرّفها (جون سبانير John Spanir) بأنها «موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من إحتمال اندلاع الحرب».

وفقاً لذلك فإن الأزمة هي «موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديدًا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركًا مضادًا وسريعًا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدمًا في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية».

2- مفهوم إدارة الأزمة:

إدارة الأزمات مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم. وكانت مظهرًا من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان بعد أن جوبه بتحدي الطبيعة أو غيره من البشر. ولم تكن تعرف آنئذٍ بإسم إدارة الأزمات وإنما عرفت تسميات أخرى مثل براعة القيادة، أو حسن الإدارة. وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات والتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات إبداعية، وتستفزّ قدراته على الإبتكار.

فالمفهوم البسيط لإدارة الشيء، هو التعامل معه للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، بما يحقق مصالح القائم بالإدارة. ومن هنا فإن إدارة الأزمة تعني «التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة - الضاغطة والتوفيقية - بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية». وهي أيضًا عبارة عن «محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات

والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكّم فيها وتوجيهها وفقًا لمصلحة الدولة» [2].

وقد أصبح موضوع إدارة الأزمات على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ العام 1962 والأزمة الكوبية، وتكمن أهمية هذا الحدث في تصريح وزير الدفاع الأميركي روبرت مكنمارا بقوله لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الإستراتيجية وإنما ينبغي أن نتحدث عن (إدارة الأزمات).

إذًا إدارة الأزمات تعني: «العمل على تجنب تحوّل النزاع إلى صراع شامل، بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية» [3].

3- تحليل الأزمة:

بعد تقدير الأزمة وتحديدها تحديدًا دقيقًا، يقوم مدير «إدارة الأزمة» بمساعدة معاونيه بتحليل حالة الأزمة وعناصرها المختلفة ومكوناتها، بهدف اكتشاف المصالح الكامنة وراء صنع الأزمة، والأهداف الحقيقية غير المعلنة التي يسعون لتحقيقها.

ومن هنا يتم تحليل الموقف (أو حالة الأزمة) المركب إلى أجزائه البسيطة ثم إعادة تركيبه بشكل منتظم، بحيث يتم التوصل إلى معلومات جديدة، عن صنع حالة الأزمة وكيفية معالجتها.

وفي هذه المرحلة، يتم استخدام النماذج الرياضية لقياس حالة الأزمة وتحليلها. ويعتمد هذا بالطبع على الإختيار الدقيق والصحيح لأدوات

2 - د. كمال حمّاد، المرجع السابق، ص 3-2.

3 د. فهد الشعلان، «إدارة الأزمات»، الرياض، 1999 ، ص. 29.

القياس والتحليل والتي من أهمها:

أ- تحليل علاقات الإرتباط والإنحدار للمتغيرات والثوابت الخاصة بعوامل حالة الأزمة وعناصرها والعوامل المساعدة على إيجاد الأزمة، ومدى تأثر كل منها وتأثيرها على صنع الأزمة وعلى تشكيل حالة الأزمة.
ب- تحليل أسباب التوتر على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها والوصول إلى العوامل التي دعمته، وأيضًا تحديد مستويات التوتر التي بلغتها الأزمة، ومراحل الإستقرار والتعادل التي استطاعت قوى كبح الأزمة الوصول إليها.
ج- تحليل مواطن القوة لدى كل من الأطراف الصانعة للأزمة وكذلك الطرف الكابح لها، ومواطن الضعف لدى الطرفين.
د- تحليل طبيعة الخطر الذي تشكله الأزمة، وتكاليف استمرارها وأعباؤه، ومدى تأثير كل ذلك على الكيان الذي نشأت به الأزمة.

وبعد هذا كله، يتم تحويل ما توصلنا إليه من تحليلات إلى عناصر كمية ورمزية، واستخراج المؤشرات والنتائج والحلول الكلّية والجزئية والبدائل المختلفة التي يتعيَّن الإختيار من بينها، الأمر الذي يقلل من إحتمالات الخطأ والتحيّز غير الموضوعي عند القيام بعملية التخطيط لمواجهة الأزمة [4].

4- المستويات الثلاثة لإدارة الأزمة:

تسيطر حالة الأزمة متى وصل النزاع الدولي إلى مستوى عالٍ من العدائية يبدو معه لصنّاع القرار أن الحرب هي على وشك الوقوع أو أن احتمال حصولها أصبح حتميًا.

فالنزاعات غالبًا ما تمرّ بمرحلة الأزمة قبل أن تندلع الحرب، وعلى أية حال

4 - د. هيثم أبو السعود، «المجتمع وإدارة الأزمات»، ضمن مجلة معلومات دولية، العدد 57 ، صيف 1998 ، ص. 24 - 25.

فإن إدارة الأزمات هي ليست وسيلة جديدة في العلاقات الدولية [5]، بل كانت في صميم آلية التوازن في أوروبا حيث نجحت الدبلوماسية المتعددة الجانب في الحفاظ على السلام قبل حروب نابليون وبعدها ولغاية اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أما الذي تغيّر بعد الحرب العالمية الثانية فهو:

أ- نظام التسلح وأخطره الأسلحة النووية.
ب- الأنظمة الإقتصادية: نظام إقتصادي ليبرالي، نظام إقتصادي إشتراكي، والعولمة الإقتصادية.
ج- الأنظمة السياسية، النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي، والعولمة السياسية.

وكان في الماضي، ولغاية العام 1945، أي في القانون الدولي التقليدي، مقبولاً إستعمال أقوى الأسلحة فتكًا وتدميرًا، كوسيلة أخيرة ممكن اللجوء إليها للدفاع عن حق دولة ما أو تعزيزًا لمصالحها.

أما في العصر النووي، وهو عصرنا هذا، فإن اللجوء إلى إستعمال الأسلحة النووية وخصوصًا بين الدول الكبرى التي تملك تلك الأسلحة، أصبح ضربًا من الجنون لأن الدولة البادئة بالضربة والدولة المستهدفة والمستعدة للردّ كلتاهما معرضتان للفناء.

ومع أن الولايات المتحدة قد هددت العام 2003، أكثر من مرة، وعلى لسان

5 - بينما على العكس من ذلك، يقول الدكتور محمد رشاد الحملاوي، أن إدارة الأزمات هو فرع حديث للغاية لأن الإحصائيات تقول أنه ما بين عامي 1980 و1993 ، أي خلال 13 سنة فقط، نشر حوالي 70 % من إجمالي أبحاث إدارة الأزمات ما يثبت أن هذا الفرع جديد ومهم للغاية، انظر، د. محمد رشاد الحملاوي، «إدارة الأزمات»، أبو ظبي، 1997 ، ص. 1 -2.

مسؤوليها الأمنيين ونائب الرئيس بوش (ديك شيني) بإحتمال استعمال الأسلحة النووية التكتيكية المحصورة ضد كوريا الشمالية وإيران، فإن هذا الإحتمال يبقى ضمن الإحتمالات الأميركية المطروحة لمحاربة الإرهاب.
وكانت اسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1973، وببداية الأيام الأولى للهجوم السوري والمصري لإسترداد الجولان وسيناء المحتلتين من إسرائيل منذ العام 1967، والتي كانت فيه دفة الحرب مائلة لصالح العرب، قد هدَّدت باستخدام الأسلحة النووية ضد كل من سوريا ومصر.

أما الواضح من هذا فهو أن إمكان استخدام أسلحة نووية من دول تملكه (دولة نووية) ضد دول لا تملكه (دولة غير نووية) هي أكبر من حالة استعمال دولة نووية ضد دولة نووية أخرى، لأنه في الحالة الأولى سيُسجِّل البقاء، وبكل الإعتبارات، للدولة النووية مع إمكان تأثرها من قريب أو بعيد بتلك الضربة وخصوصًا إذا كانت الدولة المستهدفة قريبة من حدودها، بينما في الحالة الثانية، الدولتان معرضتان للفناء.

أما المستويات الثلاثة لإدارة الأزمات فهي:
1- الأساس الإستراتيجي
2- التخطيط للطوارئ
3- نطاق العمليات.

1- الأساس الإستراتيجي:
إن نجاح إدارة الأزمات يعني بوضوح تطبيق سياسة متوسطة أو طويلة الأمد تمنع بموجبه نشؤ الأزمات أو امتدادها أو تلافي تلك الأزمات قبل تفاقمها.

وتتطلب إدارة الأزمات المعاصرة ملاحظة دقيقة ودائمة للسياسة الدولية وللتسلح وللسياسات الإقتصادية والإجتماعية.

كما أن تحليل أهداف السياسات الداخلية للدول يجب أن تُقيّم في ضوء التغيرات الحاصلة ضمنها. وإن الوصول إلى المعلومات ليس وحسب هو عمل مخابرات وتجسس، بل ممكن الوصول إليها عبر التحليل الصحيح للمواد المنشورة، والمتيسرة للجميع في الصحف والمجلات والإنترنت أو المرئية والمسموعة عبر الإذاعات والمقابلات التلفزيونية وغيرها.

من هنا فإن التعرّف المسبق بواقع الأزمات ممكن أن يسمح بمنع حصول تلك الأزمات، أو على الأقل يساعد بأن تكون آثارها أقل كارثية. وهذا الشكل هو ما يطلق عليه الأساس الإستراتيجي وهو مهم جدًا لإدارة الأزمات.

إن الخيار الإستراتيجي يجب أن يكون طويل الأمد بحيث تحدّد التقنيات المطلوبة وتتقارب القطاعات المفروض عملها مع بعض، في أثناء إدارة الأزمة. وإن وضع الخطط المسبقة والشاملة، والمساهمة القصوى من جميع القطاعات تضمن تحقيق الأهداف المرجوة وهي بالتالي أهداف سياسية، لأن الأولويات السياسية سوف تحدد وتحكم أي عمل عسكري يتخذ في أثناء الأزمة. ومع أن هذا المفهوم ممكن ألاَّ يكون مقبولاً لدى العسكريين الذين يشعرون بأن الإعتبارات العسكرية يجب أن تسود في حالة الأزمة.

2- التخطيط للطوارئ:

هي مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط وحشد القوى لمواجهة الأزمة والتصدي لها.

في البداية، يتم وضع مختلف الأطراف والقوى التي تم حشدها من قبل صانعي الأزمة، وتحديد بؤر التوتر وأماكن الصراع، ومناطق الغليان بصفتها جميعًا «مناطق ساخنة». ومن خلال هذه الرؤية العلمية الشاملة المحيطة بعملية الأزمة وبالأطراف المتعددة المرتبطة بالأزمة يتم رسم

خريطة التحرك على النحو التالي:

أ- تحديد الأماكن الأكثر أمنًا والمحصنة تمامًا لإتخاذها كمناطق ارتكاز وقواعد للإنطلاق.
ب- تحديد الأماكن الآمنة لتكون سياج أمن للقواعد الخاصة بالإنطلاق، فضلاً عن حاجز امتصاص للصدمات إذا ما تدهور الموقف فضلاً عن مناطق إنذار ومناطق تهدئة للضغوط.
ج- تحديد أسباب الأزمة المتصلة بالنظام، أي رموز النظام أو رموز القيادة في الكيان الإداري الذي يمكن التضحية به وإعداده لهذه التضحية، والتمهيد لدخول رمز جديد له شعبية، ترتاح إليه، قوى صنع الأزمة.
د- تحديد خطة امتصاص الأزمة الحالية عن طريق الإستجابة لبعض المطالب والتوافق مرحليًا مع قوى صنع الأزمة من خلال المراحل التالية:
1- مرحلة الإعتراف بالأزمة.
2- مرحلة التوافق والإستجابة المرحلية لمطالب الأزمة.
3- مرحلة التحقيق والتثبت من أسباب الأزمة.
4- مرحلة تشكيل لجان للمناقشة والإشتراك في حل الأزمة.
5- مرحلة المشاركة في الحل المقترح ونقل عبء حل الأزمة للقوى الصانعة لها.
6- مرحلة ركوب الأزمة والإنحراف بها وحماية الكيان الإداري من تأثير الأزمة والإحتفاظ بحيويته وأدائه.
هـ- توزيع الأدوار على قوى مقاومة الأزمة وبصفة خاصة على أعضاء فريق المهام الذي تم تكليفه بمهمة التدخل المباشر لمعالجة الأزمة.
و- التأكد من استيعاب كل فرد للخطة العامة الموضوعة، وكذلك من التتابع الزمني للمهام وفقاً للسيناريو الموضوع لمعالجة كل من إفرازات الأزمة والقوى الصانعة لها، من أجل السيطرة على مسرح الأزمة بشكل فعال.
ز- حشد كل ما تحتاجه عملية التعامل مع الأزمة وتزويد فريق المهام

احتياجاته من الأدوات والمعدات التي يتطلبها ويحتاجها الموقف.
ح- تحديد «ساعة الصفر» أو التوقيت المحدد لبدء العملية وتنفيذ المهمة المحددة بشكل فعّال وحاسم، على أن تتم متابعة ما يحدث أولاً بأول، والوقوف على رد فعل الأطراف الأخرى [6].

3- نطاق العمليات:

إن نجاح إدارة الأزمة تعتمد على الوقت - لذلك يقول (تشارلز هيرمان) أن الأزمات تتألف من ثلاثة مكونات هي: المفاجأة، التهديد الخطير للقيم المهمة، والوقت القصير المتاح لإتخاذ القرار [7]- وعلى الآلية الإدارية، وعلى العمليات. فريق العمل الذي يختص بالتدخل لمعالجة الأزمة، واتخاذ القرارات، هذا الفريق يجب أن يكون متجانساً، يعمل بسرعة قصوى وبفاعلية أكبر من الحالات العادية. علماً أن فريق المهمات الأميركي لإدارة الأزمة الكوبية كان يتألف من 17 شخصاً.

ومن خلال المعرفة والإحاطة الشاملة والكاملة «بالسيناريوهات البديلة»، والسيناريو المعتمد والمجاز للتدخل في الأزمة: إسناد المهام وتوزيع الأدوار على فريق المهام - وبناء على تلك المعطيات يقوم مدير إدارة الأزمات بتحديد كل شيء ووضع الإحتمالات كافةً لكل عضو في فريق إدارة الأزمات وفقًا لإتجاهات محددة.

وتتم معالجة الأزمة على أنها مجموعة مهام: أساسية وثانوية وتكميلية.

أ- فالمهام الأساسية تقوم على الصدام والدحر والمواجهة السريعة والعنيفة والإمتصاص والإستيعاب والإستنزاف.

6 - هيثم أبو السعود، المجتمع وإدارة الأزمات، ضمن معلومات دولية، العدد 57 ، صيف 1998 ، ص. 25-26.

7 - ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، أبو ظبي، 2001 ، ص 5.

ب- في حين أن المهام الثانوية تقوم على عمليات تهيئة المسارات، وإعداد مسرح الأزمة، وتقديم الدعم والتأييد لفريق المهام الخاصة لمعالجة الأزمة بشكل علني مؤثر أو بشكل سري وفقًا لما تقتضيه وتحتاجه الحالة.
ج- أما المهام التجميلية فهي تقوم على إزالة الآثار والإنطباعات السيئة التي تركها فريق المهام «الخاص بمعالجة الأزمة» في مسرح الأزمة، وتحسين هذه الإنطباعات وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة [8].

2 - إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات

الإدارة بالأزمات هي فعل يهدف إلى توقف نشاط من الأنشطة أو انقطاعه، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بحيث يؤدي إلى إحداث تغير في هذا النشاط أو (الوضع لصالح مدبّره) [9].
ومن الأمثلة على ذلك، تفتعل دولة أحيانًا مشكلة ما على الحدود مع إحدى جاراتها لإحداث أزمة تهدف من ورائها إلى ترسيم الحدود أو الحصول على مكاسب معينة على المستوى السياسي.

والواقع أن الإدارة بالأزمات يقابله أسلوب آخر من قبل الطرف المقابل وهو إدارة الأزمات. إذ أن هذا الموقف المتأزم الذي أوجده الطرف الأول يستدعي قيام الخصم بتكثيف جميع إمكاناته، وتسخير كامل قواه للخروج من هذه الأزمة بمكاسب أو بأقل الخسائر.

والواقع أن النتائج ليست دائمًا مرضية لمن افتعل الأزمة. فقد يصاب بخيبة أمل وعض أصابع الندم ويتمنى لو لم يفتعل مثل هذه الأزمة التي جلبت عليه الخسارة.

8 - المرجع السابق، ص. 1

9- د. فهد الشعلان، «إدارة الأزمات»، الرياض، 1999 ، ص. 18 - 19.

إذًا، الإدارة بالأزمات يقابلها إدارة الأزمات، وقد تنجح الأولى وتخفق الثانية، وقد يحدث العكس بل وقد يخسر الطرفان وأحيانًا قد يكسب الجميع.

وتعتبر الأزمة في المرتبة الرابعة من الأطوار المتتالية لتطور النزاع. فالطور الأول يكون بشكل (حالة، موقف) يعبّر عنه بشكل تنازعي. أما الطور الثاني فقد يطرح ردّ فعل الأطراف على ادعاءات معلنة وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني. أما الطور الثالث فهو انجرار الأطراف إلى تعقيد للعلاقات المباشرة وغير المباشرة بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، ولكن يصبح الكلام يدور عن قابلية هذا النزاع لتهديد حفظ السلم والأمن الدوليين. أما الطور الرابع فهو أزمة سياسية دولية من شأن استمرارها أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين، وتستخدم الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل إيديولوجية وإقتصادية وسياسية. أما الطور الخامس فهو انتقال أحد الأطراف إلى الإستعمال الفعلي للقوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود، منها حشد للقوات المسلحة أو تهديد باستعمال القوة. أما الطور السادس فهو النزاع المسلح، وهو لجوء أحد الأطرف إلى استخدام القوة [10]. وهناك عوامل تؤثر في عملية صنع القرار والتي تؤدي إلى الأزمات وهي تشمل:

1- التفكير الجماعي «بعيدًا» عن مصالح الآخرين وآرائهم:

التفكير الجماعي يعبر عنه بإدارة بوش الحالية والتي أجمعت على غزو العراق من دون الأخذ بالاعتبار آراء الدول (وخاصة روسيا، فرنسا، ألمانيا، والصين التي كانت معارضة للحرب) والأمم المتحدة وحتى الرأي العام الأميركي.

2- سوء الإدراك:

أما سوء الإدراك فيعبّر عنه في الأزمة الكوبية العام 1962، من جهة الولايات

10 - د. كمال حمّاد، «النزاعات الدولية»، بيروت، 1998 ، ص. 39 - 14.

المتحدة والإتحاد السوفياتي على السواء. فالولايات المتحدة قللت من إحتمال تحرك القوات السوفياتية، أو حتى أثارت رد فعل عسكرية سوفياتية بعد أن استخدمت القوة العسكرية ضد كوبا في نيسان/ أبريل 1961 (عملية خليج الخنازير لإسقاط نظام كاسترو)، أو عند نصبها صواريخ نووية في تركيا. واعتقد السوفيات من جهتهم أنهم يستطيعون نصب صواريخ نووية في كوبا سراً، وأن الولايات المتحدة سوف تتقبل الأمر عندما يتم اكتشافها وتصبح كأمر واقع.

3- الميل إلى المجازفة:

أما الميل إلى المجازفة فيتمثل بغزو صدام حسين للكويت العام 1990 من أجل مضاعفة احتياطي العراق من النفط من 10 إلى 20 % من الإحتياطي العالمي، ولتحسين وضع العراق الجيوستراتيجي في رأس الخليج العربي[11]، بالإضافة إلى مجازفات هتلر والتي أدت إلى الحرب العالمية الثانية.

3 -مناهج تشخيص الأزمات

يُعدّ التشخيص السليم للأزمات هو مفتاح التعامل معها، وبدون هذا التشخيص السليم يصبح التعامل مع الأزمات ارتجالاً، وأساس التشخيص السليم هو وفرة المعلومات، المعرفة، الخبرة والممارسة. ومن هنا فإن مهمة التشخيص الدقيق لا تنصرف فقط إلى معرفة أسباب وبواعث نشوء الأزمة، والعوامل التي ساعدت عليها، ولكن بالضرورة إلى تحديد كيفية معالجتها، ومتى وأين تتم معالجة الأزمة، ومن يتولى أمر التعامل معها، وما تحتاجه عملية إدارة الأزمة من معلومات واتصالات وأدوات مساندة، وسيناريوهات أساسية وبديلة للتعامل مع الأحداث الأزموية ووقف تصاعدها، واحتوائها وامتصاص الضغط الأزموي المتولد عنها ... إلخ.

11 - ديفيد جارنم، «دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة»، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

فالأزمة تعد بمثابة مرض فجائي أصاب إنساناً معيناً ويهدد حياته ويحتاج إلى:

- معالجة سريعة.
- معالجة حاسمة.
- شفاء المريض.

ولن نستطيع تحقيق أي من هذه الأهداف دون تشخيص حالة المريض، ليس فقط لمعرفة ما هو المرض الذي أصابه، ولكن أيضاً لمعرفة مدى قدرة المريض على تحمل العلاج المقترح، والبدائل المناسبة للتعامل مع الحالة المرضية على أقصى درجة من السرعة، والدقة، والكفاءة وهي أمور كلها تمارس تحت ضغط الأزمة الرهيب.

ويستخدم في تشخيص الأزمات عدة مناهج أساسية وفيما يلي عرض لكل منها بإيجاز:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم هذا المنهج على تحديد مظاهر الأزمة وملامحها العامة والنتائج التي أفرزتها وتأثيرها على الوضع العام في الدولة. وينتهي هذا المنهج بتوصيف الأزمة وعرض أبعادها وجوانبها والمرحلة التي وصلت إليها والتداعيات التي قد تصل إليها.

2- المنهج التاريخي لتشخيص الأزمات:

يعمل هذا المنهج وفقاً لنظرية أن أي أزمة من الأزمات لا تنشأ فجأة وليست وليدة اللحظة، ولكنها نتاج تفاعل أسباب وعوامل نشأت قبل ظهور الأزمة تاريخياً، ومن هنا فإن أي تعامل مع هذه الأزمة يجب أن يبنى أساساً على معرفة كاملة بالماضي التاريخي وكيفية تطورها، فالتعمق في تشخيص

الأزمة، وردها إلى أصولها التاريخية الحقيقية هو المقدمة الضرورية لطرح المعالجة وأدوية العلاج.

على سبيل المثال أن «حرب الأيام الستة» العام 1967، وما أحدثته من نتائج وإفرازات لا يمكن أن يتم دراستها بشكل علمي دقيق دون البدء بالتتبع التاريخي لمولدها منذ قيام ثورة 23 تموز/يوليو 1952 وأزمة الأحلاف العسكرية، وأزمة كسر احتكار السلاح، وأزمة سحب العرض الغربي لتمويل السد العالي والمساهمة في بنائه - وأزمة تأميم قناة السويس - وأزمة الوحدة المصرية السورية - وأزمة حرب اليمن - وأزمة التنمية الإقتصادية والإستقلال الإقتصادي - وأزمة الحصار الإقتصادي الذي فرض على الجمهورية المتحدة «مصر». وهي جميعاً محطات واضحة في تاريخ الصراع الأزموي بين إدارة الأزمة وصناع الأزمة، حتى بلغت ذروتها في أزمة «حرب 1967».

3- منهج الدراسات المقارنة لتشخيص الأزمات:

ويقوم هذا المنهج على دراسة الأزمات التي تمت في الماضي ومقارنتها موضوعياً بالأزمات التي نواجهها في الحاضر، ومن خلال الدراسة المقارنة يتبين أوجه الإتفاق، وأوجه الإختلاف، ومن ثم يتم تجربة استخدام العلاج فيما اتفق ونجح في الماضي، واستحداث علاج فيما اختلف في الحاضر.

وأساس المقارنة وفقاً لهذا المنهج قد يكون أحد الأسس التالية:

- مقارنة زمانية تاريخية
- مقارنة مكانية جغرافية.
- مقارنة نشاطية يتصل بالنشاط الذي حدثت به الأزمة.
- مقارنة من حيث الحجم الذي بلغته الأزمة أو الشدة التي وصلت إليها [12].

4 -دستور التعامل مع الأزمات

وهي تمثل دستور مبادئ يتعين على كل متخذ قرار أن يعيه جيداً عند التعامل

12 - د. محسن أحمد الخضيري، «إدارة الأزمات»، القاهرة، الطبعة الثانية (د.ت)، ص. 88 - 94.

مع أي أزمة تواجهه، وأن لا يتناسى أو يتجاهل أحد هذه المبادئ التي هي شديدة الأهمية والخطورة، وهي:

1- توخي الهدف.
2- الإحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادأة.
3- المباغتة.
4- الحشد.
5- التعاون.
6- الإقتصاد في إستخدام القوة.
7- التفوق في السيطرة على الأحداث.
8- الأمن والتأمين للأرواح والممتلكات والمعلومات.
9- المواجهة السريعة والتعرض السريع للأحداث.
10- إستخدام الأساليب غير المباشرة كلما كان ممكناً.

ويعتمد تطبيق هذه المبادئ على توافر روح معنوية مرتفعة ورباطة جأش، وهدوء أعصاب، وتماسك تام خلال أحرج المواقف، وقدرة عالية على امتصاص الصدمات ذات الطابع العنيف المتولدة عن الأزمات الكاسحة.

فضلاً عن ضرورة توفر جهاز استخبارات كفؤ لتوفير المعلومات الكافية واللازمة والتفصيلية والدقيقة والحديثة والكاملة عن الأزمة وتطوراتها وعواملها، ومن ثم التعامل معها في إطار معرفة شبه كاملة [13].

5 - خطوات التعامل مع الأزمة

يتم التعامل مع الأزمات، وإدارتها إدارة علمية رشيدة بسلسة متكاملة ومترابطة من الخطوات المتتابعة وفيما يلي عرض موجز لكل خطوة منها:

13 - المرجع السابق، ص. 98.

أولاً - تقدير الموقف الأزموي

يقصد بتقدير الموقف الأزموي تحديد جملة التصرفات التي قامت بها قوى صنع الأزمة، وقوى كبحها، شاملة تقدير مكونات هذه التصرفات وما وصلت إليه الأزمة من نتائج، وردود أفعال، وآراء ومواقف محيطة مؤثرة أو متأثرة بها.

ويشمل تقدير الموقف تحليلات لمضمون العلاقات، ومكونات القوة للطرفين، ومصادر الوصول إلى النتائج الحالية، وأسباب نشوء الموقف الراهن، وروافد تطوره، وعلاقات المصالح، والصراع، والتنافس والتكامل، التي ارتبطت به أو بعدت عنه [14].

ثانياً - تحليل الموقف الأزموي:

بعد تقدير الموقف الأزموي وتحديده تحديداً دقيقاً، يقوم مدير الأزمة بمساعدة معاونيه بتحليل الموقف الأزموي، ويتم التحليل بهدف الإستدلال وصولاً إلى اليقين: عن طريق التمييز الواضح بين عناصر الموقف الأزموي، لتوضيح عناصر الأزمة، ومم تتركب، وتقسيمها إلى أكبر عدد ممكن من الأجزاء ليتسنى لنا إدراكها بأقصى وضوح ممكن، ومن هنا يتم تحليل الموقف الأزموي المركب إلى أجزائه البسيطة، ثم إعادة تركيبه بشكل منتظم، بحيث يتم التوصل إلى معلومات جديدة عن صنع الموقف الأزموي، وكيفية معالجته، ومن هنا يتم تحليل الموقف الأزموي إلى ما يتركب منه من عناصر مبسطة بهدف الإحاطة بها على وجه سليم.

ثالثاً - التخطيط العلمي للتدخل في الأزمة:

وهي مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط والبرامج، وحشد القوى لمواجهة الأزمة والتصدي لها، وقبل أن يتم هذا بكامله يتم رسم الخريطة

14 - د. محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص. 148.

العامة لمسرح عمليات الأزمات بوضعه الحالي، مع إجراء التغيرات كافة التي تتم عليه أولا بأول.

وعلى هذا المسح يتم وضع الأطراف والقوى كافة التي تم حشدها من قبل صانعي الأزمة ومن جانب مقاومي الأزمة، وتحديد بؤر التوتر وأماكن الصراع، ومناطق الغليان، باعتبارها جميعاً «مناطق ساخنة» ومن خلال هذه الرؤية العلمية الشاملة المحيطة بأبعاد «المسرح» الأزموي، وزوايا الرؤية المتعددة للأطراف المتعلقة المرتبطة بالأزمة، يتم رسم خريطة التحرك على النحو التالي:

أ- تحديد الأماكن الأكثر أمناً والمحصنة تماماً لإتخاذها كمناطق ارتكاز وقواعد للإنطلاق.

ب- تحديد الأماكن الآمنة لتكون بمثابة سياج آمن للقواعد الخاصة بالإنطلاق، فضلاً عن حاجز امتصاص للصدمات إذا ما تدهور الموقف، فضلاً عن مناطق إنذار وتصفية وتحطيم الأمواج، أو مناطق تفريغ وتهدئة للضغوط الأزموية.

ج- تحديد أسباب الأزمة المتصلة بالنظام، وأي من رموز النظام أو رموز القيادة في كيان الدولة يمكن التضحية به، وإعداده لهذه التضحية، وتوجيه السخط له، والتمهيد لدخول رمز جديد له شعبية ترتاح إليه قوى الصنع.

د- تحديد خطة امتصاص الضغوط الأزموية الحالية عن طريق الإستجابة لبعض المطالب والتوافق مرحلياً مع قوى صنع الأزمة من خلال المراحل العلمية الآتية:

1- مرحلة الإعتراف بالأزمة.
2- مرحلة التوافق والإستجابة المرحلية لمطالب الأزمة.
3- مرحلة التحقيق والتثبت من أسباب الأزمة.
4- مرحلة تشكيل لجان المناقشة والإشتراك في حل الأزمة.
5- مرحلة المشاركة في الحل المقترح ونقل عبء حل الأزمة للقوى الصانعة لها.

6- مرحلة ركوب الأزمة والإنحراف بها، وحماية الكيان الإداري من تأثيرها والإحتفاظ بحيويته وأدائه.

ه- توزيع الأدوار على قوى الأزمة وبصفة خاصة على أعضاء فريق المهام الذي تم تكليفه بمهمة التدخل المباشر لمعالجة الأزمة.

و- التأكد من استيعاب كل فرد للخطة العامة الموضوعة، وكذا من التتابع الزمني للمهام وفقاً للسيناريو الموضوع لمعالجة كل من إفرازات الأزمة، والقوى الصانعة لها، وكذا للتضامن مع بعض عناصرها، وكذا للسيطرة على المسرح الأزموي بشكل فعال.

ز- حشد كل ما تحتاجه عملية التعامل الأزموي، وتزويد فريق المهام احتياجاته من الأدوات والمعدات التي يتطلبها ويحتاجها الموقف الأزموي.

ح- تحديد «ساعة الصفر» أو التوقيت المحدد لبدء العملية وتنفيذ المهمة المحددة بشكل فعال وحاسم، على أن يتم متابعة ما يحدث أولا بأول، والوقوف على رد فعل الأطراف الأخرى.

وأياً ما كانت العملية التخطيطية، فإنه نتيجة للضغط الأزموي وما تتسم به العملية الأزموية من عدم وفرة الوقت الكافي للتخطيط، يلجأ متخذ القرار إلى مجموعة «السيناريوهات الجاهزة» READY MADE التي أعدت من قبل لمواجهة المواقف الأزموية الصعبة واستخدامها، أو إجراء تعديل طفيف عليها لتكون صالحة للإستخدام الفعلي.

رابعاً - التدخل لمعالجة الأزمة:

من خلال المعرفة والإحاطة الشاملة والكاملة والدارية «بالسيناريوهات البديلة»، والسيناريو المعتمد والمجاز للتدخل في الأزمة، وإسناد المهام، وتوزيع الأدوار على فريق المهام الأزموية يكون متخذ القرار في إدارة الأزمات قد حدد كل شيء، ووضع لكل عنصر احتمالاته، وحسب اتجاهاته، ثم اتخذ القرار.

وتتم المعالجة الأزموية مجموعة مهام أساسية ومهام ثانوية ومهام تكميلية تجميلية. فالمهام الأساسية تقوم على الصدام والدحر، والمواجهة السريعة العنيفة، والإمتصاص، والإستيعاب، والإستنزاف، وتحويل المسار الخاص بقوى صنع الأزمة.

في حين أن المهمات الثانوية تنصرف إلى عمليات تهيئة المسارات وتأمين الإمدادات وحماية قوى مواجهة الأزمات وتوفير المساندة والمؤازرة لها، أما المهام التكميلية التجميلية فتنصرف أساساً إلى معالجة الآثار الجانبية السلبية المترتبة عن الصدام مع قوى صنع الأزمة، وإمتصاص أي ما من شأنه أن يوجد غضباً أو خوفاً أو رعباً في المجتمع الذي حدثت فيه المواجهة الأزموية.

6 -مبادئ إدارة الأزمات

تتألف مبادئ إدارة الأزمات من:

1- تحديد الأهداف.
2- التطبيق التدريجي وحصر استعمال القوة العسكرية بمنطقة جغرافية محدودة.
3- بقاء الجانبين أو ما يقال (منعاً للكسوف على الجانبين).
4- الحفاظ على الإتصالات مع الخصم،
5- التفتيش عن دعم وذلك عبر خطة سياسية واسعة النطاق،
6- الإعتبار من السوابق ودروس الأزمات.

1- تحديد الأهداف:

إن إدارة الأزمة بنجاح يعني أن كل جانب متورط بها عليه أن يعي وبكل الأحوال، بأنه ليس بمستطاعه الوصول إلى أقصى أهدافه السياسية.

ففي الأزمة الكوبية العام 1962، بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. استجابت الولايات المتحدة لعدم الإصرار على انسحاب كامل للوجود السوفياتي من كوبا، ولا على إبعاد نظام كاسترو من الحكم بل حدّدت الولايات المتحدة مطاليبها بتفكيك منصات الصواريخ السوفياتية وبإزالتها من الجزيرة.

ومن جهة أخرى وافق الإتحاد السوفياتي بالتخلي عن فوائد ومزايا وجود تلك الصواريخ من كوبا القريبة جداً من الشواطئ الأميركية لسد النقص والفجوة المتمثلة بضعف القدرات النووية السوفياتية الباليستية طويلة المدى، مقابلاً لإزالة الحصار الأميركي (الحجر الدفاعي) عن شواطئ كوبا وتعهّد أميركي بعدم الهجوم مستقبلاً على جزيرة كوبا.

2- التطبيق التدريجي وحصر إستعمال القوة العسكرية بمنطقة جغرافية محدودة:

إذا سلّمنا بمقولة «الدفاع عن مصلحة الدولة» موضوع غير قابل للنقاش أو التفاوض حوله، يصبح إنطلاقاً من تلك المقولة من حق الطرف المتورط في الأزمة اللجوء وربما حتمياً إلى إستعمال القوة ولو تدريجياً وتصاعدياً. ولكن على العكس من ذلك، يجب عدم إغلاق الباب كاملاً، ويجب الإمساك بكل فرصة وبارقة أمل من أجل شراء الوقت. كما يتوجب تأخير إمكانية إستعمال الخيار النووي ولو بحدوده التكتيكية. كما يتوجب أن يبقى النزاع العسكري محصوراً جغرافياً.

وهذا كله يتطلب مؤسسة أو فريق عمل بقيادة سياسية لتراقب وتشرف على عمل الآلة العسكرية. وهذا ما حصل فعلاً في الولايات المتحدة في أثناء الأزمة الكوبية حيث تشكل فريق مهمات من 17 عضواً لمساعدة الرئيس جون كيندي بإتخاذ القرار والرد المناسب على التحدي السوفياتي.

وقد صوّتت الأغلبية من فريق المهمات لصالح حصار الشواطئ الكوبية مع إرسال إشارات وتحذيرات واضحة للسوفيات بأن الولايات المتحدة تحاول كسب الوقت. وتجنب هذا الإجراء الأولي التعرّض للخبراء الكوبيين عن طريق القصف الجوي ما سيعرّضهم للقتل أو للجرح وهذا ما سيعقّد الأزمة فيما لو حصل.

وإذا لم يؤتِ الحصار بثماره المطلوبة، فإن الهجوم أو الضربة الجوية ستبقى مُلحة وممكنة.

ولقد نجحت الولايات المتحدة بكسب الوقت بقبولها لنصيحة السفير البريطاني في واشنطن السير (دايفيد أورمسبي غور David Ormsby Gore)، الذي اقترح بأن يرسم خط الحصار قريباً جداً من الشواطئ الكوبية وأيضاً قريباً جداً من سفن الشحن السوفياتية ولكي يبعث بذلك رسالة عاجلة إلى موسكو لتغير اتجاهها.

وكان من مصلحة الولايات المتحدة حصر الأزمة الكوبية في المنطقة الكاريبية. بينما بالمقابل كان عند السوفيات الرغبة بالذهاب أبعد من ذلك وخاصة إلى مناطق ضعيفة استراتيجاً وسياسياً في أوروبا وخاصة برلين.

وبالنهاية تخلت موسكو عن رغبتها تلك وعادت ووافقت على التسوية والمتضمنة تفكيك منصات الصواريخ السوفياتية وإزالتها من الجزيرة مقابل فك الحصار الأميركي عن كوبا وتعهّد أميركي بعدم مهاجمتها وأيضاً ما اعتبر نصراً لموسكو سحب صواريخ جوبيتر الأميركية من تركيا.

وفي موقف مماثل للولايات المتحدة المتمثل بحصر المعارك العسكرية ضمن منطقة جغرافية محدودة وعدم إعطاء الفرصة لإمتدادها إلى مناطق

أخرى. رفضت الولايات المتحدة - أثناء النزاع في كوريا - مطلب الجنرال الأميركي (ماك آرثر Mac Arthur) بالإغارة الجوية على المراكز العسكرية والصناعية الصينية في شمال نهر يالو (Yalu) وذلك لعدم إعطاء السوفيات مبررات إضافية للتدخل وتعميق العداوة معهم. وبدلاً من ذلك فإن الحكومة الأميركية عزلت الجنرال ماك آرثر من موقعه كقائد لقوات الأمم المتحدة في كوريا.

3- بقاء الجانبين أو منعاً للكسوف على الجانبين:

يصبح في أثناء الأزمة الخصم وفجأة هو الشريك بتسوية الأزمة، ولبقاء الجانبين. فالطرفان جالسان في قارب واحد، كل واحد يصدّ الأمواج العاتية مدافعاً عن وجوده وبالمقابل يُلقّن الخصم دروساً في المقاومة.
وإن عدم الإصرار على المطالب التعجيزية ممكن أن تستعمل إعطاء الخصم/الشريك طريق مقبول للخروج من الورطة - الأزمة. وبالتالي الظهور بمظهر كسب نصر جزئي على الصعيدين المحلي والدولي.
فالحل العقلاني ممكن أن يمهّد الطريق لعلاقة إيجابية وبناءة بين الطرفين، بينما العكس سيؤدي إلى تدهور مميت للطرفين.

وفي حالة الأزمة الكوبية فإن موافقة كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي على التسوية لم تكن إهانة لأحد أو انتصار فريق على آخر بل نصراً للبشرية جمعاء، لأن هذه الأزمة إعتبرت أكثر الأزمات خطراً في التاريخ البشري بسبب الخطر الحقيقي للحرب النووية بين القوتين العظيمتين.

فإن تفكيك منصات الصواريخ السوفياتية وسحبها من الجزيرة الكوبية أزال تهديداً للأمن وللمصالح الأميركية وهو ما اعتبر نصراً من وجهة

النظر الأميركية، كما أن تعهد أميركا بعدم مهاجمة كوبا وبفك الحصار عنها مكّن خروشوف من الزعم بأن أهدافه الأساسية قد تحققت وهي حماية نظام فيديل كاسترو.

زيادة على ذلك فإن نهاية الأزمة الكوبية اعتبرت حسب رأي المراقبين نهاية الحرب الباردة بين الجبارين وتحول جذري في العلاقات الأميركية - السوفياتية.

وفي رسالته إلى خروشيف في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1962 والتي طورت آخر مشهد من المسرحية إقترح الرئيس جون كيندي، بتحديد ومراقبة التسلح وهو ما عرف لاحقاً باتفاقيات عدم زيادة الأسلحة النووية، وحظّر إجراء تجارب نووية وقد وقعت هذه الإتفاقيات لاحقاً بين الدولتين، كما وأن التعاون بين البلدين شمل قضايا ومناطق أخرى.

4- الحفاظ والإبقاء على الإتصالات مع الخصم

في الفترات الماضية - قبل العصر النووي - كان الدبلوماسيون يصمتون في أثناء النزاعات ويبقى الكلام فقط للسلاح وبالتالي كانت الإتصالات صامتة وفي حالة سكون، تستأنف فقط في نهاية المواجهات العسكرية بغية المفاوضة على هدنة أو اتفاقية استسلام أو سلام بين الطرفين.

أما في أثناء الأزمات المعاصرة فالسلوك التفاوضي الحالي متناقض مع الماضي بحيث أن صنّاع القرار هم على اتصال خلال الأزمة، وإذا ما حصل توقف فهو يستثمر لتحسين المواقع العسكرية أو للتقدم التدريجي للقوات المسلحة بغية استثمارها في المفاوضات.

فالإشارات المتبادلة في أثناء الأزمة ليست محصورة فقط بالوسائل

الشفوية، فالتفسير غير الصحيح ممكن أن يُسبب المشاكل، كما أن استنتاجات متعددة ممكن أن تفهم على غير حقيقتها كتهديد أو عرض ما.

كما أن الإتصالات الرسمية يجب أن نتخيلها بين أطراف الأزمة ومثال على ذلك الإتفاق الذي حصل في أثناء الأزمة الكوبية العام 1962 والذي أشرنا إليه بالتفصيل وكان هذا الإتفاق قد ظُهر قبلاً وقدم بواسطة المراسل الصحافي الأميركي (جون سكالي) الذي عمل في محطة التلفزيون الأميركية (ABC) ومن ثم عيّن سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، إلى القنصل (ألكسندر فومن) في السفارة السوفياتية في أثناء الغذاء في مطعم أوكيدنيل بشارع بنسلفانيا في واشنطن.

ومن جهته عرف الرئيس خروشيف كيف يكون على اتصال مع رجل الأعمال الأميركي وليام كنوكس William Knox، من شركة وستنغ هاوس والذي كان بزيارة موسكو، ومع المغني الأميركي جيروم هينز بعد أن قدم حفلته في العاصمة السوفياتية.

ومع أن الأزمة الكوبية قد انتهت بسلام، إلا أن الجبارين قد استفادا من عبرها ودروسها لتحسين سبل الإتصالات المباشرة في أثناء الأزمات والحالات الطارئة والتي عرفت بعد ذلك بالخط الساخن بين العاصمتين.

5- البحث عن الدعم العريض:

وخاصة إذا ما لجأ الطرف المتورط في أزمة ما إلى القوة العسكرية، فعليه البحث عن الدعم العريض والتفويض لخططه من الدول الأخرى كل ما كان ذلك ممكناً.

كما أن الحاجة تفرض أيضاً الحصول على الدعم المعنوي والأخلاقي وليس فقط التفتيش عن الأحلاف للإشتراك بالأعمال العسكرية.

وتطبيق هذا المبدأ غالباً ما يأتي متأخراً، وضرورة أخذ قرارات حاسمة وسريعة في أثناء الأزمة، ومن المستحيل إستشارة أقرب الحلفاء إذا كانت الضرورة وردة الفعل على عمل ما تتطلب السرعة لمواجهة تحدي غير متوقع وخاصة إذا كان التنبؤ في هذا المجال مستبعداً وبالتالي التخطيط لمواجهته.

وقد تعاملت الولايات المتحدة مع الأزمة الكوبية بعيداً عن الأمم المتحدة واختارت فقط الدعم القانوني والسياسي من منظمة الدول الأميركية بالإضافة إلى حلفائها الأوروبيين الأساسين.

وبينما عملت الولايات المتحدة وحيدة عسكرياً في الأزمة الكوبية، فهي فضّلت العام 1950 في أثناء الأزمة الكورية العمل تحت لواء الأمم المتحدة ومع 14 دولة ساهمت عسكرياً معها.
وهذا ما فعلته الولايات المتحدة أيضاً العام 1991، ضمن حرب الخليج الثانية ضد العراق، بينما عملت مع إسبانيا وبريطانيا العام 2003 ضد العراق وخارج إطار الأمم المتحدة.

وبالنسبة للإتحاد السوفياتي فقد عمل وحيداً في هنغاريا العام 1956 وبعدها في أفغانستان العام 1978 بينما عمل مع أربع دول من حلف وارسو العام 1968 في تشيكوسلفاكيا.

والسؤال الذي يطرح في وقت الأزمات حول الدور الذي لعبه الطرف الثالث، من خلال الوساطة أو التوفيق والتي هي ليست مجدية بالتأكيد في كل أزمة.
والوساطة - وهي عموماً تدخل طرف ثالث بين طرفي النزاع بموافقتهما لإقتراح حل لفضّ النزاع بينهما ويمكن أن تكون الحلول غير ملزمة للطرفين.

ومن الأمثلة على وساطة الأشخاص وساطة الأوسترالي ديكسون ومن ثم

الأميركي جراهام في النزاع بين الهند والباكستان حول منطقة كشمير.

وواسطة السفير السويدي غونار يارنج العام 1968 لإقتراح أساليب لتطبيق القرار 242 وقد فشلت وساطته بسبب تعنّت السلطات الإسرائيلية ومراوغتها، ومن الوساطات الناجحة للمؤسسات والحكومات وساطة البابا ليون الثالث عشر في النزاع بين إسبانيا وألمانيا حول جزر كارولين العام 1885 ووساطة الولايات المتحدة لإيقاف الحرب الروسية - اليابانية العام 1904.

أما لجان التوفيق فهي ما نصّت عليها معاهدة لوكارنو العام 1925 ووضعت لها قواعد منها: تأليفها من 3 - 5 أعضاء لا علاقة لها بالنزاع، وأن ينحصر اختصاصها في الخلاف على المصالح أي في الخلافات السياسية، وليس الحقوق (القانونية)، ومن الأمثلة على ذلك، لجنة التوفيق الدولية للبت في مصير بعض الأراضي المختلف عليها بين فرنسا وسيام (تايلاند) في 27 حزيران/يونيو 1947. كما أن المادة 284 من اتفاقية الأمم المتحدة للبحار للعام 1982 قد اخضعت كل نزاع إلى التوفيق[15].

والمهم في هذا المجال، ليس فقط الدعم الدولي بل أيضاً الحاجة تبقى ماسة وخاصة في الأنظمة الديمقراطية حيث الصحافة حرة، إلى الدعم الداخلي حيث للرأي العام كلمته المسموعة.

وغالباً ما يتخذ فريق المهمات القرار المناسب ومن بعده يطلع الأمة والرأي العام الداخلي على ذلك وخاصة في الأوقات الحرجة التي يكون فيها مصير الأمة في خطر.

15 - د. احسان الهندي، «الأساليب الودية في حل الأزمات والمنازعات الدولية»، ضمن معلومات دولية، العدد 57 ، عام 1998 ، ص. 89 - 09.

6- الإعتبار من السوابق ودروس الأزمات:

على الرغم من الصلة بين الأزمات والحرب والقرارات التي تتخذ في أثناء الأزمات التي تؤثر في إحتمال نشوب الحرب، فإن ليس كل أزمة تُسبب الحرب، وغالباً ما تسبق الأزمات الحروب كما حدث في الحرب العالمية الأولى، وفي حالة أزمة الصواريخ الكوبية، فإن الأزمة قد انتهت على خير.

وتعد دراسة الأزمات السابقة وسيلة نافعة لمعالجة الأزمات المستقبلية. وينبغي علينا دراسة الأزمات السابقة لنتعلم الكيفية التي ندير بها مثل هذه المواقف بفاعلية ولنتفادى الحرب [16].

7- سيكولوجية التفاوض - كوجه من أوجه إدارة الأزمات:

من سمات الأزمة الدولية عدم قدرة أطرافها على التحكم في مسارها، وغموض أهداف أطرافها. فضلاً عن جو التوتر الذي يسود وسط التهديدات المتبادلة، والميل إلى إستعمال القوة المسلحة. ومتى تعقدت الأزمة الدولية يجد الأطراف المعنيون أنفسهم مدعوين إلى إتخاذ قرارات حاسمة في فترة زمنية محدودة وإن أي خطأ يرتكبه أحد الأطراف في إتخاذ القرار قد يعطل الموقف التفاوضي.

أمام هذه الحالة يغدو مطلب الإتصال بين أطراف الأزمة ملحاً حتى لا يخرج مسار الأزمة عن إرادة هؤلاء الأطراف المعنيين.

فسيكولوجية التفاوض - وهنا نذكر بأن التكوين السيكولوجي لأطراف التفاوض من المواضيع التي اهتم بها علماء السلوك، لما لهذا التكوين من أهمية كبرى في سير عمليات التفاوض بمختلف أنواعه وأساليبه، كما أن

-16 - Charles Herman, "International Crises as a Situational Variable", in James Rosenau (ed.) International politics and foreign policy, new York, free press, 1969 pp. 409 - 421.

الفهم الحقيقي لطبيعة التكوين السيكولوجي للمفاوضين تتيح للمفاوض موقفاً أفضل برسم الهدف والخطط والتوازن بين الإستراتيجية والتكتيك.

فالخطة أو الإستراتيجية في حد ذاتها لا تعدو أن تكون مجموعة من الأسس والنوايا الطيبة، ولكنها بدون العمل الإنساني الكفوء والجاد لا تساوي شيئاً. من هنا أصبح الجانب الإنساني في التخطيط عنصراً أساسياً في عملية التفاوض، وأصبحت قدرة المفاوض على تفهم إمكانيات من يفاوضهم ودوافعهم شرطاً أساسياً لنجاح عمليات التفاوض.

وقد بينت الدراسات السيكولوجية أن مواصفات المفاوض الكفوء الناجح تنقسم إلى مجموعتين:

أ- مجموعة المهارات والخبرات والمعارف وهي تتضمن المزايا والمعارف والمهارات الفنية المختلفة المتعلقة بعمليات التفاوض.
ب- مجموعة الصفات والخصائص والقدرات الشخصية التي تعكس التكوين السيكولوجي للمفاوض ومنها:
1- القدرة على تصور المشاكل في مجملها وعدم الضياع في التفاصيل.
2- القدرة على تحليل المواقف ومعرفة جوانبها المختلفة ليصل إلى المعلومات اللازمة التي تكون زاداً له في أثناء التفاوض[18].
٣- القدرة على الحكم على الأمور والإستناد إلى التقدير الشخصي، حين تكون المعلومات المتاحة قاصرة أو مجتزئة أو غير صحيحة.
4- القدرة على إتخاذ القرارات وحسن التصرف في الأزمات.
5- القدرة على تنظيم الوقت وحسن استغلاله.
6- الإتزان النفسي والنضج العاطفي وإستقرار المشاعر.

17 - المرجع السابق.
18 - د. حسن الحسن، «التفاوض والعلاقات العامة»، بيروت 1993 ، ص. 127 - 128.

7- المرونة في تقبل آراء الغير والإستعداد لملاءمة النفس مع الظروف المتغيرة.

ويميل علماء السلوك إلى إجمالي مزايا وخصائص ومواصفات المفاوض الناجح في ثلاث قدرات:

أ- القدرة الفكرية وتشير إلى القدرة على التدبير والتفكير السليم والتحليل المتزن للأمور.

ب- القدرة الإنسانية وتشير إلى حسن التعامل والتصرف مع المفاوضين الآخرين وإنشاء علاقات إنسانية سليمة وفعّالة معهم.

ج- القدرة الفنية وتشير إلى فهم وإدراك، هدف التفاوض وإستراتيجيته وتكتيكيته [19].

ولا بد من الإشارة إلى أن علم النفس أسهم في تطوير أساليب الإختيار عن طريق تقديم أسلوب الإختبارات النفسية (السيكولوجية) التي تهدف أساساً إلى الكشف عن مدى توافر خصائص نفسية محددة، وتختلف الإختبارات النفسية المستخدمة في إختبار المفاوضين، فنجد أنواع الإختبارات المتعددة من اختبارات الذكاء إلى اختبار القدرات والمهارات، وإختبار الميول والإستعدادات، فهناك أيضاً اختبارات للقيم والمفاهيم وإختبارات للتكوين العام للشخصية.

وبعد الإختيار يأتي التدريب الذي يعطي المفاوض المتدرب معلومات جديدة في مجالات التفاوض وأساليب أو تدعيم وتأكيد ما لديه من معلومات ومفاهيم والإفادة منها. وقد قسم الباحثون في فن التفاوض، التدريب إلى نوعين:

1- تدريب المهارات أي زيادة قدرة المفاوض على أداء تفاوض معين ورفع كفاءته في الأداء.

19 - المرجع السابق، ص. 129

2- التدريب السلوكي ويهدف إلى تغيير وتعديل أنماط السلوك التي يتبعها المفاوض ويطلق عليها المهارات السلوكية [20].

7 - مراكز إدارة الأزمات ومواضيع بحوثها

أصبح موضوع إدارة الأزمات على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ العام 1962 (الأزمة الكوبية) وتكمن أهمية هذا الحدث في تصريح وزير الدفاع الأميركي آنذاك (روبرت مكنمارا) بقوله «لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الإستراتيجية وإنما ينبغي أن نتحدث عن إدارة الأزمات».

ويلاحظ أنه على مستوى الجامعات العربية كلها لا توجد للأسف جامعة عربية تُدرّس إدارة الأزمات، ما عدا جامعة عين شمس - كلّية التجارة، وبإستثناء بعض الكليات العسكرية وإن كانت تتعرض للمسائل من منظور أمني ضيق [21].

أما أهم مراكز إدارة الأزمات فهي:

1- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI.

2 مركز بحوث الأزمات (جامعة عين شمس، كلية التجارة في القاهرة).

ومن المواضيع التي تم بحثها في هذا المركز:

أ- إدارة الأزمات في قطاع الغزل والنسيج.

ب- كوارث التسرب الكيميائي.

ج- كوارث التسرب الإشعاعي.

د- الفاعلية التنظيمية لنظام الدفاع المدني في مصر في مواجهة الكوارث.

هـ - دور المستشفيات في مواجهة الكوارث عند مفاجاتها بازدياد الطلب غير المتوقع على الخدمات الصحية.

20 - د. حسن الحسن، مرجع سبق ذكره، ص. 129.

21 - د. محمد رشاد الحملاوي، «إدارة الأزمات»، مرجع سبق ذكره، ص. 1 - 2.

وعادة ما يتم رصد أزمة ما في مركز بحوث الأزمات في جامعة عين شمس، ثم يتم جمع البيانات وتحليلها، ثم تعقد ندوة يشارك فيها المختصون [22].

3- مركز إدارة الأزمات (بالقوات المسلحة المصرية)

أنشئ هذا المركز رسمياً العام 1995 وقد استطاع العاملون في هذا المركز أن يخرجوا بنتائج جيدة، ظهرت بجلاء في كارثة السيول في مصر العام 1997 وقبله كارثة الزلزال العام 1992، كما قام المركز بإعداد بحوث خاصة بمسألة ماذا لو اكتشفنا مواد مشعة في نهر النيل، ماذا نفعل؟

ما الذي نفعله قبل وقوع الأزمة حتى نكون مستعدين لها؟ وماذا نفعل في أثناء الأزمة إذا وقعت رغم كل الإحتياطات؟

وأخيراً، ماذا نفعل بعد وقوع الأزمة؟[23] وكذلك في حال تم التعرض بالقصف أو الأعمال الجوية للسد العالي في مصر.

4- مركز جيمي كارتر للسلام (في أتلنتا): وقد ساهم في التوسط بأزمات متعددة أهمها كوريا الشمالية، والصحراء الغربية.

5- مركز حل النزاعات في جامعة ميتشغن.

6- معهد أبحاث السلام في النروج.

7- مركز دراسات النزاعات الدولية في جامعة ستانفود.

8- مركز الأبحاث في جامعة كولومبيا.

9- مركز الدراسات في جامعة شيكاغو

10- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض - المملكة العربية السعودية، والتي نظمت عدة مؤتمرات حول إدارة الأزمات الأمنية.

11- كلّية الأركان في مصر.

إدارة الأزمات - أمثلة ونماذج دولية - في أثناء الحرب الباردة وبعدها:

1- الأزمة الكوبية (1962) إنتهت بسلام وخارج نطاق الحرب.

22 - المرجع السابق، ص. 3 - 4.

23 - المرجع السابق، ص. 4.

2- أزمة الخليج الثانية 1990 - 1991 فشلت مساعي السلام وانتهت بحرب.
3- الأزمة الأفغانية (بعد 11 أيلول) كانت نتيجة مخطط قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001 وبررت بأحداث 11 أيلول وجرت الحرب.
4- الأزمة العراقية (2003) أفشلت مساعي التسوية من قبل الولايات المتحدة لأهداف استراتيجية تطال المصالح الكبرى للولايات المتحدة.

أما الدروس التي تعلمنا إياها هذه الأزمات فيما يتصل بالظروف التي تكون فيها الحرب أمراً يصعب تفاديه تقريباً، عندما يتجاهل صناع القرار أخطار الحرب أو يقللون منها تصبح إدارة الأزمة شيئاً بالغ الصعوبة، ويمكن أيضاً أن تحول الخطط الحربية المتصلبة أو المبادرات العسكرية الأحادية دون تفادي نشوب الحرب، وتمثل التحالفات عاملاً ثالثاً يمكن أن يعوق عملية إدارة الأزمة في حين أن السياسة الداخلية تعتبر عاملاً رابعاً يمكن أن يحبط جهود السيطرة على الأزمة.

وتمثل الأزمة الكوبية العام 1962 الحالة التي يمكن فيها تفادي نشوب الحرب.

8 - الإدارة الإسرائيلية للأزمات الإستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي

أزمة حزيران/يونيو 1967، أزمة تشرين الأول/أكتوبر 1973 وأزمة لبنان 1982

وبعد أن تطرقنا إلى مفهوم الأزمة سابقاً[24]، فإن مفهوم الأزمة الإستراتيجية تجمع بين مفهوم الأزمة ومفهوم الحرب المحدودة وتعني «موقفاً ينتج عن صراع استراتيجي - أي طويل وممتد - بين دولتين أو أكثر في

24 - والتي تعني استخدام الدولة لمختلف أدوات المساومة -الضاغطة والتوفيقي - في أثناء الأزمة على نحو يعزز سياستها ويضعف سياسة الخصم إلى أدنى حد للسيطرة على الأزمة وتوجيهها وفقاً لمصلحتها.

الإقليم نفسه يشمل تهديداً للقيم والمصالح الجوهرية في الإقليم خاصة قيم الأمن، وتزيد فيه إحتمالات المفاجأة ويتم استخدام القوة العسكرية بما يرتب أثاراً على التوازن الإستراتيجي في الإقليم».

1- فخلال أزمة نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 1967 والتي تعد نموذجاً للإدارة الإسرائيلية «الناجحة» للأزمات الإستراتيجية إذ أن إسرائيل قد حققت أكثر مما سعت إليه من أهداف بإدارتها للازمة وما نتج عن ذلك من تأثير على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط لحد بعيد، فقد استكملت إسرائيل بموجب حرب حزيران/يونيو 1967، إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة أي مجمل أراضي فلسطين التاريخية، فضلاً عن إحتلال شبه جزيرة سيناء المصرية والمرتفعات السورية (هضبة الجولان) ومساحات من الأراضي التابعة لكل من الأردن ولبنان.

2- أزمة 1973 يمكن القول أن الإدارة الإسرائيلية لهذه الأزمة كانت فاشلة نسبياً ولم يتم تدارك هذا الفشل إلا بجهود أميركية بالإضافة إلى الآثار الإستراتيجية التي ترتبت عليها في توازن القوى في الإقليم. إفتقدت إسرائيل في أزمة 1973 القدرة على تحليل ما لديها من معلومات صحيحة وكافية بدرجة مؤثرة في هذه المرحلة، الأمر الذي أسفر عن مفاجأتها بالهجوم السوري - المصري، فارتبكت وتراجعت في الميدان، فمن جهة كان لدى الإدارة الإسرائيلية معلومات إستخبارية إسرائيلية وأميركية صحيحة عن تحركات عسكرية مصرية على طول الجهة تثير الشكوك والقلق، ومن جهة أخرى كانت مصر قد حاكت خططاً تمويهية مضللة أطلقت عبر الصحف والإعلام وأكدتها الدول والسفارات الأجنبية، منها على سبيل المثال لا الحصر، إقامة مناورات عسكرية مصرية، سفر الرئيس السادات إلى ليبيا، إنهيار للوضع الإقتصادي والمعيشي الداخلي في مصر وذلك عبر التظاهرات التي قامت ضد بيع الطحين المغشوش وكان ذلك من «فبركة» المخابرات

العامة المصرية، وقد نجحت في ذلك بدليل أنها أقنعت قائد الموساد الإسرائيلي الذي بدوره قلل من خطر التحركات العسكرية المصرية قرب القناة عشية حرب تشرين/أكتوبر 1973 بمعرض رده على تساؤلات رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير.

3- أزمة 1982 نشأت رداً على محاولة إغتيال سفير إسرائيل في لندن في الظاهر، وفي العلن كان هناك إستعداد كبير للجيش الإسرائيلي على طول الحدود، وكان شعار إسرائيل الوصول إلى مسافة 40 كلم داخل الأراضي اللبنانية لإبعاد المدافع الفلسطينية عن شمال إسرائيل، إلا أن شارون وصل إلى بيروت كاشفاً عن نوايا الإحتلال الحقيقية وهو ضرب الإقتصاد والبنية التحتية اللبنانية، وتزكية الحرب الأهلية والقضاء على الفلسطينين وتصفية قضيتهم - ولم تهتم إسرائيل بالقدرة على المقاومة والدفاع عن بيروت في تخطيطها للأزمة، وأوقعها هذا الأمر في خطأ واضح عندما تمسكت بحصار بيروت لفترة طويلة تزيد عن شهرين. وتسبب هذا في الضغوط عليها الداخلية والدولية وأفقدها ما حققته من مكاسب في الأيام الأولى من دخولها لبنان وساعد على ذلك ما ارتكبته إسرائيل من مذابح صبرا وشاتيلا واعتداءات على المدنيين، وهو ما قلّل من التأييد الدولي لها وبالتالي قد تقوضت أهداف الإدارة الإسرائيلية من الأزمة التي خططت لها ليتحول الموقف من مكاسب إسرائيلية إلى أعباء اضطرتها وبسبب المقاومة أن تنسحب من بيروت في العام 1983 وتنسحب من الجنوب اللبناني تدريجياً في العام 1985 حتى تنسحب من معظم الأراضي اللبنانية في أيار/مايو 2000، إن محددات الإدارة الإسرائيلية للأزمات الإستراتيجية الثلاث من خلال تحليل البيئة المحيطة كان لها أثر واضح على هذه الإدارة بدءاً من المحددات الداخلية التي تهتم بإبراز الأوضاع الداخلية للدولة التي تدير الأزمة وهي في حالتنا الإدارة الإسرائيلية والتي تعتمد على محددين يعدان الأكثر تأثيراً وهما: نظام الحكم القائم في أثناء الأزمة وسمات الوضع

الإقتصادي لكل من الأزمات الثلاث مروراً بالمحددات الإقليمية الخاصة بدراسة الأوضاع داخل الدول العربية ذات الصلة بالأزمة المعنية وكذلك دراسة طبيعة العلاقات العربية - العربية في أثناء الأزمة التي تخطط لها إسرائيل وتلك التي تفاجأ بها بالإعتماد على تحديد الإستراتيجيات التي استخدمتها إسرائيل في إدارتها لكل أزمة وعرضاً لأهم الأدوات المستخدمة في إدارة الأزمات وبالأخص الأداة الدبلوماسية والأداة الدعائية والأداة العسكرية. وإن تحليل عملية صنع القرار في الإدارة الإسرائيلية مع التركيز على الإدراك الإسرائيلي للفئات الأساسية ذات التأثير على هذه الإدارة والتي من أهم خصائصها سيطرة مجموعة صغيرة داخل النظام الحاكم في عملية صنع القرار في موقف الأزمة وهو الدور الواضح للمؤسسة العسكرية والإتساق والتفاهم بين أعضاء المجموعة القرارية في الأزمات الإستراتيجية. ويمكننا تحديد نمط الإدارة الإسرائيلية لإدارة الأزمات الإستراتيجية مع الدول العربية على الشكل التالي:

1- الحصول على أراض عربية لتوفير الشعور بالأمن وتوفير مصادر للمياه مع استمرار ميل ميزان القوة الإقليمي لصالحها، ويساعد على ذلك وجود بيئة إقليمية ضعيفة في مواجهة بيئة دولية يتوافر فيها الحليف القوي والبدء بحملة دعائية قبل القيام بمجموعة من الإستفزازات لخصمها العربي من خلال الإعتماد على الأداة العسكرية بشكل أساس في تنفيذها للأزمة. وبالتالي يتم استخدام بقية الأدوات بشكل مدعّم ومكمّل لها.

2- إكتساب عنصر الإدراك تأثيراً واضحاً في عملية صنع القرار الإسرائيلي في الأزمة ويكون لهذا الإدراك تأثيره في مختلف أبعاد إدارة الأزمة سواء في تحديد الأهداف وإختيار الأدوات وإختيار الإستراتيجية المناسبة ثم إختيار البديل المناسب لتحقيق الأهداف الإسرائيلية في الأزمة.

3- عند إدارة إسرائيل لأزماتها الإستراتيجية مع الدول العربية فإنها تسعى

بأقصى طاقتها للتنسيق بين أجهزة الدولة وفي هذا الأمر تستوي الأزمات المخططة إسرائيلياً والمخططة عربياً. فهذا التنسيق يحقق إتساقاً في المعلومات الواردة على الإدارة الإسرائيلية ويؤدي إلى زيادة التماسك الداخلي حتى بين التيارات المختلفة.

4- إعتماد إسرائيل في إدارتها للأزمات الإستراتيجية على إستخدام القوة العسكرية بشكل ضاغط ولا تلجأ إلى إستخدام أدوات إدارة الأزمة بالأسلوب التوفيقي إلا في حالتين:

أ- عندما تكون في وضع أسوأ نسبياً من خصمها (كما حصل في أزمة 1973) وتفاهم نيسان/أبريل 1996.

ب- أو في مرحلة انتهاء الأزمة بعد أن تكون قد حققت أهدافها في الأزمة.

5- التأثير الواضح للبعد الدولي في الإدارة الإسرائيلية للأزمات الإسرائيلية مع الدول العربية فهو دائماً في صالح الإدارة الإسرائيلية وذلك لوجود الحليف الدولي القوي والمساند والمدعم لإسرائيل (أميركا) على العكس من البعد الإقليمي الذي هو اساس اختلاف الإدارة الإسرائيلية من أزمة لأخرى، فضعف العلاقات العربية - العربية، يجعل إسرائيل تميل إلى افتعال أزمة ويساعدها على تحقيق أهدافها منها والعكس صحيح [25].

9 - النظريات الأميركية الجديدة في إدارة الأزمات في نظام القطب الأوحد

إن إشكالية النخبة الفكرية والسياسية الأميركية (أو ما يسمون بالمحافظين الجدد)، تكمن في مسألة ضبط النظام العالمي الجديد بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية، وهذه النخبة إنقسمت إلى فريقين:

- فريق توقّع نهاية لأهم الأزمات الدولية ولا سيما لتلك التي تجمد في إطار

25 - دلال محمود السيد، «الإدارة الإسرائيلية للأزمات الإستراتيجية في الصراع العربي - الإسرائيلي»، القاهرة، 2003، ورد في مجلة السياسة الدولية، العدد 155 ، كانون الثاني 2004 ، ص. 279 - 182.

الحرب البادرة.
- وفريق آخر سطع نجمه منذ الثلث الثاني من التسعينات وخصوصاً إثر تفاقم الأزمات في أفريقيا ويوغوسلافيا وآسيا الوسطى. إن المقالات التي صدرت بعد انهيار جدار برلين العام 1989 وبين بدايات أزمة الخليج منتصف 1990 كانت بمعظمها تنبئ العالم بحتمية إنتقال المنافسة من الحقل السياسي - العسكري إلى الحقل الإقتصادي. ونذكر من هذا الفريق فرنسيس فوكوياما - وكتابه نهاية التاريخ - والذي أقرّ بأن انتصار الليبرالية على الشيوعية يعني نهاية التاريخ - ويقصد بذلك نهاية الصراعات والتناقضات والدخول في عصر من المنافسة السليمة.

لهذا السبب توقّع أنصار هذه النظرية بداية عصر جديد تسود فيه المنافسة الإقتصادية بين الدول. إلا أن أطروحة فوكوياما تضمنت نظرة حذرة إلى بلدان الجنوب (العالم الثالث). فهذه المجتمعات لم تتمكن قط من تجاوز النزاعات التقليدية السابقة على الليبرالية (كالنزاعات القومية والدينية والإثنية) والتي تحمل معها الصراعات العدوانية والتي نبذتها الليبرالية. لهذا السبب لم يستنتج فوكوياما أن انهيار الثنائية السوفياتية - الأميركية ستؤدي حتماً إلى توحيد العالم. بل إن نهاية الحرب الباردة ستؤدي إلى تقسيم العالم شطرين شطر المجتمعات ما بعد التاريخية Post-historical world وشطر المجتمعات التاريخية Historical world.

كان في إمكاننا أن نتوقع الفصل بينهما، نظراً إلى طغيان قوة عالم ما بعد التاريخ وقدرته على الإنكفاء في كل المجالات، ونظراً إلى غياب قوة دولية مسيطرة فيه، إن لم تطرح مسألتان هما:

1- مسألة الثروات الطبيعية الموجودة في الجنوب وخاصة النفط.
2- مسألة الهجرة القادمة من الجنوب والتي قد تزعزع مجتمعات الشمال،

ما يضطرنا إلى التفكير في إشكالية ضبط مناطق الجنوب التي تتضمن الثروات الضرورية والتي قد تكون مصدراً للهجرة.

وفي الإتجاه نفسه تبلورت أطروحة من صميم مجلس الأمن القومي الأميركي، صاحبها المستشار السابق أنطوني لايك Anthony Lake، الذي شارك فوكوياما في تفاؤله لكنه تجاوزه من خلال طرحه لمبدأ التوسع الديمقراطي وأطلق هذا المبدأ على خلفية نظرية مفادها أن انهيار الثنائية - مع انهيار القطب الثاني - أدى إلى إنتقال الصراع من الحقل السياسي - العسكري إلى الحقل الإقتصادي بين الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، وكثيراً ما نشأ على أنقاض النظام الإشتراكي السابق، لكن المشكلة في هذه الأخيرة تكمن في إستقرار المؤسسات الديمقراطية الذي لن يتحقق إن لم يتوافر الإستقرار الإقتصادي اللازم، وتقضي مهمة التوسع الديمقراطي بدعم هذه الأنظمة الناشئة من خلال توفير الدعم الإقتصادي وتكثيف الإستثمارات الدولية لها.

لقد أخذ التأمل في مسألة إدارة الأزمات السياسية الجديدة أبعاده النظرية كافة إعتباراً من حرب الخليج الثانية، إذ أدى خروج طرف محلي - العراق - عن قواعد اللعبة الدولية المألوفة إلى ظهور هاجس ضبط الفاعلين والدول التي تخرج على حقل النفوذ الأميركي - أو الغربي بعامة - وظهر الهاجس من الأطراف غير المضبوطين من قبل قوة عظمى قادرة على توضيح نمط تعاملها وعلى رسم حدود مصالحها. ونوجز الطرح الجديد هذا - بأطروحة بريجنسكي - الذي قال أن الولايات المتحدة هي آخر أمبراطورية في التاريخ. والإشكالية الأساسية هي إشكالية ضبط المناطق المتأزمة في العالم حتى نتفادى أمرين هما الفوضى من جهة، ونشأة عملاق سياسي - استراتيجي جديد من جهة أخرى فالسؤال هو كيف يتم ضبط عالم يخرج بعضه على القواعد المألوفة والتي تفرضها الولايات المتحدة؟

كان في مقدمة من طرح الإشكالية بدقتها أنصار الفكر الواقعي ومنهم (Waltz Walt) والتز والت، والذي قال:

- خلال الحرب الباردة، كانت الدول الصغيرة مضبوطة من خلال انتمائها إلى إحدى الكتلتين الدوليتين - ولهذا السبب كان النظام الثنائي هو أبعد ما يكون عن النظام الفوضوي.

- أما بعد انهيار الكتلة الإشتراكية، فقد أصبحت الدول الصغيرة طليقة الأيدي وتكمن المشكلة في كيفية ضبط هذه الدول.

وللإجابة على هذا السؤال، إختلفت الأطروحات، فأنطوني لايك Anthony Lake الذي كان متفائلاً حول مصير النظام الدولي. إعتقد أن الدول التي تعتبر مصدر هذه الفوضى الجديدة أصبحت معدودة ومحصورة في المكان، والتي في نظره لا تحترم قواعد اللعبة الدولية وتقع غالبية هذه الدول - ما عدا كوبا وكوريا الشمالية - في العالم الإسلامي وتشمل العراق وإيران وليبيا والسودان. أما الحل لهذه الدول فهو بالإحتواء.

ونعلم أن لايك هو صاحب فكرة الإحتواء المزدوج للعراق وإيران، ونذكر عدداً من العوامل المشجعة لذلك وهي:

1- أن الولايات المتحدة كانت تطبق هذه الفكرة على دولة عظمى قادرة على الإكتفاء إقتصادياً، في حين أن هذه دول صغيرة الحجم وتابعة إقتصادياً.

2- إن العراق وإيران عاجزان عن التحالف بسبب حربهما الطويلة.

3- إن العراق محاط بدول تخضع للنفوذ الأميركي ولن تخرق خطوط الفصل الأميركية.

وهو بحصره المسألة الأساسية في إشكالية الدول العاصية، لم يول أهمية للأزمات الأخرى الناتجة من انهيار الدولة.

لذا أشار بعض المنظرين أمثال أبرامز Abramz، إلى المخاطر الناجمة عن

المجموعات الإرهابية الخارجة عن سيطرة الدول والناتجة من ضعف أو انهيار هذه الأخيرة، وإذ أثارت القضية الصومالية جدالاً بين المحافظين الذين رفعوا شعار «لا تمزجوا بين مصالح الولايات المتحدة وأمانيها Do not confuse between US interests and US hopes» وبين أنصار التدخل الإنساني في الصومال، طرح السؤال الآتي: ما هي الحدود بين الفوضى الناتجة من انفجار الدولة والتي تبقى محصورة فيها، وبين تلك التي تنتج آثاراً دوليةً فتشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة؟ لكن هل من الممكن أن نحصر معالجة الأزمات السياسية من دون أن نؤسس هذه المعالجة في نظرية أشمل، تترك لمفهوم الأزمة مكانه المحوري؟ هل يمكننا أن نعالج مظاهر هذه الأزمات وأطرافها بأنها بقايا أو أوجه محصورة قابلة للزوال أن استخدمت الولايات المتحدة وسائل القوة اللازمة؟

أما السؤال حول كيفية المصالحة الأميركية لتلك الأزمات السياسية. فالإجابة تكمن في اتجاهين:

1- الإتجاه الأول: هو الإتجاه النسقي (Systemic) والذي يطرح جانباً القضايا الإيديولوجية من أجل الإهتمام بموازين القوى الجيوسياسية.

وفي إطار هذا الإتجاه دعا البعض إلى رد الإعتبار إلى الجغرافيا السياسية والتي تحدد استراتيجية الدول إنطلاقاً من موقعها الجغرافي ونذكر منهم (بريجنسكي) الذي طرح السؤال الآتي: كيف نضبط العالم حتى لا تستطيع أي دولة كبرى السيطرة على أوراسيا[26]. وبيّن بريجنسكي أن على الولايات المتحدة أن تولي اهتماماً خاصاً بآسيا الوسطى بصفة كونها جزءاً أساسياً من قلب أوراسيا، وأميركا أصبحت قادرة على التقدّم إلى قلب أوراسيا بسبب انهيار الإتحاد السوفياتي. ثم إنه يحذر من أمرين هما الفوضى من جهة ونشأة كتلة مسيطرة (سياسية استراتيجية) تجمع بين روسيا والصين

26 - ماكيندر (1919) وسبايكمان (1942) «اعتبار أن من يسيطر على أوراسيا يستطيع أن يسيطر عليها كلها ومن ثم على العالم أجمع».

وإيران وإن نشأت هذه الكتلة فإن نفوذ الولايات المتحدة معرّض للخطر.
أما إدارة الأزمات وفقاً لهذا الرأي فهو يجب أن ينصب في الحؤول دون تكتل القوى الكبرى والوسطى ذات التأثير على قلب أوراسيا واستيعاب كل واحدة منها على حده.

2- الإتجاه الثاني: يرد الأزمات إلى مفهوم «صدام الحضارات» وفقاً لنظرية (هانتنغتون). الذي ينطلق من الخلفية التالية: إن النزاعات الدولية مرت عبر ثلاثة أطوار:

أ- الطور الأول الذى انتهى مع الحرب العالمية الثانية وساد الصراع بين القوميات وتمثل في صراع النفوذ بين أهم الدول الأوروبية والاسيوية.

ب- في الطور الثاني أصبح الصراع إيديولوجياً وكان بين طرفين: الليبرالية والماركسية.

ج- أما في الطور الثالث فالصراع سيصبح صراعاً بين الحضارات.

وبالنسبة إلى هانتنغتون فإن الأديان تشكل العنصر الأساسي لتحديد هوية الحضارات، واستطراداً يقسم العالم إلى:

- حضارة غربية كاثوليكية - بروتستانتية تقف عند حدود أوروبا الشرقية.
- حضارة سلافية أرتوذكسية محورها روسيا.
- حضارة إسلامية تمتد من أندونيسيا إلى المغرب العربي.
- حضارة صينية.
- حضارة هندية.
- حضارة افريقية
- حضارة أميركية جنوبية.

أما الصدمات بين الكتل الحضارية فقد تصورها العام 1993 على الشكل التالي: إن الصراع هو صراع بين الغرب وبقية العالم، أما الكتلتين الأشد خطورة فهما الكتلة الإسلامية والكتلة الصينية ذات الوعي الحضاري القوي. لهذا السبب تكمن إدارة الأزمات في ما يأتي:

- توحيد صفوف الغرب ومعالجته للأزمات الدولية بصوت واحد.

- حصر وسائل القوة التقنية والعلمية بيد الغرب والحؤول دون انتقالها إلى الحضارات الأخرى.
- مكافحة الهجرة القادمة من الحضارات الأخرى.
- السعي لضبط لعبة الصراع داخل الحضارات الأخرى [27].

إن تصنيف العالم من منظار النزعة الأميركية ونظرياتها، يصطدم بواقع وهو:
- إن الحضارة لا تستطيع أن تكون طرفاً سياسياً.
- إن تعريف الإنتمائين الحضاري والثقافي ينطلق من التعريف الذي يعطيه المجتمع لنفسه ولهويته.

لهذا السبب، ستبقى نظريات الضبط هذه إما ناقصة أو خيالية من شأنها المضاعفة من العدوان على الشعوب.

10 - أزمة دارفور: إدارة للأزمة محلية برعاية إقليمية ودولية

المساحة والموقع والسكان:

تبلغ مساحة دارفور 250 ألف كلم^2 ما يعادل 5/1 من مساحة السودان، وموقعها الجغرافي في غرب السودان يجعلها تقع على الحدود مع ثلاث دول هي: ليبيا، تشاد، وأفريقيا الوسطى. ولقد كانت منطقة دارفور ولاية مستقلة عن السودان في الفترة من 1898 إلى العام 1916، حيث انضمت إلى السودان مرة أخرى.

أما بالنسبة إلى السكان، فيبلغ تعدادهم حوالي ستة ملايين نسمة منقسمين إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: يضم القبائل الإفريقية وأهمها الفور والزغاوة والماسليت والبرتى والتاما والبرحق والقلاتة.

27 - فؤاد نهرا، في ندوة إدارة الأزمات الدولية، نظمتها مجلة شؤون الأوسط، العدد 102 ، ربيع 2001 ، ص. 22- 28.

القسم الثاني: يضم القبائل العربية وأهمها التعايشة وبنوهلبة والزريقات والمسيرية والمعاليا.

أسباب الأزمة:

عرف إقليم درافور طوال تاريخه صراعات قبلية على المراعي والأراضي ومصادر المياه، وكانت تتم تسويتها عبر الأعراف والأطر القبلية المحلية. ولكن نظام المحليات الجديد الذي أدخله نظام الرئيس السوداني جعفر النميري، وسعى لإلغاء النظام القبلي وحاول إجتذاب ولاء بعض رؤساء القبائل والمحليين، أوجد نوعاً من عدم الثقة بين بعض هذه القبائل والحكومة، حيث أصبحوا ينظرون إليها بوصفها طرفاً غير محايد في النزاعات المحلية.

وقد ساهم الصراع بين الشمال والجنوب في السودان - والذي وصف بأنه أطول صراع في تاريخ أفريقيا وتسبب بمقتل أكثر من مليوني شخص وأجبر أكثر من 4,5 مليون شخص على ترك منازلهم - في إضعاف الحكومة المركزية في الخرطوم، وبالتالي ازدياد معاناة إقليم دارفور من الإهمال والتهميش.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان للحرب الأهلية في تشاد ولتدخل ليبيا وتشاد الأثر السيء للأوضاع في دارفور. وأصبحت بالتالي مسرحاً خلفياً للقوى والصراعات الدائرة في تشاد. كما أصبح الحصول على الأسلحة سهلاً، حيث أغرقت المنطقة بالسلاح في محاولة لإحتواء الطموحات الليبية في تشاد ما أدى إلى إيجاد أرضية مناسبة لتفاقم النزاعات القبلية في الإقليم أدت إلى الوصول إلى الأوضاع الحالية من إقتتال وفوضى وأعمال عنف وحتى إبادة جماعية. كما عمدت الحكومات المركزية السابقة إلى تزويد بعض القبائل السلاح لتكوين ميليشيات محلية تهدف إلى منع الحركة الشعبية

لتحرير السودان من مد نفوذها إلى غرب السودان، غير أن هذه القبائل إستخدمت هذه الأسلحة فيما بعد في صراعها مع القبائل الأخرى في الإقليم. وقد أدى تفاقم النزاع إلى زيادة أهمية الهوية القبلية للأفراد. وحسب تقارير الأمم المتحدة، فقد أصبح التفريق بين العربي والأفريقي الذي كان عديم الأثر في السابق، سبباً في الوقوف على جانبين مختلفين من الصراع السياسي.

وقد انفجرت الأزمة في دارفور منذ ظهور الحركات والتنظيمات المسلحة في العام 2003 مثل جبهة تحرير السودان وجناحها العسكري «جيش تحرير السودان» الذي يضم مجموعة كبيرة من الضباط السودانيين السابقين في الجيش السوداني. وينادي التنظيم بحكم ذاتي موسع وإعادة تقسيم السلطة والثروة وإعادة بناء السودان على أسس جديدة.
وهناك أيضاً حركة العدالة والمساواة وهي تنظيم يتبنى رؤية ديمقراطية تعتمد على صوت واحد لشخص واحد، كما يدعو التنظيم إلى فصل الدين عن الدولة وبناء سودان جديد مدني فيدرالي وإتاحة دور أساسي للمهمشين. ولقد أعلنت الحركة عن عودة إنضمام الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية إليها في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2005، بعد أن انسلخت عنها سابقاً.

ويقول الصادق المهدي رئيس وزراء السودان السابق في أسباب أزمة دارفور، أنه عندما جاء نظام البشير كان يرى أن دارفور منحازة لحزب الأمة، فأراد تغيير تركيبتها الإجتماعية وغيّرها لكي تنحاز له، فقام بإجراءات كثيرة خلقت فوضى في الإقليم، وكانت هناك مشاكل قديمة موجودة ما بين الرعاة والمزارعين مشاكل قبلية إعتيادية وطبيعية.

وعن سؤال هل المشكلة داخلية أم خارجية؟ أجاب الصادق المهدي، نعم هي

مشكلة في أصلها داخلية ولكنها صارت بعد ذلك متصلة بالمجتمع الدولي، فقد أصبحت متصلة بجهات خارجية بحيث أنه الآن لا يمكن الفصل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، المهم هو ضرورة عقد ملتقى جامع لمناقشة أجندة دارفور، وذلك بحضور جيراننا والأمم المتحدة والجامعة العربية والإتحاد الإفريقي كمراقبين لحسم هذه القضايا، وإلا فهي ماضية في الإفلات من السيطرة والحالة الإنسانية ماضية في التدهور، وسيؤدي هذا الموقف إذا لم يواجه بهذه الإجراءات العادلة إلى تدويل لقضية دارفور مثلما حدث في قضية كوسفو[28].

الأمم المتحدة وأزمة دارفور

وصفت تقارير الأمم المتحدة التدابير التي اتخذتها الحكومة السودانية لوقف القتال وحماية المدنيين بأنها يشوبها نقص كبير وغير فعّالة إلى حد بعيد، وأنه بصرف النظر عن القتال الدائر بين المتمردين من جهة والحكومة والجنجويد من جهة أخرى، فإن أهم عنصر في الصراع هو الهجمات التي تعرض لها المدنيون وأدى إلى تدمير وحرق قرى بأكملها وتشريد مجموعات كبيرة من السكان المدنيين.

ونظراً للإهتمام السياسي الدولي بأزمة دارفور فقد تزايد عدد عاملي منظمات الإغاثة الإنسانية في الإقليم من 228 في نيسان/أبريل 2004 إلى 12,500 (محليين ودوليين) خلال عام واحد. وهناك 81 منظمة غير حكومية و13 من منظمات الأمم المتحدة موجودة في الإقليم حالياً وقد نجحت هذه المنظمات في توصيل المعونات الغذائية إلى نحو 2,4 مليون شخص ولقد أدانت الأمم المتحدة الهجوم على اللاجئين في دارفور، كما استنكر الأمين العام للأمم المتحدة الهجمات على المدنيين وموظفي الإغاثة

28 - الصادق المهدي، «القضية السودانية بين صراع الداخل ونفوذ الخارج»، بيروت، 2005 ، إعداد قناة العالم، ص. 218 - 222.

الإنسانية وبعثة الإتحاد الإفريقي والإعتداء على تشاد.

كما سجل الإتحاد الإفريقي الذي له قوات لحفظ النظام في الإقليم، والذي يأخذ دوراً رائداً في المفاوضات السياسية، العديد من الإنتهاكات والأحداث من قبل الحركات المتمردة في منطقة الملم وشعيرية بالإضافة إلى المجازر في قريضة، وحرق القرى في دار سلام وأم قنطورة وجمالي وفركو وأم نزار وقرضاية ووحلة.

وقد تعالت الأصوات المنادية بزيادة عدد قوات الإتحاد الإفريقي إلى أقصى حد متفق عليه وهو 7,731 جندي، علماً أن ثلثي تمويل القوات يوفرها الإتحاد الأوروبي. ولقد ساهم تراشق الإتهامات بين كل من الحكومة السودانية والحركات المتمردة في الوضع المأساوي في دارفور حيث تحاول كل جهة إلصاق التهمة والإنتهاكات والجرائم بالجهة الأخرى. كما ساهم ذلك التراشق بين الحكومة والمتمردين بالتلكؤ في الجلوس على مائدة التفاوض في وقت تصاعدت فيه الدعوة من أجل عقد مؤتمر جامع يمثل جميع أبناء دارفور.

القرار 1593 وأزمة دارفور

جار القرار رقم 1593 الذي أصدره مجلس الأمن في 31 آذار/مارس 2006 بإحالة الملف الخاص بالوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، متوافقاً مع فلسفة وشعار المحكمة الجنائية الدولية وهو معاقبة مجرمي الحرب والمتهمين بجرائم الإبادة الجماعية وبالجريمة ضد الإنسانية. وقد نص القرار على إحالة الوضع في دارفور منذ 1 تموز/يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية معتبراً في الوقت نفسه أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. مشدداً على وجوب أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في درافور تعاوناً كاملاً مع المحكمة

والمدعي العام، وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة.

وقد شملت القائمة التي أعدتها لجنة تقصي الحقائق التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى درافور 51 إسماً يشتبه بإرتكابهم جرائم حرب [29].

تسوية الأزمة:

بعد ثلاث سنوات من النزاع في دارفور والذي أسفر عن مقتل 300 الف شخص وتهجير 2,4 مليون شخص بحسب تقديرات دولية، وافقت الحكومة السودانية والفصيل الأكبر بين ثلاثة فصائل متمردة في إقليم دارفور في 5 أيار/مايو 2006، في أبوجا (عاصمة نيجيريا) وبرعاية إقليمية (الإتحاد الإفريقي) ودولية (الولايات المتحدة والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي) على اتفاق السلام الذي اقترحه الإتحاد الإفريقي، غير أن الفصيلين المتمردين الآخرين رفضاه.

ويهدف هذا الإتفاق إلى إنهاء النزاع والأزمة الإنسانية المستمرين منذ 3 سنوات، وعلى انضمام مقاتلي المتمردين إلى القوات المسلحة السودانية، وأن تنزع الحكومة سلاح ميليشيا الجنجويد العربية الموالية لها.

وفي 8 أيار/مايو 2006 طلبت الولايات المتحدة من مجلس الأمن تسريع نشر قوات دولية في إقليم دارفور حماية للإتفاق الموقعفي أبوجا ولتقديم مساعدات إنسانية للمدنيين كانت قد قدمتها الإدارة الأميركية وهي بقيمة 225 مليون دولار.

وقد وافقت الحكومة السودانية بتاريخ 24 أيار/مايو 2006 على فكرة إرسال

29 - د. أحمد الرشيدي، «محاكمة مجرمي دارفور... قراءة في القرار 1593 ، السياسة الدولية»، عدد 163 تاريخ كانون الثاني 2006 ، ص. 106 - 701.

قوات دولية مكان قوات الإتحاد الإفريقي في دارفور وذلك بعد أن رفضتها سابقاً، بحجة أن الوضع قد اختلف الآن بعد اتفاق أبوجا وفقاً لوزير الخارجية السوداني (لام أكول) الذي قال: «يمكن الآن البحث في دور للأمم المتحدة وبالتحديد في إطار الترتيبات الأمنية». ووصف إتفاق أبوجا بالناقص بسبب إمتناع بعض الفصائل المسلحة في الإقليم عن توقيعه.

ورغم أن أزمة دارفور منفصلة عن أزمة جنوب السودان إلا أنها مرتبطة بها بطريقة غير مباشرة كما أسلفنا سابقاً ربما من حيث إهمال الحكومة لجذور أزمة دارفور بسبب إنشغالها بحرب الجنوب وربما لعدم قدرة الحكومة على رد التدخل الخارجي التشادي أو الليبي أيام الحرب في منتصف الثمانينات. وعلى أية حال إن توقيع إتفاقية السلام بين متمردي الجنوب والحكومة السودانية في نيروبي في كانون الثاني/يناير 2005، والتي أنهت 21 عاماً من الحرب الأهلية، ساهمت بلا شك في إرساء ثقافة جديدة في السودان عنوانها المفاوضات مكان الإقتتال وأن المحادثات كفيلة بتسوية أية مشاكل عالقة بين الأطراف ومثال على ذلك متابعة المحادثات وكان آخرها في حزيران/يونيو 2006 بين رئيس السودان عمر البشير ونائبه بالفاكير الزعيم الجديد في جنوب السودان حول ثلاث مناطق (من بينها أبيي) مختلف عليها بين متمردي جنوب السودان والحكومة السودانية وهي مناطق تشكل حدوداً بين الشمال والجنوب وتعتبر منطقة أبيي غنية بالنفط وتشكل أحد العوائق الرئيسي أمام تطبيق إتفاقية السلام.

العولمة وحقوق الانسان وتوجّهات التربية والتعليم

العولمة روحية العصر

د. منصور عيد*

العولمة عنوان شغل إهتمامات الانسان المتنوعة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والتعليمية خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي ولا يزال يتفاعل تنظيرًا وتطبيقًا. فبعد تفكّك بنية الاتحاد السوفياتي وانهياره، والإنتقال من ثنائية النظام العالمي إلى أحادية متمثّلة بالولايات المتحدة الاميركية، بشكل أساس، برزت في الفكر الإنساني، بل في الفلسفة الكونية خطوط عالم جديد، أو نظام جديد للعالم عرف تحت إسم العولمة. هذا النظام يحمل في إيديولوجيته نزعة كونية شمولية تبعد عن صيرورة التاريخ النزعات الأممية والإقليمية والمحلية، كالقومية والعنصرية والإثنية والأصولية والطائفية والمذهبية التي عنونت محطات مهمّة من صراعات الإنسان عبر التاريخ، وشكّلت روحية حضارية لفترات زمنية مختلفة، وأسهمت في صياغة مصائر الشعوب، وفي توزيع الحدود الطبيعية والسياسية للأرض.

* أستاذ في جامعة اللويزة، أمين الشؤون الثقافية في إتحاد الكتّاب اللبنانيين

تعدّدت التفسيرات والشروحات والتحديدات لمفهوم العولمة، فهي على حداثتها في التداول المعرفي، ضمن سياق الزمن الحضاري والفكري للانسانية، قد أنتجت مادة غزيرة للجدل الفكري والتنظير، وللدراسات الإحصائية الميدانية. ولعل تكنولوجيا العصر الإعلامية التي فتحت آفاق التواصل الكوني كانت وراء هذا الغليان الفكري حول هذه الروحية الجديدة.

إن هذا الغليان يأخذ مناحي عدة وعلى مستويات مختلفة، تشمل السلطات السياسية الحاكمة ومعارضيها، والحركات الأصولية الدينية والإثنية التي تتألّف في نطاق الرفض والممانعة للأنظمة الحاكمة، إضافة إلى النخبة الثقافية والحركات الطلابية والعمالية والشعبية والنسائية، وأنصار البيئة والمدافعين عنها، وأولئك الساعين إلى إيجاد ظروف صحية عالمية أفضل، ومحاربة الأوبئة والأمراض، والناشطين في مجالات حقوق الانسان العامة وصيانة الحريات، ومخططي برامج إنمائية إقتصادية وتربوية وإجتماعية وثقافية شاملة، في أية ناحية من الأرض.

هذه الانشطة الإنسانية تبقى في جوهرها ظواهر تاريخية طبيعية ناتجة عن صراع الأقوياء للسيطرة على مقدرات الأرض بالطرق المتنوّعة شتى، وهذه القوى تكون عسكرية أو إقتصادية، تسعى إلى استغلال الطاقة البشرية كمًّا ونوعًا، كونها القوة الداعمة للإقتصاد العالمي، أو تكون قوى سلمية داعمة للإنسان روحًا وفكرًا وثقافة وحرية وديموقراطية، وتهدف إلى حماية البشرية من الإستغلال والإحتكار.

غير أنه لا يكفي أن ننظر إلى العولمة، التي أثارت هذا الغليان الكوني، وكأنها ظاهرة غريبة تجتاح العالم وتهز استقراره، بل علينا أن نضعها ضمن سياق الزمن المتحرّك و المتطوّر باضطراد وحتمية. وصيرورة التطوّر التي نعيش فيها قد أوجدت إيديولوجيات أخرى مع المكوّنات المادية والتقنية والروحية

التي تتوافق مع فلسفتها. وهذه جدلية تاريخية حتمية كوّنتها جميع الظواهر المؤثّرة في حركة تغيير الكون. فالثورة الصناعية قد أنتجت إيديولوجيات أسّست لقيام الدول الصناعية الكبرى بعدما كان العالم مقسّمًا إلى إقطاعيات محدودة. أغرقت تلك الإيديولوجيات العالم في الحروب والاستعمار، وكان الهدف منها تلبية حاجة الصناعة المتنامية إلى أسواق تستهلك الفائض من إنتاج المصانع وتؤمّن الموارد الطبيعية الأولية للصناعة. أما اليوم فيرى بعض المحلّلين «إن الأرض تشهد عهدًا جديدًا من الغزو أو الاحتلال يشبه إلى حد بعيد زمن الاستعمار. لكن الفرق بين الأمس واليوم أن الدول كانت الطرف الاساسي في الفترات الماضية، أما اليوم فأصبح هناك الشركات المتعدّدة الجنسيات أو التكتّلات الاقتصادية والمجموعات الصناعية والمالية الخاصة». [1]

إن العولمة وما حملته من صفات كونية، قد أسّست لها ظاهرة دولية وحدوية تمثّلت بشرعة عالمية هي شرعة حقوق الانسان. ذلك أن الدمار الذي سبّبته حروب القرن الماضي قد نتج عنه فكر كوني رافض، ظهرت على أثره نزعة وحدوية لدى الدول، عرفت بإسم الأمم المتحدة وهي التي بشرت بعدالة أكبر على الأرض، وأطلقت التشريعات العالمية لحقوق الإنسان. وقد أسهمت هذه النزعة الإنسانية السلمية في تخفيف حدة الصراع الذي أوجدته الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، أو بين المعسكرين الليبرالي الحر والإشتراكي الموجّه والذي استمر على مدى أكثر من سبعين عامًا، فارتبطت بهما هوية الشعوب السياسية والفكرية.

إن هذه التحوّلات الأساسية في بنية الفكر العالمي وفي أنظمته وسياساته حتمية حضارية لوجود الصيرورة التغييرية، وتؤكّد أن الجدلية بين الإنسان

1 باسكال يونس «مواجهات سياتل تعيد فتح ملف العولمة» نهار الشباب، بيروت1999/12/14، ص: 32.

والكون طبيعية ومستمرة ولا تتوقّف عند حدود زمن معيّن. والإنسان في هذه الجدلية يستغلّ فكره وعلمه وطاقته وقدراته وعمله وروحه لكي يحقّق هدف وجوده على هذه الارض، أو ما يراه مناسبًا لانسجام وجوده مع عناصر الوجود الكلي.

هذا في المنحى الفكري التنظيري، أما في الواقع العملي فإن غاية العولمة هي في الأساس ذات أبعاد إقتصادية، تهدف إلى استغلال خيرات الارض واستثمار الثروات من قبل الدول الغنية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها ورفاه شعوبها على حساب الدول الفقيرة والضعيفة. وقد أجاز أربابها لأنفسهم حق التحكّم، إقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، بمصير شعوب العالم الثالث. وبالفعل فقد اعتمدت الولايات المتحدة، بشكل خاص، منهجيات تطبيقية متنوّعة تؤكد نزعة السيطرة، فعقدت تحالفات إقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية مع الدول الفقيرة بحجّة تنميتها وتطويرها، ما جعل هذه الدول رهينة استثمارات طويلة الأمد تمتد إلى عشرات السنين، تُستنفد في خلالها خيراتها الطبيعية بعدما تغرق في المديونية نتيجة القروض التي تحصل عليها من الدول الغنية للمحافظة على مستويات مقبولة في معدلات التنمية المستمرة في داخل قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية والثقافية.

غير أن هذه الظاهرة الاجتياحية السلطوية للعولمة لن تبقى محصورة في نطاق حاجات الإنسان المادية بل تتعداها إلى النطاق الثقافي، ذلك «لأنها بمعناها الراهن تفتات من الإقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة» [2]. من هنا فإن العالم بكامله يتأثّر سلبًا أم إيجاباً، بهذه الروحية الكونية الجديدة. والنتيجة أن الأمر ملحّ جدًا للبحث عن تفعيل إنساني للطاقة البشرية لكي لا

2- جاكي دوفيشيان «العولمة قدر لا بد منه»، ملف العولمة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد تشرين الثاني/نوفمبر 1997 ،ص: 27 .

تبقى عاجزة ومشلولة تتلقى الضربات ومفاعيلها السلبية بدلاً من أن تسعى إلى إيقافها والتصدّي لها. وهذا هو الدور الكبير الذي ستقوم به مكوّنات العلم والمعرفة والثقافة والأصالة والتربية السليمة والجودة في الإعداد والإنتاج، إضافة إلى الدور الكبير الذي سيتحقّق من خلال ممارسة حقيقية لشرعة حقوق الإنسان التي تنادي بتطبيق الديموقراطية الشمولية، والتي تعني التوسّع في مفاهيمها لتشمل، إضافة إلى المضمون السياسي والاقتصادي، المفاهيم التربوية والثقافية.

حقوق الانسان

إن روح الرفض للتدمير الذي حصل خلال الحربين العالميتين ، في النصف الاول من القرن العشرين قد تجسّدت في أواخر الأربعينات بشرعة عالمية تكرّس حقوق الانسان. ومن الملاحظ أن تأثيرها كان جديًا وفاعلاً على نمط سياسي، ظهر في العالم القديم واستمر حتى أيامنا هذه، أعني به الديموقراطية التي التزمت حقوق الانسان، وشكلت معها ثوابت لأنظمة العالم الحديث. ففي الإعلان العالمي لشرعة حقوق الانسان تأكيد لهذه النزعة الكونية. تقول: «إن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الانسان على أنه المستوى الذي ينبغي أن تستهدفه الشعوب والأمم كافة حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطّردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها».

هذا التلازم بين الديموقراطية وحقوق الإنسان واضح وصريح في توجّهات

الأمم المتحدة التشريعية والعملية والتطبيقية. فعلى المستوى التشريعي، تؤكّد الشرعة بشكل قاطع هذا التوجّه في موادها الأساسية، وفي البروتوكولات التي صدرت بعد ذلك لشرح مفاهيم التشريعات وتنفيذها. وقد أكّد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس غالي، هذا التلازم، في افتتاح المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد بتاريخ 14 حزيران/يونيو 1993 إذ قال: «لم يعد من الممكن فصل الديموقراطية عن حقوق الإنسان، بل لقد أصبحت الديموقراطية المشروع السياسي الذي يندرج فيه ضمان حقوق الإنسان وحمايتها». أما على المستوى التنفيذي فإن الممارسة التطبيقية تظهر الكثير من الإيجابيات على الرغم من التحفّظ تجاه بعض المواقف التي تدعم توجّهات القوى الكبرى الفاعلة في النظام السياسي العالمي.

وحقوق الانسان في عناوينها الكبرى جملة قيم إنسانية حضارية تقوم على العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والسلام، وكما جاء في شرعتها: «إن الأشخاص كلّهم ولدوا أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميرًا، ويجب أن يتعاملوا مع بعضهم البعض بروح أخوية»

ونتيجة لتفاعل هذه العناوين التي تطرحها الشرعة مع التطور في مفاهيم الديموقراطية، ينصبّ الإهتمام العالمي على الإنسان بكل مكوّناته وأبعاده المادية والثقافية والإجتماعية، على اعتباره الهدف الأول الذي تعمل من أجله خطط التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة لإنماء العالم والتي توسّع مفهومها من المؤشّرات المادية والمستوى المعيشي العام وخدمات التعليم والصحة والإسكان، إلى توفير ضمان للحريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وخلق فرص الإبداع وتنشيط التواصل والإعلام، وتبادل الخبرات، والتنوّع الفكري والروحي، ومراعاة خصوصيات الشعوب في قيمها الحضارية وفي عاداتها وتقاليدها.

ا- التقاطع الإيجابي بين العولمة وحقوق الانسان

في خضم هذه النزعة الكونية المتمثّلة بهاتين الفلسفتين، أين أصبح الإنسان في حقوقه و في عولمته؟

تُطرح مجموعة من الأفكار التي تحتاج دائمًا إلى ممارسة سليمة بعيدة عن الاستئثار والسيطرة، منها:

1- الأرض ملك للإنسان دون تمييز بين عرق ولون ودين ومذهب ولغة. هذا يعني بعثًا للروح الإنسانية الواحدة الشاملة، وتأصيلاً لها في النفوس، وتكثيفًا للروح الخيّرة. ذلك أن الوحدة تقرّب الحضارات وتبعد عنها الصراعات. ومن الناحية التطبيقية لهذه الإيجابية تصبح ثروات الأرض حقًا لجميع أبناء الارض، ما يعني إفادة الدول الفقيرة التي تعاني أزمات الجوع والفقر والحرمان، من مساعدات الدول الغنية. هذا ما يتحقّق عمليًا فيما يعرف بإسم إيديولوجيا التنمية المستمرّة التي ترعاها الأمم المتحدة وتؤدّي من خلالها عملية إنماء واسعة تشمل الدول الفقيرة. ويعني أيضًا فرضَ نوع من النظام العالمي يحدّ من الهدر في الثروات الطبيعية على أنواعها، ما يُعوّض من التناقص المستمر في الغذاء أمام التزايد الهائل في إعداد البشر. كذلك يعني اعتماد التكنولوجيا الحديثة، ليس في أنظمة الإنتاج فحسب، بل في أنظمة الحماية والوقاية تجاه هدر الطبيعة والقضاء على البيئة.

2- إنفتاح إنساني عالمي يلغي الحدود الطبيعية والحدود البشرية والثقافية، فتتحوّل الأرض إلى قرية صغيرة في مفهوم الإتصالات والتواصل، وفي توزيع المعلومات والمعارف، أدّى ذلك إلى تعميم الحس العالمي بحقوق الانسان. وهذا ما يتحقّق إلى حد بعيد من خلال أنظمة الإتصال المعلوماتي والانترنت

وتطوّر وسائل الاعلام، أو من خلال التبادل الفكري بين قطاعات المعرفة الأكاديمية العالية، أو الذي يتحقّق من خلال المؤتمرات الدولية واللقاءات التي تهتم بسلامة الارض والحفاظ على البيئة، وحقوق المرأة، وحماية الطفولة، ومحاربة الإرهاب، والتنديد بالعنف، والحد من انتشار الأمراض والأوبئة، وتبادل الخبرات...

3- إستثمار القدرات البشرية إلى أقصى حدود، وفرز نوعي للإبداع الإنساني، أي فتح المجال للطاقات البشرية المتفوّقة كي تستثمر بشكل أفضل، ومنع الهدر في هذه الطاقات. فالنبوغ والتفوّق لن يكونا مقتصرين على الإنسان الذي يعيش في المجتمعات الثرية وحسب، بل هما حق لكل إنسان حتى في المجتمعات الفقيرة التي لا تتوافر فيها الظروف المناسبة لإظهار هذا الإبداع. وهذا ما يعرف بإسم ديموقراطية الثقافة التي تفرض حق التحصيل والإمكانية المادية وتوافر البنى الثقافية للجميع. وكلّها تضمن حقوق الإنسان الثقافية، وحق الإبداع والعمل وتكافؤ الفرص.

4- فتح الآفاق الثقافية وتفكيك العنصريات الضيقة وخلق ديموقرطية معرفية وفنية. وليس بعيدًا عن هذا الموضوع ما تحدّث عنه «ماسودا» أحد العلماء اليابانيين، الذي آمن بقدرة الإنسان الكاملة على تحقيق السلام العالمي من خلال دين يؤاخي بين البشر جميعًا فيعيشون في سلام معرفي، بعد أن تؤدّي تكنولوجيا المعلومات دورها في إحداث علاقة إنسانية تربط البشر بعضهم ببعض، وتجعلهم أكثر قدرة على توجيه مستقبلهم وتحقيق أهدافهم، وذلك بإلغاء الحواجز الثقافية، وأهمها اللغة، واستحداث لغة تفاهم مشتركة بين الجميع. وهذا وجه من وجوه عولمة الثقافة واللغة. وفي هذا المجال نفسه يقول البروفسور «ديفيد روثكوب» أن الثقافة تستخدم من قبل منظمي المجتمع، أي السياسيين ورجال الدين والأكاديميين وأقطاب العائلات، لفرض النظام والأعراف التي تتغيّر بتغيّر العصور، لكن ما لا

يعترف به أحد هو أن الثقافة تستخدم أيضًا لتبرير الحروب والفظاعات والسلوكيات اللاإنسانية. ويتابع : «إن كل هذه المآسي قد تجد لها حلاً في العولمة لأنها تسدّ الفجوات الثقافية وتؤمّن تعايش الشعوب المختلفة وتستند إلى فكرة التسامح» [3].

5- إن التطوّر التكنولوجي العالمي القائم على صناعات عملاقة كالكومبيوتر والالكترونيات والاتصالات والمعلوماتية سيرغم الأسواق المغلقة على الانفتاح، ذلك أن قواعد اللعبة الرأسمالية التقليدية المرتكزة على امتلاك الأشياء وصناعتها قد تغيّرت لمصلحة ركيزة إقتصادية جديدة تعطي للإنسان قيمته الفعلية وهي المعرفة. فالابداع لم يعد في النجاح فحسب بل في تحقيق التفوّق المعرفي.

فالعولمة من هذا المنظار هي تأمين مساحات أوسع للحرية محليًا وإقليميًا ودوليًا، وذلك بإرادة إنسانية شاملة، تتضامن لتحقيق هذه الحريات وللتعاون الدولي، كما أنها تحقّق قوة ردع سياسية وإنسانية ضامنة لها، وصهر الإنسان في نظرة شمولية تتخطّى الحدود الضيّقة المقيّدة.

II- التقاطع السلبي بين العولمة وحقوق الانسان

أما في الوجوه السلبية التي تثير الحذر حتى التشاؤم، فالمشكلة تتجسّد في تطبيق العولمة واقعيًا. المشكلة هي في عدم أخذ الطروحات الإيجابية من زواياها الجدية التي تحمي حقوق الانسان أينما وجد على هذا الكوكب. فالإحصاءات والوقائع تتّهم هذا النظام الجديد بضرب حقوق الإنسان وتغليب المصالح المادية للقوى المتسلّطة على أي اعتبار آخر. ولعلّ في قول الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس غالي، توضيحًا لهذا الحذر. يقول: «أعجب لهذا النظام العالمي الجديد الذي سيحوّل العالم إلى مجموعة

3- ملف العولمة، إشكالية الواقع وأسئلة المستقبل، العدد 11، المرجع السابق

دويلات فقيرة وقلة من الاغنياء». ولعله قد بنى توقّعاته هذه على الممارسات العدوانية التي تنفّذها الدول المتسلّطة على الدول الصغيرة الضعيفة والفقيرة، أو على انعدام العدالة في المفهوم السياسي الدولي. ولعل ما تعانيه البلدان العربية في قضية فلسطين وفي التسلّط الاجنبي على خيراتها هو البرهان القاطع لهذه العولمة المخيفة.

أما أبرز السلبيات التي أصابت الواقع الإنساني من جرّاء إنشاء العولمة فهي الآتية:

1- إنقسام العالم إلى مجتمعات شديدة الثراء تتحقّق فيها إلى حد كبير مقوّمات حقوق الانسان، ومجتمعات أخرى بالغة الفقر، يعاني الناس فيها فقدان الأسس الأولية للعيش، كالطعام والسكن والعلم والإستشفاء، فكيف بالحقوق الأخرى، كالحرية والعدالة والمساواة والثقافة وفرص الانتاج والابداع؟ إن إحصاءات الأمم المتحدة تشير إلى ارتفاع كبير في نسبة الفقراء والعاطلين عن العمل في السنوات الأخيرة (أكثر من مليار وثلاثة ملايين نسمة)

2- إستباحة حقوق الإنسان باستباحة التصرّف بالبشر وكأنهم وقود لتنفيذ مفاهيم العولمة. يقول «والتر مايسون» أحد أبرز الناشطين من أجل حقوق الانسان في الولايات المتحدة: «إن النظام العالمي الجديد ليس بحاجة إلى هؤلاء الذين يعيشون في دول العالم الثالث». أما السبب وراء هذه اللامبالاة بالعالم الثالث فيعود إلى النظرة الاقتصادية المحض التي تعتبر الانسان رقمًا مستهلكًا، ترتفع قيمته بارتفاع قدرته على الشراء وتغذية صناديق المال الكبرى. فكأن العالم هنا مكان للتسويق والاستهلاك، وما سوى ذلك فلا أهمية له. ويرى بعض المحلّلين أن العولمة غزو جديد للأرض يشبه زمن الاستعمار، لكن الفرق بين الأمس واليوم هو أن الدول كانت الطرف

الأساسي في السيطرة الاستعمارية، أما اليوم فقد أصبحت المؤسّسات الإقتصادية والتكتّلات المالية والمجموعات الصناعية هي المستعمر الذي أوجد، ولأول مرة، أسيادًا قلّة يملكون أقوى نفوذ.

3- إن التجميع النوعي للطاقات البشرية في الدول الثرية واستقطاب الأدمغة، على ما فيه من الإيجابيات أحيانًا، من أخطر القضايا التي تعانيها الدول النامية، فهجرة الأدمغة الناتجة عن عدم توافر فرص العمل في هذه الدول يعيق برامج التنمية فيها، ويحدّ من قدرة التخلّص السريع من التخلّف. وقد رأى الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي أنان» ظاهرة التخلّف هذه في مجال التقنية إذ قال: « إن الفجوة التقنية بين الدول الغنية والفقيرة تتسع، مع أن جهودًا كثيرة بذلت لمساعدة الدول النامية على دخول الاقتصاد العالمي، عدد من الناس ما زالوا منفصلين عن المجتمع العالمي الذي أصبح أكثر تشابكًا» [4] .

4- الاحتكار الاقتصادي المعولم جعل الاقتصاد العالمي يتحوّل من الرأسمال الفردي إلى نظام المجمعات الكبرى. ففي الستينات من القرن الماضي كان عدد الشركات المتعدّدة الجنسيات ستة آلاف شركة، وقد أصبح في السنوات الأخيرة ما يزيد على سبعة وثلاثين ألف شركة تتمركز بنسبة 85% في الولايات المتحدة الاميركية. وهذا النوع من الاحتكار الاقتصادي يحوّل العالم إلى سوق واحدة تذوب فيها الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية، وتعجز فيها الدول الفقيرة عن المنافسة وحماية إنتاجها الوطني. ومشكلات الدول الاسيوية الاقتصادية التي ظهرت في السنوات الأخيرة ليست بعيدة عن هذا الواقع. ومن نتيجة هذه الاحتكارات أيضًا، تتم عملية بيع كبيرة للأراضي في الدول الفقيرة. أما الشاري فهي الشركات الصناعية الكبرى

4- جريدة النهار 19 حزيران 2002

التي تستعمل هذه المساحات لطمر النفايات الصناعية، أو لإنشاء مجمعات صناعية عملاقة، لا تستفيد منها شعوب الدول الفقيرة التي أوقعتها الأمية في عجز تكنولوجي يحدّ من طاقاتها الإنتاجية البشرية. والأكثر خطرًا من ذلك أن البيئة في هذه الدول تتعرّض لتدمير فعلي قاتل. يؤكّد كتاب: «أحلام عولمية» للكاتبين «ريتشارد بارنت وجان كافاناغ»: «إن عشرات السلع الغذائية الفاسدة التي تنتجها الشركات الاحتكارية، والتي ترفضها المجتمعات الغنية، تصدّر إلى اسواق العالم الثالث». وأمام هذا الواقع يقول «أوليفييه دولفون» « في كتابه «العولمة 1997» : « إنها جحيم يقود العالم إلى الكارثة»

5- على الصعيد الثقافي يبدو أن التجانس بين أطراف الثقافات لا يسير بالسرعة نفسها كما في الاقتصاد، فما نشهده من تبادل ثقافي يبقى سطحيًا أمام الخصوصيات الوجدانية للشعوب التي تشكّل العمق الروحي الأقل ديناميكية في التحرّك والصيرورة. وهذا يعني صراعًا حتميًا بين الثقافات سيؤدّي إلى تضعضع قيمة الإنسان وإلى الخلل في روحية حقّه في الإيمان والمعتقد. فالهوية الثقافية مبنيّة على اللغة والدين والعرق، وهي الهوية الخاصة الأكثر ثباتًا التي تتكوّن منها روابط الثقة والتضامن بين الأفراد، ورجال الأعمال والمستثمرون قلّما يعترفون بهذا الجانب الخطير من حياة الشعوب. والملاحظ هنا أن المشكلة لا تقتصر على الدول الفقيرة فحسب بل إنها مشكلة الدول الأوروبية أيضًا، إذ أن فرنسا مثلاً تشكو من خطورة «الغزو الثقافي الاميركي ومطاردته للفرنكوفونية في جميع مناطق العالم» كما أعلن ذلك عدد من المسؤولين الفرنسيين. أما فقدان الخصوصيات الثقافية فإنه سيؤدّي إلى ظهور وجه حضاري واحد ذي بعد ثقافي أحادي لا مجال فيه للحرية والاختيار، فتفقد الإنسانية ميزة مهمّة وهي التعدّدية الحضارية لتصبح مشدودة بكل عناصرها المادية والروحية إلى نقطة الاستقطاب الأقوى. ولعل التقهقر الذي يصيب لغات العالم المحلية، ويصيب الثقافات الوطنية هو أبرز مظهر لهذه الحالة التي تعانيها الإنسانية في عالمنا اليوم.

ونتيجة لهذا التقاطع بين العولمة وحقوق الانسان، إنقسم العالم إلى موقفين متعارضين متصارعين حتى العنف أحيانًا. وهذا ما نشهده في التظاهرات العالمية التي ترفع شعار العدائية للعولمة وللدول الكبرى وبشكل خاص للولايات المتحدة الأميركية التي تأتي على رأس النظام الكوني الجديد. من هنا فإن الدول الكبرى تسعى إلى تدعيم مواقفها وتوجّهاتها المادية بتوجّهات ثقافية روحية تعمل على تثبيت ركائز العولمة. وهذا يعني حتمية التلازم بين العولمة والثقافة على مختلف جذورها وتفرعّاتها.

حتمية التلازم بين العولمة والثقافة

ركزت الأبحاث والدراسات على تلازم استراتيجي بين العناصر الاقتصادية والثقافية في توجّهات السيطرة على العالم، إلى درجة «أنه لا يمكن الفصل بينهما، إن لم نقل أنهما يشكّلان وجهين لعملة واحدة. فكل واحد يقدّم تبريرًا لوجود الآخر بهدف منحه شرعية قيامه. وتمكُّن هذين العاملين من الهيمنة على العالم اليوم، ساهم في تثبيته تدخّل الإبداع التكنولوجي ووسائله الإعلامية، فأثّرا بشكل أو بآخر في آليات العمل السياسي»[5]، لذلك تتصاعد الحوارات حول متطلّبات العلم الحديث ودوره في تكوين شخصية المتعلّم والمثقّف المتفاعلة مع واقع العصر، في ظلّ التطوّر المتسارع لإنتاج المعرفة وتوزيعها وتحويلها إلى طاقة فاعلة في ثورة العالم التكنولوجية، وفي انفتاحه وتواصله، وسهولة إنتقال الإنسان عبر الكون، بل في تحوّل إيديولوجية المعرفة من التنظير إلى التطبيق في الحاجات العملية، واعتماد النبوغ في المهارات العقلية، وإحلالها مكان المهارات البدنية التي شكّلت قاعدة النجاح في الثورة الصناعية. في هذا المجال يعلّق «ليستر تارو» أهمية

5- سويم العز، العولمة والتبعية والسيادة ودور الثقافة في اعادة الاستعمار، ملف العولمة، المرجع السابق ص: 48

كبرى على العلم في موضوع التحذير من الأخذ الكامل بالعولمة والانخراط فيها عشوائيًا فيقول: «لا بد من إيلاء البحث العلمي أهمية خاصة، وإعداد الكوادر الكفوءة والعمالة الماهرة لأن مهارات الأيدي العاملة في سبيلها إلى أن تصبح سلاح التنافس الرئيسي في القرن الحادي والعشرين» [6] فإذا كانت العولمة تهدف إلى إبقاء الأصلح في المجالات الإقتصادية على طريقة نظرية داروين في الكائنات، فإنها تسعى في مجالي العلم والثقافة إلى الغاية نفسها، إما بطريقة متعمّدة ومخطط لها في الاصل، وأما بطريقة لا شعورية خاضعة لحالة التماهي بالأقوى والأفضل التي تصيب الشعوب المتخلّفة والضعيفة والتائقة إلى إثبات وجودها في حركة الوجود الكوني، وهذا ما يحقّقه الإعلام الموجّه في معظمه، والذي يُوظّف للاختراق الثقافي، واستعمار العقول وربط المثقّفين بدائرة محدودة هي «دائرة التسيير» التي تصرف العقل عن أي شيء يقع خارجها، وتجعل منه عقلاً أداتيًا محضًا. [7]

دور المثقفين

وهنا لا بد من التساؤل حول دور المثقّفين. في الحقيقة، إن الجميع يتطلّع إلى المستقبل الأفضل ويسعى إلى الكمال في جميع الأمور، والمثقّفون لا يبخلون بالتنظيرات المثالية القيّمة، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن بين التنظير والواقع فجوات كثيرة ومطبّات خطيرة، فلا يكفي أن تطرح القضايا من مثاليات بعيدة عن الواقع يعجز المثقّفون أنفسهم عن تحقيقها أو المساهمة فيها، أو يتهرّبون من تنفيذها مكتفين بطرح النظريات والتصوّرات. فالتعليم والتربية والثقافة معادلة واحدة، إذا لم تتحوّل ، في عصرنا هذا ، إلى حقائق ملموسة ويومية، عجز المجتمع عن اللحاق بالتسارع المخيف الذي

6- حميدي العبدالله، العولمة بين حاجات التطور وفرص التكافؤ بين الدول، ملف العولمة، المرجع السابق.

7- محمد عابد الجابري، العولمة خيار أم رفض ملف العولمة، المرجع السابق.

تتدفّق من خلاله التكنولوجيا وحاجات السوق نحو فرض نفسها على ميادين المعرفة والعمل معًا. فكم من داعية إلى الحوار تنظيرًا هو بعيد عن الحوار عمليًا، وقد سبقه قطار الواقع بمسافات بعيدة وجعله على هامش الإنتظار يستقوي بالادعاءات والتهجّمات والاتهامات دون أن يحقّق أية إيجابية في مسيرة التطوير وفي مواجهة تحديات العولمة بالعقلانية الواعية. والاقرار بدور الثقافة في تركيز دعائم العولمة وقوة سيطرتها مسؤولية جديدة أمام المثقّف لكي يقف في المواجهة العملية التطبيقية ولا يكتفي بالخطب الرنانة المنبرية. ولعلّ الخطوة الأولى في ذلك هو الاعتراف بأن العولمة لن تقوى على خصوصيته ضمن إطار تطويري يشارك هو فيه، وليس ضمن حالة من الخوف والتردّد. فلا يكفي أن يوجه المثقّفون الاتهام للعولمة بكونها أداة للقضاء على مقوّمات تراثهم وحضارتهم، ثم يشاهدون مسيرتها في صيرورتها التاريخية الحضارية من دون أن يتحرّكوا لمواجهتها إيجابًا. عليهم أن يحدثوا إطارًا عمليًا تتوحّد فيه جهودهم لكي يواجهوا الحقيقة بعقل منفتح، يساعدهم على إحداث تغيّر جذري في بنية الفكر ويؤدّي بهم إلى نهج جديد قائم على التعاون محليًا وإقليميًا ودوليًا، لكي يحافظوا على دورهم في مسيرة العصر. هذا التعاون يتحقّق من خلال توثيق ارتباطهم بالعالم «وفقًا للمواثيق والمعاهدات والعهود والاتفاقات الدولية، وهي التي تقلّل من عنفوان الصدمات العاتية التي تهز استقرار هويات الشعوب، وتضعف من تأثير العولمة على الهوية الثقافية والحضارية. ومن خلال العمل الثقافي الدولي الذي يثري التنوّع الثقافي، ويوسّع قاعدته ليشمل العالم كله، و يمكّن الإرادة الدولية من توجيه العولمة صوب مسائل العلم والمعرفة والتكنولوجيا ليغلب الجانب العلمي والثقافي على الجانب الإقتصادي والسياسي»[8].

8-د. عبد العزيز التويجري، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، ملف العولمة المرجع السابق ص: 132

محاولة الشعوب للحفاظ على كياناتها وثقافاتها وخصوصياتها

إن المحاولات التي تسعى شعوب العالم إلى وضعها في مواجهة العولمة ترتكز على الدعوة إلى التمسّك بالثقافات الخاصة بها. ولعل أهم ما يتأصل في نفوس الشعوب وفي وجداناتهم هي عناصر حضاراتهم التي تشكّل تاريخًا متجذّرًا في النفوس وفي مظاهر الكيان الوجودي لهذه الشعوب، كالدين واللغة والمعتقدات والعادات والتقاليد. وهذه العناصر هي مكوّنات روحية أساسية في حياة الشعوب تختلف عن العلوم الدخيلة التي تحملها حضارة التكنولوجيا التي تجتاح العالم بحيث يصعب على الإنسان أن يقف في مواجهة الاغراءات الاعلامية التي تدخل قسرًا إلى منزله وإلى خصوصية حياته. إن محاولات التمسّك بالثقافات الخاصة تشكّل النقطة الأساسية في التصادم بين العولمة والشعوب.

الصراع بدلاً من الحوار

عند هذه الحدود من التفاعل والتجاذب بين النظام العالمي الجديد وحضارات الشعوب تبرز نقاط الخلاف وكأنها هي العنوان الرئيس الذي يواجه متطلّبات المعرفة العلمية والثقافية في المستقبل. فالدول القوية التي تمتلك قدرات هائلة مالية واقتصادية وسياسية وعسكرية، تجد نفسها في مركز السلطة الكونية التي لا تقف عند حدود كياناتها الذاتية الجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بل تتعدّى ذلك لتفرض نفوذها وسياستها وتوجّهاتها على العالم، حتى وإن كانت تلك التوجّهات لا تتوافق مع مصير الدول الصغيرة وشعوبها، أو مع معتقداتها ومذاهبها وتقاليدها، وهي بالتالي تتحكّم بالقرار الدولي، وتكيّف مفاهيم الديموقراطية بما يتناسب مع سياسة السيطرة التي تحقّق مصالحها. ونتيجة لهذه الفوقية تشعر الشعوب المستضعفة بالغبن والظلم والعدائية، ولا تجد مجالاً للحوار. فالقوي ينظّم الحوار مراعيًا مصالحه

بالدرجة الأولى، وليس بما يتوافق مع الحقيقة والقانون الطبيعي والعدالة. وهذا التعامل يؤدّي إلى تعميق الهوة بين الشعوب، ويعيد العالم إلى نظامين متصارعين غير معلنين. الأول هو سلطة الأقوياء والثاني هو القوى غير المنظورة النابعة من رفض المغلوب على أمره، التي تعمل لتدمير أولئك الأقوياء. ولعلّ الإرهاب الدولي الذي يهدّد الإستقرار العالمي هو النتيجة العملية لرفض سلطة العولمة القاهرة، بل هو مظهر لحرب كونية رابعة تأتي بعد الحرب الباردة التي سيطرت في القرن الماضي.

العودة إلى صراع الحضارات

إن نتائج هذه الحروب الجديدة سيكون تأثيرها سلبًا على الإنسان، ماديًا وحضاريًا، وسوف تستعمل فيها أسلحة متطوّرة ومتنوّعة مدمّرة، تعيد إلى ذاكرة التاريخ الصراعات الطويلة التي قامت قديمًا بين الحضارات وأدّت إلى الاجتياحات شرقًا وغربًا، وإلى تخريب الممالك والامبراطوريات والمعالم والمدن والشعوب. وصراع الحضارات لا يقف عند حدود التدمير المادي بل يتعدّاه إلى صراع الثقافات الذي يتمظهر بالاقتتال الديني، والتنازع بين الاثنيات والأعراق واللغات. والنظام العالمي الجديد الذي يدعو في روحية مبادئه إلى استثمار خيرات الارض وتعميم هذه الخيرات على البشرية جمعاء، هذا النظام سيصل إلى حالة من عدم الاستقرار، وسيحمل حروبًا متواصلة لا يمكن تقدير نتائجها السلبية.

التعليم والثقافة وجهان للحلول

إن موضوعات الصراع الكوني ترتكز مستقبلاً على نزاعات دينية وعرقية وإثنية وثقافية، ولن تشمل مواد العلم المادي. فالتكنولوجيا التي تجتاح العالم تحمل في ذاتها عنصرين متناقضين، الأوّل توحيد للشعوب من خلال

المعرفة، والثاني تمزيق للثقافات من خلال تدمير ذاتيّتها. فلا خلاف جذري على العلم في المطلق لأنه نتاج العقل. ولا خلاف حول ما يقدّمه من معارف للشعوب في أية منطقة من الأرض. ومادة العلم تبقى هي نفسها، لأن الشعوب تسعى إلى تأمين حاجاتها ومستلزمات تطوّرها المادي دون النظر إلى مصادر إنتاج هذه التكنولوجيا. وهي لن تتوقّف عند حدود التخلّف وعدم السير في التطوّر العلمي. لذلك فإن القضايا الخلافية بين الشعوب تتركّز على النواحي الثقافية فحسب وهي المواد التي تقدّمها العلوم الانسانية.

وفي هذا المجال تبرز إيديولوجيا العلم في المفهوم المعاصر. فالعلم لم يعد تنظيرًا ومتعة عقلية ونفسية، ولم يعد الهدف منه تحصيل المعرفة المطلقة فحسب، بل أصبح يتّجه نحو النفعية والإنتاج والجودة بشكل أساسي، فلا جدوى من معرفة لا تعطي صاحبها تمايزًا في قدرته على العمل وتحسين أفضل الظروف المعيشية له، خصوصًا مع الإنفتاح الكوني على استقطاب الأدمغة النابغة. ومجالات العمل أصبحت سوقًا مفتوحة للمتفوّقين. أما التحصيل العلمي العادي التقليدي فنطاقه محدود، و يؤدّي في الغالب إلى البطالة.

من هنا يأتي دور الجامعات في هذه المعادلة، مكمّلا لهذه الإيديولوجيا التعليمية الجديدة. فالأدب والفن والتربية والبيئة وحقوق الإنسان والديموقراطية وسائر العلوم الإنسانية هي مسلّمات أساسية في تطبيق نظام العولمة، حتى وإن كانت هذه العولمة مصبوغة بطابع المال والاقتصاد.

دور التعليم والتربية

إنطلاقًا من هذا الدور الخطير للعلم والثقافة تتكاثر الأسئلة حول ماهية التعلّم وأهداف التربية، وحدود الجودة في التحصيل العلمي الجيد لكي

يصبح الطالب المتخصّص منتجًا، فلا يضيّع نفسه ويهدر وقته وطاقته خارج مجالات إختصاصه، أو يصير عالة على المجتمع الذي أسهم في تعليمه وتربيته. وفي نطاق ربط التربية والعلم بالعولمة تطرح قضايا أساسية تبدأ بمقدرة المتعلّم على قبول تحديات العولمة ومتطلّباتها. فالعالم قد تحوّل إلى سوق واحدة ليس لاستهلاك البضائع والسلع التي تنتجها الدول الصناعية، وتتحكّم بها الشركات العملاقة فحسب، بل لأن فلسفة «سوقنة» العالم، أي جعل العالم كله سوقًا واحدة، تقضي باستقطاب الأدمغة إلى مراكز الإنتاج العالمية، بهدف الاستفادة من خصائص التفوّق التي تتميّز بها هذه الطاقة البشرية المبدعة. من هنا يتركّز الإهتمام على سوق العمل الذي يجذب الطاقة المتعلّمة، في الدول المتطوّرة، فتخسر الدول النامية والفقيرة أبناءها المتعلّمين، وبالتالي تخسر قدرتها على المزاحمة، أو الوقوف في وجه التيار المتنامي للعولمة. فالشباب الجامعيون المهاجرون من بلدانهم يزداد عددهم سنة بعد اخرى. وفي هذا المجال تشير الاحصاءات إلى أن نسبة الجامعيين اللبنانيين الذين هاجروا في أواخر القرن الماضي وعلى مدى تسع عشرة سنة، هي 32 بالمئة من عدد المهاجرين، بينما تعادل نسبة الجامعيين المقيمين 4,22 بالمئة من عدد السكان المقيمين[9]. يعني أن الجامعيين المهاجرين يزيد عددهم على 233000 مقابل الجامعيين المستقرين وعددهم 880000. وهذه هي صورة عن النزف الديموغرافي للأدمغة والمتعلّمين الذي يعانيه واحد من البلدان العربية حيث يشكل التعليم فيه النسبة الاعلى، أي 7,93 بالمئة.

كذلك فإن هناك توجّهًا جديدًا في مجال التعليم الجامعي للعلوم والهندسة في الغرب مبني على فلسفة جديدة نابعة من الحاجة إلى التعامل مع التكنولوجيا العالية التقنية. هذه التكنولوجيا فرضت مجموعة من المهارات

9- جريدة السفير، بيروت آذار 2000

الجديدة على العاملين فيها، مثل المهارات الإدارية والمالية والقانونية واللغوية والعلاقات العامة إضافة إلى المهارات المرتبطة مباشرة بمادة الاختصاص، وقد أدّت هذه التوجّهات إلى إعادة النظر في أساليب التعليم التقليدية فيما يختص بالتأهيل والمهارة، كما أضيف إليها مفهوم آخر يتعلّق بالمردود الإنتاجي أو الحصيلة النهائية للمتعلّم من المنهج التعليمي. من هنا يقترح تقرير الأونسكو أربعة مبادىء للتربية للقرن الواحد والعشرين وهي:

- التعلّم للمعرفة.
- التعلّم للعمل.
- التعلّم للتعايش معًا.
- التعلّم من أجل البحث في الذات وتقبّل القيم العالمية.

وهكذا تتأكّد أهمية المهارات التجريبية التي تحدّد علاقة المتعلّم بالمجموعة التي يتعامل معها، بشرية كانت أم آلية تقنية مثل تبادل المعلومات والخبرات، وحلّ المشكلات الذاتية للعمل أو حل المشكلات المتعلّقة بالبيئة التي يعمل فيها، ومقدار تجاوبه مع الصدمات الحضارية التي تولّدها التحوّلات المستمرّة في البرمجة المعلوماتية وأساليب استخدامها، والخدمات التي تنتج عنها. وقد فرض هذا الواقع على الإدارات الجامعية في الدول الصناعية إعداد برامج متغيّرة باستمرار لكي تتمكّن من مسايرة التحوّلات العلمية، لذلك فإن التوجّه نحو التعاون الدولي في مجال العلوم وتبادل الخبرات يشكّل، خصوصًا في أوروبا، نهجًا جديدًا إذ أن كثيرًا من الدروس الجامعية تتمّ « بالتعاون بين عدّة بلدان و مجموعة من الجامعات»[10]

أما التساؤلات التي يطرحها واقع الحال في مجال العلم والتأقلم مع توجهات

10- د. نجاح كاظم، «توجه جديد في التعليم»، مجلة الرأي 2003/8/11 ، العدد 9022

العولمة فهي الآتية:
- أهمية العلم في الحياة المعاصرة.
- تأثير المسعى العلمي في دعم الانتاج.
- إسهام العلم في حل مشكلات المجتمع.
- تأثير المجتمع على تقدّم العلم.
- مستلزمات اللحاق بالثورة العلمية.
- الامكانات الابداعية القادرة على تحويل العلم من المحتوى المعرفي الصرف إلى الإنتاج الفعلي.
- إعادة صياغة للمناهج التعليمية والتربوية بهدف الاستغناء عن التلقين والحفظ واعتماد الفكر الحر المستقل والحوار البناء.
- إستخلاص العبر التي تؤمّن نتائج مفيدة من تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المضطرد في قطاعات الانتاج وتأكيد خصوصية المجتمع وانتمائه إلى محيطه.
- التركيز على قيمة الفرد وحريته وسعادته وتأكيد حتمية التطوّر والتغيير.
- إكتساب المهارات المناسبة للإنتاج، والقدرة على استخدام الأسلوب العلمي في حل مشكلات الحياة اليومية.
- التوازن بين المتخرّجين من الجامعات وسوق العمل المحلية والخارجية، ويتحقّق ذلك من خلال تنويع الاختصاصات وتطويرها وجعلها تتنامى مع متطلّبات التكنولوجيا المتسارعة.
- التركيز على أهمية التفوّق والابداع والتمايز في صفوف المتخرّجين، طالبي العمل، وذلك لخرق أسواق العمل وفرض قدراتهم ونبوغهم، ومواجهة تحديات العولمة.

دور الجامعات في الحوار الحضارة

من هنا يبرز دور الجامعات في بثّ روح حوارية تعاونية، تستند على توجيه

علمي راق. فالجامعات التي تستقطب مجتمع الشباب الذين سيشكّلون في المستقبل النخبة المثقّفة، و القيادية، و المعرفية، و التربوية، أي النخبة المنتجة، من الطبيعي أن يكون لهم الدور الفاعل والمؤثّر في حركة الحوار العالمي، وفي تكوين حضارة جديدة، منفتحة ومتفاعلة إيجابًا مع خصوصيات الآخرين. ولا يكفي أن يكون الحوار عبر العلم المادي فحسب، بل إن الحوار يتطلّب برنامجًا شاملاً يؤمّن لغة جديدة للتخاطب بالوسائل شتى: عبر الاعلام أو بالاتصال المباشر. والانطلاقة الأولى لمثل هذه الحوارات تقتضي معرفة أساسية بخصوصيات الشعوب، ومعرفة بتاريخها وحضاراتها وعقائدها ومعتقداتها وعاداتها وتقاليدها وفنونها وآدابها. ولكي تتوافر المعرفة، تبدو الحاجة الملحة إلى إنشاء مراكز للحوار الإنساني في الجامعات. على أن تتضمّن هذه المراكز مجموعة من الدراسات والمقرّرات الأكاديمية الخاصة بالحوار الإنساني، كما تكون هذه المقرّرات التعليمية مادة إلزامية في جميع الإختصاصات التي تقدّمها الجامعات. وتلحق بهذه المراكز مكتبات ووثائق تاريخية وجغرافية وبيئية وفنية وأدبية واجتماعية شاملة، تسهم في المعرفة والانفتاح على الاخرين.

والتعرف بهذه الجوانب من حياة الشعوب يزيل الحواجز النفسية التي يقيمها الجهل بين البشر وتثبّتها السياسات والمصالح الاقتصادية، والنزعات الاستبدادية. فالشعوب عندما تتقابل وجهًا لوجه وتتحاور، تكتشف النواحي الانسانية الكامنة في أعماقها، وتتمكّن من الخطاب الحواري، وتغلّبه على الخطاب التصادمي أو الصراعي.

إن إنشاء مراكز للحوار الحضاري الكوني هو مهمة أساسية في الجامعات، تعيد إلى العلوم الانسانية مكانتها وسط ضغوط العلوم المادية، والتأثير الذي تتركه التكنولوجيات على العقول والنفوس. ومثل هذه المراكز تثبت أن العلم في المواد الانسانية لن يكون مجرّدًا عن أهداف خدماتية رديفة للمواد

العلمية التي يتطلّبها العصر المادي. فحقوق الإنسان والبيئة والديموقراطية والفنون والثقافة أصبحت اليوم عناصر أساسية في مفاهيم التنمية المستدامة التي ترعاها الأمم المتحدة، من أجل تحقيق إنماء متوازن في العالم، خصوصًا وأن الهوة تزداد اتساعًا بين العالمين الغني والفقير. وقد أثبتت الوقائع مدى الضرر الكبير الذي يحدثه التخلّف في المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الاستبدادية التي لا تراعي شرعة حقوق الإنسان ولا تطبّق العدالة الاجتماعية، ولا تحقّق لشعوبها المساواة والفرص المتعادلة للعيش الكريم، و تحصيل العلم والثقافة.

كيفية التعاون بين الجامعات

إن التعاون بين الجامعات أصبح اليوم ضرورة ملحّة على جميع المستويات الإدارية والأكاديمية والانسانية والحضارية. فتبادل الخبرات يؤدّي إلى عملية تطوير مشتركة تسهم فيها العقول المفكّرة والمنتجة من عدة مجتمعات بشرية. والرؤية الكونية الجديدة تقضي حكمًا بهذه النزعة التعاونية. غير أن هذا التبادل وإن تحقّق بشكل طبيعي، تطويري، في مجالات العلوم المادية فإنه يبقى ناقصًا إذا لم ترافقه حركة تبادل على المستويات الانسانية النخبوية ثقافيًا.

وهذا التعاون لم يعد مشكلة صعبة في زمن التواصل الكوني السريع الذي يتعمّم على العالم ، عبر شبكات الاتصال الإلكترونية التي تغطي أرجاء الكون. فيكفي أن تبادر الجامعات وكليّاتها إلى تطوير ذاتي في أول الأمر، بتجهيز أقسامها وفروعها ومكتباتها ومختبراتها، وبتحديث برامجها. ثم بربط مراكز المعرفة فيها بمراكز المعرفة في الجامعات الأخرى حتى تكون قد هيّأت المناخات المناسبة لإنشاء مراكز للحوار العالمي، وبدأت بالخطوات الأولى الأساسية لهذا الحوار.

أما الخطوات العملية التي تلي التطوير الذاتي داخل الجامعات، فتقضي بنقل الحوار إلى خارج نطاق كل جامعة. فالشباب المتعلّم والمثقّف هو المؤهّل طاقةً، واستعدادًا فكريًا ونفسيًا وجسديًا وعمليًا، لتشكيل كتلة بشرية فاعلة تسعى لإيجاد إيديولوجية كونية جديدة تهدف إلى تحقيق روحية التفاهم والتعاون بدلاً من روحية الصراع والاقتتال. غير أن هذه الطاقة تبقى بحاجة إلى التوجيه والقيادة والارشاد لكي تسلك في السبل القويمة المؤدّية إلى الغاية المنشودة.

أما عملية الإتصال عبر المراكز المعرفية التي نشأت في الجامعات فإنها تستكمل بخطط عملية أخرى، تتحقق بلقاءات مباشرة بين مجموعات طلابية مختلفة الأجناس والثقافات، في إطار برنامج شمولي تعدّه هيئات خاصة في الجامعات المتعاونة، و يقضي هذا البرنامج بتبادل الخبرات والزيارات السنوية واللقاءات الدورية المخصّصة للحوار الحضاري الإنساني.
إن العمل الجامعي التربوي على هذه المستويات الحضارية يحتاج إلى قناعة تامة بالقيمة الأساسية للإنسان روحيًا وفكريًا، كما يحتاج إلى النضال والتضحيات والمثابرة، ولكن النتائج الايجابية المتوقّع تحصيلها من حوار الحضارات تستحقّ الجهد الكبير، خصوصًا من قبل المفكّرين والنخبة الذين يعانون مشكلات الكون في ضمائرهم ووجداناتهم وأمانيهم أكثر مما تعانيها الفئات البشرية الأخرى.

العرب بين العولمة وحقوق الانسان

في طرح موضوع الواقع العربي لا بد لنا من العودة إلى العولمة وحقوق الإنسان وانعكاسات هذه الإيديولوجيات الحضارية على مجتمعاتنا. إن العالم العربي يشكّل حقلاً إستقطابيًا خطيرًا لتحقيق العولمة في ظل تطبيقات ناقصة وغير ناضجة لحقوق الانسان. فهذا العالم غني بالثروات الطبيعية

التي تحاول العولمة استثمارها بأي ثمن: السلم أو الحرب، التحالفات والمعاهدات، الترهيب العسكري والتخويف وما ينتج عنهما من أساليب الحماية المصطنعة.

فعلى مستوى حقوق الانسان، شكّلت الجامعة العربية منذ تأسيسها روحية قومية دولية تنزع إلى الفكر الشمولي، فميثاقها يقول بصراحة: إنها منظّمة تجمع بين «دول أعضاء» وليست على مستوى الشعوب فحسب. غير أن هذا الميثاق لم يشر إلى حقوق الإنسان كما هو في المفهوم الدولي. ولعل ذلك عائد إلى خصوصيات مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية وبالواقع العربي في ظل الاستعمار آنذاك. غير أن التطوّر الذي تحقّق في النصف الثاني من القرن الماضي قد دفع بالجامعة العربية إلى إنشاء «لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية» وذلك بتاريخ 3 أيلول/سيبتمبر 1968 تحمل القرار رقم 2443 . وقد دعت الأمانة العامة للجامعة إلى عقد مؤتمر عربي إقليمي لحقوق الإنسان في بيروت بتاريخ 10/2 كانون الأول/أكتوبر 1968 ، صدر عنه بيان يؤكّد دعم العمل العربي المشترك في مجال حقوق الانسان. وفي منتصف الثمانينات، توسّع نطاق العمل العربي في هذا المجال أمام تنامي حركات إنسانية داخلية ومؤثّرات خارجية. وفي العام 1994، أقرّ مجلس الجامعة العربية مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان (القرار رقم 5473). واللافت في هذا الإقرار ما يلي: «تأكيد حق الشعوب جميعًا في تقرير مصيرها وفي السيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وإن العنصرية والصهيونية وكذلك الاحتلال والسيطرة الأجنبية تمثّل تحديًا صارخًا للكرامة الإنسانية وعائقًا يحول دون التمتّع بالحقوق والحريات الاساسية الفردية والجماعية».

إن الإشارة الصريحة إلى حق الشعوب في السيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية تخفي في طياتها خيوطًا تربطها بمفهوم العولمة الأساسي، وهو

الباب الاقتصادي، وتوزيع الثروات على العالم خصوصًا وأن تاريخ صدورها قد سبقته الطروحات الجديدة للنظام العالمي الحديث المبني على مفاهيم العولمة. أما فيما يختص بالممارسة الديموقراطية فالحديث يطول هنا، ذلك لأن التطبيق غالبًا ما يظهر هشاشة التشريعات عندما يتحوّل الأمر إلى التنفيذ، ليس في البلاد العربية فحسب، بل لدى جميع الدول، حتى تلك التي تعتبر نفسها راعية للديموقراطية ورائدة في تطبيقها.

وانطلاقًا من مفاهيم حقوق الإنسان والمحاولات التي تقوم بها البلاد العربية في المجالات التعليمية والابداعية والثقافية تظهر أمامنا وقائع غير مشجّعة تحتاج إلى جهود كبيرة لإحداث التغيير الحضاري المناسب. فإذا كانت المجتمعات المتطوّرة علميًا وتكنولوجيًا، وهي تنتج التكنولوجيا ونظم التعليم المرتبطة بها تعاني صعوبات كثيرة فكيف إذًا بالواقع في الدول المتخلّفة، ومنها الدول العربية؟

إن ما أصاب العالم العربي بعد العولمة هو جزء مما أصاب العالم الثالث من قلق وخوف وسيطرة أحادية للقوة الاميركية وللشركات العملاقة المستثمرة. حتى أن بعض الباحثين إعتبر أن «حرب الخليج كانت شبه حرب عالمية واجه فيها الشمال الذي تقوده الولايات المتحدة بعد أن حوّلت أوروبا واليابان إلى تابعين لها، فيما تفعله بالجنوب، وجرت فوق ميدان إقليمي، وفوق هذا الميدان قادت الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل حربًا من أجل النفط وعلى حساب العالم الثالث وعلى رأسه البلدان العربية والاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا واليابان» [11].

ومن الطبيعي أن يكون العالم العربي في وسط هذا الخضم القلق الذي

11- جريدة النهار، 19 حزيران 2002

تعانيه معظم شعوب الأرض، لذلك علينا أن نسرّع تحرّكنا الواعي والعقلاني، وأن نجعل محطة إنطلاقتنا الأولى المقولة التالية: «العلم للجميع» وأن نبدأ بها من القاعدة، أي من البنى التحتية لتهيئة الإنسان المتعلّم، لكي نتمكّن بعد ذلك من تخطي الازمات التي يتحدّث عنها أولئك الذين ساروا نحو العلم والتربية والتنمية والإبداع.

لا بد لورشة العمل عندنا من أن تبدأ بتحقيق هدف اساسي أولي هو المحو التام للأمية في البلاد العربية. ذلك أن الواقع يؤكّد وجود مستويات متدنّية في التعليم لدى بعض الدول العربية، ويظهر مدى التفاوت بين معدلات الامية، فبينما ترتفع نسبة المتعلمين في لبنان إلى 7,93 % العام 2000 ويتوقّع ارتفاعها إلى 95, 8% العام 2010 وتحتفظ الاردن وسوريا والسعودية والكويت والإمارات وقطر وليبيا بمعدلات تفوق 80 %، نجد أن هذه المعدلات تتراجع لتبلغ أدنى مستواها في موريتانيا والمغرب والسودان: حوالي 40 إلى 50 %. وتكون الحصيلة النهائية لنسبة الامية العامة في البلاد العربية 37, 8 %[12] . أما تقرير الأونيسكو الصادر في 2005/1/17 فإنه يفيد بما يلي: يبلغ عدد الأميين في الدول العربية 70 مليونًا أي بنسبة وسطية 35, 6%) هذه المؤشّرات ما زالت تراعي المنحى التقليدي في فهم الأمية، غير أن الإيديولوجية الجديدة للأمية قد تغيّرت مؤشّراتها تحت تأثير التطوّر التكنولوجي ونسبة استعمال الوسائل الحديثة في ميادين العلم والمعرفة والثقافة، ودخول الكومبيوتر والانترنت عنصرًا جديدًا في التعلّم، وهذا يقتضي بروز مهارات جديدة تتعلّق بهذا النوع من التعلّم، مما يجعل معدّلات الأمية ترتفع بنسب أكثر ما هي عليه في المقاييس التقليدية. والواقع الحالي في مجال استعمال الانترنت في البلاد العربية ما زال في حالة من الضعف العام. أظهرت دراسة أعدّت نهاية العام 2003 من قبل مؤسّسة «آي. دي.

12- نشرة الاونيسكو عبر الانترنيت عام 2003

سي». محدودية التعامل في هذا الحقل المعرفي في البلاد العربية. لقد بلغ المعدل العام للبلاد العربية من حيث استعمال شعوبها للانترنت 3%. مقابل المعدّل العام في العالم وهو 10%. وتأتي دولة الإمارات في المرتبة الأولى 11% ثم تليها الكويت 10% والبحرين 9% ثم لبنان 5% وقطر والسعودية 4% وعُمان 3% ثم تونس وسوريا والمغرب والاردن ومصر 1٪ وتنعدم خدمات الانترنت في الدول الباقية.[13]

من جهة ثانية يظهر التفاوت الملحوظ بالنسبة إلى النمو في حقول العلم والبحث والتطوير بين الدول الصناعية والدول العربية إذ «نجد الدول الصناعية تخصّص ما بين 2و3 % من ناتجها الوطني لتطوير التنمية، بينما نلحظ أن الدول العربية تخصّص 0,2% من إجمالي ناتجها للغاية نفسها»[14]. هذه الإحصاءات المقلقة تردفها تحديات كبيرة سياسية وعسكرية وعلمية قريبة من حدود البلاد العربية وأعني بها إسرائيل ذلك أن «النشر العلمي للباحثين والمطوّرين من العلماء الاسرائليين حقّق ما نسبته 1% من مجمل البحوث المنشورة في العالم حيث بلغ عشرة آلاف ومائتين وستة أبحاث العام 1995 في حين بلغ إجمالي المنشور لكل العلماء العرب في العام نفسه ستة آلاف وستماية وخمسة وعشرين بحثًا، وبذلك فإن إسرائيل تشغل المكانة الأولى لعدد العلماء الذين ينشرون أبحاثًا».[15]

إضافة إلى ما تقدّم، فإن واقع المدارس وأساليب التعليم التقليدية لا تشجّع كثيرًا حتى الآن، فهي لا تراعي حاجات التطوّر والإبداع. وفي هذا المجال قول للدكتور علي فخرو وزير التربية والتعليم في دولة البحرين: «ما تواجه مرحلة التعليم الاساسي هي كيفية ومستوى التعليم، ذلك أن التعليم التلقيني

13- جريدة صدى البلد، الاحد 2004/1/4 ، بيروت ص: 12
14- نواف سلام، المرجع السابق
15- د. سليمان ابراهيم العسكري، مجلة العربي، العدد 539 اكتوبر 2003 ،ص: 12

المعتمد على الحفظ والذاكرة هو السائد في كل أنظمتنا التعليمية، وهذا النوع يخاف التغيير ويقوم على خطة محددة وأهداف معروفة. إنه يربي إنسانًا غير قادر على الاستقلالية».[16]

محاولات التطوير

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية قد بدأ حركة تطويرية في مناهجه، في مراحل التعليم الأساسية، غير أن نتائج هذه الحركة تبقى، حتى الآن، محدودة، وتحتاج إلى تسريع عملي مدروس ومتابعة فعّالة، لكي تصبح شمولية وديناميكية، قادرة على اللحاق بحاجات الإنسان المعاصر المضغوط بمتطلّبات العولمة.

إن هذا الواقع الذي تعيشه الدول العربية لا يشكّل مؤشرًا إيجابيًا قادرًا على مواجهة تحديات العولمة. ليس لأن العولمة شر يجتاح العالم من دون رحمة تجاه الشعوب المستضعفة، بل لأن العولمة نظام الأقوياء، وعلى من يقف في وجه الاقوياء أو في صفوفهم أن يثبت قوته، مهما كانت تلك القوة. ومن الطبيعي أن تكون القوة البشرية القائمة على العلم والإبداع هي الأفضل والأنجع لأن بيدها تتحرّك القوى الاخرى: السياسية والعسكرية والمالية والاقتصادية والثقافية. والعرب يملكون الكثير من عناصر هذه القوى، وما عليهم إلا أن يهتموا بالإنسان الذي يحرّكها بديناميكية عاقلة. من هنا يأتي دور العلم والتربية في صناعة الإنسان العربي وفي جعله داخل ظروف متقدّمة على النجاح التقليدي، ظروف أكثر ملاءمة لجعل التفوّق قاعدة العمل المستقبلي. إن محاولات التغيير جدية عند كثير من العرب، على الأقل

16- أنيسة احمد فخرو، الثقافة والتعليم، التفوق وابداع، توزيع كنوز المعرفة، الطبعة الاولى 1997، البحرين ص 31.

لدى المفكّرين والمثقّفين الذين تظهر أعمالهم في مجالات الأبحاث والمؤتمرات والجامعات الرائدة، وفي كليات التربية. وهذه المحاولات تشير إلى أن هؤلاء المفكّرين يحاولون التصدّي للمشكلة ومواجهتها، ولا يكتفون بالشكوى، وتوجيه الاتهامات، واصطناع المواقف السلبية هروبًا من الخلق والإبداع. كما تؤدّي، إلى إجراء تحوّلات جذرية في المناهج التعليمية والتربوية و في إحداث مناخ فكري جديد قادر على الثبات في وجه متطلّبات العولمة. غير أن التقصير يبقى في عملية نقل هذه المحاولات وتعميمها على مستويات التعليم الأخرى، وفي شموليتها و الاستفادة منها جماهيريًا. من هنا، لا بد من طرح برنامج عمل تطبيقي شامل يستفيد منه الجميع.

تصوّرات للتطوير

هذا البرنامج يفترض الأمور الآتية:

- إيجاد هيئة عربية عليا منبثقة عن وزراء التعليم والثقافة العرب، تضمّ مفكّرين وباحثين تربويين قادرين على التحرّك المستمر بين حركة التسارع المعرفي العالمية من جهة وحركة التعليم في البلاد العربية. وأن تكون هذه الهيئة مرجعية ثقافية وعلمية وتربوية لكل نشاط من هذا النوع. وأن تنبثق عنها هيئات وطنية تقوم بتنفيذ برامجها المتنوّعة، من مسح وإحصاءات ودراسات وبرامج تنفيذية وآراء وأفكار. و هذه الهيئة لا تتكوّن إلا إذا توافر لها القرار السياسي العربي الذي يعمل لحماية الأدمغة العربية وتوطين المبدعين في بلادهم. وهذا التوطين هو من أهم العوامل التي تقف في وجه التحدي المستمر الناتج عن التنامي المتسارع للتكنولوجيا التي تشكّل عصب الاندفاع الذي تسير فيه العولمة نحو الهيمنة على العالم.

- الخروج من دائرة التقليد واعتماد الديناميكية في تغيير برامج التعليم خصوصًا في مجالات التكنولوجيا المعلوماتية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن

مقاييس الأمية آخذة بالتبدّل بعدما دخلت المعلوماتية جزءًا أساسيًا في التعليم الابتدائي الأول في الدول المتقدمة، فالمهارات التي يكتسبها الطفل أصبحت أكثر تعقيدا ما تؤمن له الآفاق الجديدة للتعامل مع تكنولوجيات العصر بشكل أفضل. لذلك من الضروري أن تبذل الجهود المكثّفة في مراحل التعليم الابتدائية لتغيير الأنماط التعليمية التقليدية حتى يتأهّل المتعلّم لقبول المعارف الجديدة والمهارات المكتسبة معها.

- الاستفادة من خبرات الجميع بواسطة التعاون الدائم بين الجامعات العربية، وتبادل المعلومات، على أن تكون الندوات العلمية فاعلة، وتخرج من نطاق الخطب المنبرية والاتهامات العشوائية. وهذا يؤمّن للجماعة المتعلّمة آفاقًا أوسع ما تؤمّنه البرامج التقليدية، وانفتاحًا على اختصاصات مرنة وشاملة ومتكاملة وهي صفة التمايز والتنوّع والتفوّق.

- انشاء مركز عربي للأبحاث التطبيقية والتجريبية، يساهم من خلاله الطلاب العرب والأساتذة، في أي قطر عربي كانوا ، في تطوير المعرفة وتنمية المجتمع وتوسيع أفق التعاون العلمي.

- إنشاء بنك للأدمغة العربية يستقطب المبدعين والمتفوّقين من الشباب العرب وينمّي التوجّه الابداعي لديهم، كما يساعدهم على توظيف إبداعاتهم في حقول الإنتاج العربي بدلاً من هجرتهم إلى العالم الغربي.

- أن تتبنى كل جامعة من الجامعات العربية عالمًا واحدًا على الأقل، أو مبدعًا، وتموّل إختراعاته واكتشافاته، وتسجّلها في البلد العربي الذي يحضنه، لكي يتأمّن للعرب مجموعة من العلماء يعملون في بلدانهم بدلاً من هجرتهم إلى البلدان الغنية التي تستغل طاقاتهم لمصالحها وإنتاجها.

- زيادة رأسمال المؤسّسات التي تشجّع الإختراعات العلمية والاكتشافات، لرفع مستوى النمو الإبداعي. فلا يكفي أن يمتلك العالم العربي قوّة مالية تؤمّن مجتمع الإستهلاك ولا تؤمّن مجتمع الإنتاج. فالعقل المتفوّق يحتاج إلى مجالات الإبداع لكي يبرز طاقاته.

تحديد علمي لمفهوم الجودة في مجالات التعليم والتربية تمهيدًا لتوحيد التصوّرات من خلال مؤشّرات معاصرة، تكشف النبوغ العربي وتبرزه للإستفادة منه في جميع الميادين العلمية و الثقافية. وتحديد مفاهيم الجودة ينطلق من عملية مسح شاملة لسوق العمل المتنامية، وربط النتائج بالحاجات التي يجب أن توفّرها أساليب التعليم والتربية الحديثة. كذلك ربط التعليم بالعمل، أي بتكثيف التدريب للطلاب الجامعيين المقبلين على الإنتاج حتى لا يجدوا أنفسهم خارج إطار متطلّبات الواقع العملي. وهذا هو أحد الآفاق الجديدة لمواجهة تحديات التنازع على الفوز والنجاح في عالم العولمة.

تمسك بالخصوصية الثقافية التي تدعم بقوّة روحية الانتماء إلى المجتمع والوطن والأرض والتراث، وعدم اعتبار هذه الخصوصية صورة عن التخلّف، بل هي أصالة قد تتطوّر بالإستفادة من الآخرين وليس بالتعتّت والتزمّت. فالانفتاح الفكري الحر هو العامل الأساسي في تحرير الذات العربية وفي انطلاقها الكوني.

أخلص إلى الملاحظة بأن ورشة العمل التربوي القائمة على مستويات التعليم المتنوّعة في البلاد العربية عامةً تبشّر بظهور رؤية مستقبلية إيجابية تؤدّي إلى بلورة مفاهيم تربوية جديدة قادرة على الوقوف في وجه تحديات العولمة، غير أن الخوف يبقى من تباطؤ هذه الحركة أمام تناحر السياسات وتصارعها، وتضييقها على النشاط الفكري والإبداعي، واستغلال

المتضرّرين من نهضة العرب نقاط الضعف الكثيرة في الجسم العربي، ما يجعلنا نلهث متعبين ونحن نلتحق بالحركة المتسارعة التي تنتجها يوميًا وباستمرار ثورة التكنولوجيا المتحكّمة بالعالم.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

بالنسبة إلى عصرنا، لكلوزويتس أهميّة كبرى توازي كلّ ما كُتب عن الحرب النووية تحديداً.
وامتّد نشاط كارل فان كلوزفيتش المهني طيلة مدّة الحروب الثورية وحروب نابليون (١٧٩٢-١٨١). فلقد وُلد العام ١٧٨٠، وهو ابن ضابط من رتبة ملازم في الجيش البروسّي.

ينقسم العمل عن الحرب والنظرية إلى ثمانية كتب. أول مسألة تطرّق إليها كلوزفيتس هي كيفيّة الحصول على نظرية تخصّ الحرب.
ولقد خضعت نظريات كلوزفيتس لعملية انتقاء وتغيّرات خلال القرن التاسع عشر. ولم تساهم كتاباته السياسيّة، باستثناء القليل منها، بالتأثير الأولي لتفكيره إذ أنها لم تُنشر قبل أواخر ١٨٧٠.
كانت كتابات كلوزفيتس المتعلّقة بمسائل ومشاكل الحرب العالية الأولى وثيقة الصلة بهذا الموضوع أكثر من مبادئ الحرب التي نشرها فردينان فوش عام ١٩٠٣- أي ١١ سنة قبل اندلاع الحرب. ولقد ذكر فوش أنه اطّلع كليّاً على أعمال كلوزفيتس غير أن كتاباته كانت ذات طابع مختلف جدّاً.
ويعتقد بعض المعلّقين أن أعمال كلوزفيتس ما زالت عصريّة وفعّالة بالرغم من وجود التكنولوجيا الحديثة. فبالنسبة إليهم، تغيّر التكنولوجيا "قواعد الحرب وليس المنطق القائمة عليها". أي

بمعنى آخر، إن وسائل التكنولوجيا الحديثة تغيّر الهدف وليس طبيعة الحرب. ولقد رأى كلوزفيتس أن الحرب متعدّدة الأبعاد وأنّها تتألّف من طبيعات ذاتية وموضوعيّة. وتتغيّر العناصر الموضوعيّة وفقاً للمكان والوقت، بينما تبقى طبيعة الحرب الأساسيّة على حالها: عنيفة، لا يمكن التنبّؤ بها وعرضة للتصعيد.

ما زالت كتابات كلوزفيتس تثير الكثير من الجدل، ضمن المجتمع العسكري الغربي والهيئات الجامعيّة والأبحاث المدنية. وغالباً ما يتمّ إقتباس كتاباته لتقدمة البراهين أو تفسير حادثة أو واقع ما.

إنّ تسليم المجرم عملية تقوم بموجبها دولة (الدولة المطلوب منها) بتسليم شخص موجود على أرضها إلى دولة أخرى (الدولة المطالبة) تبحث عن هذا الشخص، سواء لمحاكمته على مخالفة يكون قد ارتكبها أو لينفّذ حكماً أصدرته المحاكم بحقّه.

يكثر الكلام مؤخّراً عن عملية تسليم المجرمين، منها طلبات تسليم رنا قليلات ومحمّد زهير الصّديق. وفي هذا الإطار يُطرح السؤال التالي :هل بإمكان الدول الأجنبية والعربية أن تطلب تسليم شخص لبناني للمحاكمة خارج لبنان (كـ "ملاحقة" الوزيرين جنبلاط وحماده والصحافي خشّان من قبل المحاكم السورية).

كما تُطرح مسألة أخرى تتعلّق بالمحكمة ذات الطابع الدولي المعنيّة باغتيال الرئيس الأسبق رفيق الحريري: أيمكن أن تطلب هذه المحكمة تسليم كل الأشخاص أينما كانوا دون أن تواجه الرفض، أي بمعنى آخر هل يمكن أن ترفض دولة ما طلب تسليم المجرمين أو المتّهمين لمحكمة دولية؟

شرف. تضحية. وفاء

شرف . تضحية . وفاء

Dr. Mansour EID

La Mondialisation, les Droits de l'Homme et les Directives de l'Education et de l'Enseignement

De multiples explications et définitions ont abordées le concept de la mondialisation qui, de par sa nouveauté dans le cours du progrès intellectuel des civilisations humaines, a produit une considérable matière qui a alimenté les débats intellectuels et théoriques ainsi que les études statistiques de terrain. Les nouvelles technologies de communication, propres à notre ère, ont fort probablement ouvert les horizons mondiales à cette ardeur intellectuelle.

Le croisement positif de la mondialisation et des Droits de l'Homme a donné lieu à une série d'idées qui nécessite d'être judicieusement étudiée loin de ce qui a marqué la réalité humaine à la suite de la diffusion de la mondialisation.

L'auteur souligne qu'il est important d'harmoniser les notions de mondialisation et de culture, et d'établir une stratégie harmonieuse concernant les directives de contrôle du monde ainsi que le rôle des intellectuels afin d'assurer un meilleur avenir et de rechercher la prefection sur tous les plans.

L'auteur insiste également sur le rôle de l'éducation et de l'enseignement ainsi que celui des universités dans le dialogue culturel et les moyens de coopération entre les institutions académiques.

Le chercheur aborde finalement la situation réelle du monde arabe et l'impact des idéologies civilisatrices sur nos sociétés, ainsi que les tentatives de certains pays arabes de réformer leurs méthodes, tentatives limitées jusqu'à présent.

Dr. Kamal HAMMAD

La Gestion des Crises (La gestion américaine et israélienne des crises constituent un exemple)

La recherche définit la crise de prime abord comme une étape charnière et critique qui marque le cours d'un évènement et conduit à une nette amélioration ou à un sérieux recul, et est liée à d'anciennes affinités qui doivent être remplacées par de nouveaux engagements, et provoque des changements qualitatifs et quantitatifs relatifs à cet événement.

Selon le concept de la gestion de crises, il síagit díenvisager ce concept de façon à tirer les meilleurs résultats possibles au profit du responsable de la gestion de la crise.

Le chercheur souligne les méthodes de diagnostic et d'analyse de crises à travers trois niveaux. Il considère que le diagnostic exact des crises demeure un point essentiel pour les affronter, et qu'en l'absence de ce dernier, les tentatives d'affrontement d'une crise relèvent de l'improvisation. L'auteur a aussi recours à plusieurs méthodes pour diagnostiquer une crise.

Il avance que tout preneur de décision, en affrontant quelque crise, doit être pleinement conscient des règles à suivre en cas de crise.

Le chercheur évoque également les étapes à suivre en cas de crise, ainsi que les principes et les centres de gestion de crises, et les sujets de recherche correspondants, en soulignant finalement l'exemple de la gestion israélienne et les nouvelles théories américaines en matière de gestion de crises dans un système unipolaire.

gouvernement, en vue de faciliter les conditions d'investissement pour les étrangers et les personnes résidant au Liban, la restructuration de la dette publique intérieure en dette publique extérieure à plus long terme et à moindre coût, en plus d'autres avantages tel que le secret bancaire et les opérations de change qui constituent un atout supplémentaire pour attirer l'investisseur étranger.

Il est finalement nécessaire d'indiquer que le facteur fondamental dans le dépassement de la crise économique et dans la création de climat favorable à l'investissement est l'ancrage de la démocratie, de la transparence et du règne de la loi.

commerciales, littéraires, scientifiques et artistiques sont assurées par l'institution nationale d'assurance contre les risques de guerre et des conflits civils, de l'expropriation et de la confiscation, en plus de l'établissement de l'institution nationale pour l'assurance des dépôts et la distinction du Liban dans le domaine des ressources humaines locales. Néanmoins le problème réside dans le fait que la plupart des transferts étrangers et des investissements directs demeurent de l'argent chaud et non indépendant, alors qu'une autre partie se concentre dans les placements immobiliers à faible impact sur le développement, et la majorité de l'afflux restant profite de l'investissement sûr dans les bons du Trésor.
En contre partie, de nombreux indices de performance et de capacités d'investissement direct au Liban, comprenant l'indice composé des risques économiques et financiers, indiquent que le Liban est en 15ème position à l'échelon arabe et a atteint le rang 121/140 à l'échelon international.

Selon les données de l'étude, l'actuel climat d'investissement au Liban, en dépit des efforts fournis, est confronté à deux obstacles qui entravent l'afflux de l'investissement étranger direct au Liban. Le premier obstacle réside dans les indices financiers, notamment le taux de la dette publique par rapport au produit intérieur, alors que le deuxième obstacle est dû à la situation administrative et judiciaire et son impact sur la transparence et la garantie des investissements étrangers.

Afin d'encourager les investissements étrangers directs, il est nécessaire d'assurer des climats politiques régionaux et locaux favorables, des climats économiques et légaux plus stables et des réformes structurelles, ainsi que des garanties à moyen et long termes pour ce genre d'investissement.

Cependant, le Liban bénéficie de points forts qui sont les suivants : la compétence et les nouvelles techniques au profit de l'homme d'affaires libanais, les relations arabes et internationales du Liban, de plus de son emplacement géographique en tant qu'ouverture sur la région arabe et les marchés internationaux. S'ajoutent à ceci les effets positifs de Paris 2, la publication de lois, de législatures et de décrets par le

Dr. Bassam El HAJJAR

Investisement au Liban

Les gouvernements successifs d'après-guerre ont affronté deux principaux défis : Assurer la stabilité monétaire afin de créer un climat favorable à l'investissement d'une part, et contrôler le déficit budgétaire afin de garantir l'évolution du processus de développement macro-économique d'autre part.

L'étude aborde un nombre de problématiques relatives à: la disponibilité et le coût du financement, les limites des marchés locaux, la dimension du secteur public et sa capacité à absorber une grande partie des crédits bancaires, ce qui permet de maintenir des taux d'intérêts assez élevés sur la livre libanaise et sur le dollar américain, aboutissant à une exclusion partielle ou totale du secteur privé. Et finalement, la concentration des investissements essentiellement dans le secteur immobilier.

Sur la base de ce qui a été susmentionné, l'étude évoque les affaires relatives au climat d'investissement au Liban ainsi que les facteurs qui le déterminent, les sources de financement pour l'investissement local à travers les placements du secteur bancaire, et pour l'investissement étranger à travers les indices des performances et possibilités. L'étude explore également, dans sa dernière partie, les horizons de l'investissement au Liban en analysant un modèle économique de mesure d'investissement relatif à l'investissement désiré, et indique le rôle de l'Etat et du secteur privé, et finit par dégager des prévisions futures concernant la meilleure dimension d'investissement.

Dans le but d'améliorer la réalité des investissements au Liban, le chercheur rappelle qu'il est nécessaire de promouvoir l'implication du secteur bancaire de façon à lui permettre de jouer un meilleur rôle dans le processus de développement économique et de financement de projets productifs et de services, en dépassant la simple allocation de crédits, et en contribuant dans la propriété de projets à profit économique.

Le Liban est ainsi capable d'attirer l'investissement étranger direct vu que la Constitution garantit la propriété individuelle, ce qui écarte la menace de nationalisation, et que les propriétés industrielles,

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Le pétrin de la stratégie militaire irakienne au cours des guerres de 1991 et de 2003

L'auteur avance qu'il n'est pas aisé pour certains de concevoir clairement les fondements de la stratégie militaire irakienne face à celle des Etats-Unis d'Amérique menée au cours de la deuxième guerre du Golfe en 1991 et de la guerre d'Irak en 2003.

Le chercheur examine dans la première partie de son étude le pétrin de la stratégie militaire irakienne au cours de la deuxième guerre du Golfe de 1991, et expose la cause principale de cette guerre ainsi que la réaction américaine et les composantes de la stratégie militaire irakienne adoptée.

La deuxième partie de l'étude est consacrée au pétrin de la stratégie militaire irakienne au cours de la guerre déclenchée en 2003 ; l'auteur indique la position miliaire des Forces Irakiennes avant et après l'entrée en guerre, les points faibles de la planification de la stratégie militaire, de la nature du commandement militaire irakien, et de la manière dont il opère ses choix stratégiques.

En dernier lieu, le chercheur décrit les éléments du pétrin dans lequel se trouve la stratégie militaire irakienne.

La criminalité a parfaitement réussi à s'adapter à la mondialisation, voire à prospérer grâce à elle. Utilisant les réseaux financiers de télécommunications et de transports qui couvrent la planète, les criminels se jouent des frontières et agissent dans une gamme très diverse d'activités, illégales et légales, ce qui rend la lutte contre la criminalité extrêmement complexe.

Qu'il s'agisse du terrorisme, du trafic de drogue, des réseaux de prostitution ou de «passeurs» d'immigrés clandestins, du blanchiment d'argent sale etc., les activités criminelles connaissent le plus grand développement et ne peuvent pas être combattues à l'intérieur des seules frontières nationales.
L'extradition est l'un des meilleurs exemples de l'existence et des aspects d'une coopération internationale et plus particulièrement judiciaire entre les divers Etats du monde pour lutter contre cette criminalité.

depuis une quinzaine d'années s'est constituée une structure exclusivement européenne: Europol. Il faut d'emblée préciser que ce n'est pas une sous branche d'Interpol mais une organisation dissociée de la première, née de la volonté des états européens de se doter d'instruments efficaces au sein de l'union. Cependant d'autres facteurs ont contribué à la création d'Europol et en particulier le rapport de forces entre américains et européens à l'intérieur d'Interpol. Les américains financent l'organisation à hauteur de leurs moyens et sont donc les premiers bailleurs de fonds, ce qui leur donne une influence importante sur le fonctionnement, les priorités ou encore les paradigmes (par ex. la définition du terrorisme) de la structure. Les états européens se sont opposés un certain nombre de fois aux Etats-Unis et ont fini par conclure a la nécessité de créer leur propre organisation, qui continue toutefois a collaborer avec Interpol.

La situation actuelle d'Interpol est marquée par d'importants problèmes structurels tenant essentiellement à deux raisons:
-Le budget notoirement insuffisant
-Le nombre élevé de pays participant rendant le fonctionnement de moins en moins fluide.

On est là en face d'un troublant paradoxe: les discours sur la nécessité de mondialiser la lutte contre le terrorisme abondent mais cette même mondialisation de la lutte entraîne les conflits entre états voire des ralentissements de cette lutte.

Finalement, nous avons voulu donner une idée de cette institution dont on entend fréquemment parler ces derniers temps. Cette institution a le mérite de participer à la mise en place d'un même espace de liberté, de sécurité et de justice dans le monde.

L'Interpol, (abréviation de l'anglais international criminal police organization), est une organisation internationale créée en 1923 dans le but de promouvoir la coopération policière internationale. Deuxième organisation internationale après l'ONU, Interpol a 184 membres. Basée à la cité internationale de Lyon (France) depuis le 1er mai 1989, elle est financée par les contributions des pays membres, représentant approximativement trente millions d'euros soit environ quarante millions de dollars américains.

A cause du rôle politiquement neutre qu'elle doit jouer, la constitution d'Interpol lui interdit d'intervenir dans les affaires ne concernant qu'un pays membre, ou les crimes militaires, politiques, religieux ou raciaux. Ses activités tournent autour du trafic et production de drogue, du terrorisme, du blanchiment d'argent, du crime organisé.

C'est pour cette raison qu'il n'a pas été donné suite à la demande d'extradition du député libanais Walid Joumblatt qui y a été déposée par la Syrie récemment. Joumblatt n'était pas accusé de crime relevant de la compétence de l'Interpol.

Il faut ajouter que, contrairement à son nom, Interpol n'est pas à proprement parler une organisation policière. Il s'agit plutôt d'une structure d'étude et d'analyse sur la criminalité et le terrorisme. C'est une sorte de grande base de données pour les pays membres, qui produit de l'expertise et de la connaissance. Il n'y a pas de 'service action' dans cette organisation, les interventions sont menées par les polices de chaque pays et ce de façon plus conjointe.

De plus, il est intéressant de suivre l'évolution de cette organisation au regard de la construction européenne. En effet

En fait, il existe un organisme de coopération policière internationale, INTERPOL, qui diffuse aux pays membres les mandats d'arrêt internationaux délivrés par les autorités judiciaires internationales. Dans l'union européenne, chaque pays possède sa ou ses polices nationales, et EUROPOL est l'organisme de coopération des différentes instances policières de l'union.

Parmi les moyens d'enquête mis en œuvre par Interpol pour aider la communauté policière internationale pour élucider les affaires, la notice rouge est utilisée pour demander l'arrestation ou la mise en détention provisoire en vue d'extradition d'individus recherchés. Elle est fondée sur un mandat d'arrêt. C'est l'un des principaux moyens par lesquels Interpol informe ses pays membres qu'un mandat d'arrêt a été décerné à l'encontre d'une personne par une autorité judiciaire. S'il ne s'agit pas d'un mandat d'arrêt international, de nombreux pays membres de l'organisation, en revanche, la considèrent comme une demande d'arrestation provisoire recevable. Récemment, l'Interpol vient de publier les toutes premières notices relatives à des personnes recherchées que lui ait demandé de diffuser la cour pénale internationale, concernant cinq individus soupçonnés de s'être livrés à des crimes de guerre et à des crimes contre l'humanité dans le nord de l'Ouganda. Ces notices ont été diffusées à l'ensemble des 184 membres d'Interpol et valent demandes d'arrestation et de mise en détention des individus en question, s'ils sont retrouvés, en attendant leur remise a la CPI[17].

Lorsqu'il est procédé à une arrestation en vertu d'une notice rouge, c'est par la police nationale du pays concerné, Interpol ne peut exiger d'aucun de ses pays membres qu'il arrête un individu faisant l'objet d'une notice rouge.

17- V. www. Interpol. int

question de la légalité, examiner la question de la réciprocité ou de l'opportunité d'extrader.

Selon les législations sur l'extradition on trouve deux types d'examens:

Un examen formel qui se fonde sur les pièces remises avec la demande d'extradition et qui a pour objet de vérifier si les conditions formelles de l'extradition sont réunies (système des pays de droit continental).
Un examen matériel qui s'attache au fond de l'affaire et qui contrôle les preuves afin de vérifier si les soupçons sont suffisamment fondés (système anglo saxon du commitment for trial).

En droit libanais,[16] conformément à l'article 35 du code pénal libanais, modifié par le décret-loi numéro 112 du 16 septembre 1983, la demande d'extradition est transmise au procureur général auprès de la cour de cassation, qui est chargé des investigations nécessaires sur l'existence ou l'inexistence des conditions légales exigées pour admettre l'extradition, et il peut décerner un mandat d'arrêt à l'encontre de la personne dont l'extradition est demandée après l'avoir interrogé, et il remet le dossier au ministre de la justice avec son rapport.

L'extradition est accordée par un décret pris en conseil des ministres sur proposition du ministre de la justice.

On peut facilement dire que l'extradition en tant qu'institution, et surtout en tant que procédure, est d'une grande complexité. Elle aurait été très difficile sans le concours de l'Interpol.

16- Cf. Moustapha El Augi, op. préc. p. 385s ; S. Aalia, op. préc., p. 155s.

cette peine, si elle était prononcée, ne sera pas exécutée»[14].
Un arrêt du conseil d'Etat français rendu en 1993 [15], a considéré que la demande d'extradition doit être refusée si le crime dont est accusée la personne dont l'extradition est demandée, est sanctionné par la peine de mort, sauf si l'Etat requérant garantit la non application ou la non exécution de ladite peine. Et en l'espèce, l'Etat de Texas (USA) avait donné cette garantie et le procureur général avait assuré qu'il n'allait pas demander une telle peine.

Notons aussi, que dans la plupart des législations, on constate un refus d'extrader pour les infractions rentrant dans la compétence territoriale, personnelle ou réelle de la loi de l'Etat requis. L'article 32 du code pénal libanais dispose «Ne peuvent donner lieu à extradition les infractions rentrant dans la compétence territoriale, réelle ou personnelle de la loi libanaise...»

2. La procédure d'extradition.

Généralement, la procédure d'extradition dans l'Etat requis peut être de trois sortes:

-Soit cette procédure est purement administrative
-Soit cette procédure est purement judiciaire
-Soit cette procédure allie le judiciaire et l'administratif: c'est le cas le plus répandu.
Dans cette procédure, le refus de l'autorité judiciaire d'accorder l'extradition lie l'administration, tandis qu'en cas d'accord de l'autorité judiciaire, l'administration peut, au delà de la simple

14- V. l'arrêt de la cour de cassation française rejetant le pourvoi contre la décision.
15- CE. 15 octobre 1993, JCP, 1994. 22257 note P. Espuglas.

en l'espèce ne viennent pas justifier une telle inculpation;
- qu'en conséquence la peine de mort ne se trouve pas applicable;

- qu'il résulte ainsi des termes dépourvus d'ambiguïté de la demande d'extradition que les faits reprochés à Antonio Dos Santos Jorge ne sont pas passibles de la peine de mort; qu'ainsi la demande d'extradition n'encourt pas la violation alléguée au regard de l'article 3 de la Convention européenne des droits de l'homme».

Dans l'arrêt Nivette, le demandeur au pourvoi considérait qu'«alors que, l'avis émis par la chambre d'accusation sur la demande d'extradition doit être favorable ou défavorable, sans pouvoir être assorti d'une condition, qu'au surplus, l'Etat saisi n'aura pas le pouvoir effectif d'obtenir le respect par l'Etat saisissant (...) que, dès lors, en émettant "un avis favorable à l'extradition de James Nivette vers les Etats-Unis d'Amérique, sous réserve que la peine de mort ne soit ni requise ni appliquée", la chambre d'accusation a violé les textes susvisés". Mais la cour de cassation a rejeté ce raisonnement et affirmé qu'«alors que, la seule prévision de la peine de mort dans le système pénal de l'Etat dont émane la demande d'extradition constitue un obstacle juridique à tout avis favorable de la chambre d'accusation».

C'est l'Etat requis qui apprécie si les garanties données par l'Etat requérant pour l'écart de la peine de mort pour la personne dont l'extradition est demandée sont suffisantes.
Dans l'arrêt Bondar rendu le 16 mars 1999, la chambre d'accusation de Paris avait rendu un avis défavorable à la demande d'extradition vers la Russie «aux motifs que les autorités requérantes n'ont pas suffisamment garanti que la peine de mort ne sera pas prononcée contre l'intéressé ni que

la peine capitale ne sera pas exécutée».

Ainsi, à plusieurs reprises, la cour de cassation française a accepté l'extradition demandée par des pays admettant la peine de mort, mais en émettant des réserves exigeant l'inexécution de ladite peine sur la personne extradée[9]. C'était le cas dans les arrêts Einhorn[10], Dos Santos[11], Nivette[12], et Stacy[13] rendus par la cour de cassation française et traitant de l'extradition vers les Etats-Unis de personnes passibles de la peine de mort.

Dans l'arrêt Dos Santos, la cour affirmait:

"En ce que l'arrêt attaqué a donné un avis favorable à l'extradition de Antonio Dos Santos Jorge;

"aux motifs qu'il est expressément précisé par les autorités requérantes qui ont produit les textes applicables:

- que l'infraction criminelle de meurtre reprochée à Antonio Dos Santos Jorge constitue un crime de catégorie A aux termes du droit de l'Etat du Connecticut, passible d'une peine d'emprisonnement d'une durée minimale de ving-cinq ans et d'une durée maximale de soixante ans;

- que l'Etat du Connecticut n'a pas inculpé et ne peut inculper Antonio Dos Santos Jorge de meurtre capital parce que les faits

9- Les arrêts sont publiés sur HYPERLINK "http://www.peinedemort.com" www.peinedemort.com.
10- Cassation française, 27 mai 1999.
11- Cassation française, 20 Octobre 1998.
12- Cassation française, 12 mai 1998.
13 -Cassation française, 20 septembre 1995.

subir une peine, ni être réextradé, à moins que le gouvernement de l'Etat requis n'y consente...».

Le refus d'extrader en cas de peine capitale.[8]

Si l'Etat requis n'inflige pas la peine capitale pour ses propres justiciables ou s'il n'exécute pas cette peine bien que l'ayant parmi les peines applicables, l'Etat requis peut refuser l'extradition lorsque l'individu pour lequel l'extradition est demandée encourt cette peine dans l'Etat requérant, sauf si ce dernier donne des assurances suffisantes que cette peine ne sera pas exécutée.

C'est pour cette raison que la France a refusé la demande d'extradition de Mohammad Zuhair al Suddik qui a été présentée par l'Etat libanais qui punit les crimes dont il était accusé de la peine de mort.

L'article 11 de la convention européenne d'extradition de 1957 dispose:

«Si le fait à raison duquel l'extradition est demandée, est puni de la peine capitale par la loi de la Partie requérante et que, dans ce cas, cette peine n'est pas prévue par la législation de la Partie requise, ou n'y est généralement pas exécutée, l'extradition pourra n'être accordée qu'à la condition que la Partie requérante donne des assurances jugées suffisantes par la Partie requise, que

8- Cf. www.peinedemort.org; HYPERLINK "http://www.revoltes.org" www.revoltes.org; HYPERLINK "http://www.abolition.fr" www.abolition.fr; HYPERLINK "http://www.peinedemort.com" www.peinedemort.com; HYPERLINK "http://www.worldcoalition.org" www.worldcoalition.org.

Le principe «ne bis in idem»

En application de ce principe, l'extradition doit être refusée lorsque l'individu pour lequel l'extradition est demandée a déjà été jugé pour les mêmes faits. Cela dit, s'il a bénéficié d'une grâce, il peut, selon certains traités récents être rejugé.

L'article 33 alinéa 3 du Code pénal libanais dispose que l'extradition n'est pas accordée lorsque: «l'infraction a été irrévocablement jugée au Liban, ou que l'action publique ou la peine sont éteintes aux termes de la loi libanaise, de la loi de l'Etat requérant, ou de la loi de l'Etat sur le territoire duquel elle a été commise».

Le principe de spécialité.

Ce principe signifie que l'individu pour lequel l'extradition a été demandée ne peut être poursuivi, jugé et détenu que pour les faits qui ont motivé l'extradition ou qui sont postérieurs à l'extradition. Si l'individu a été extradé en vertu d'une condamnation, seule peut être exécutée la peine prononcée par la décision pour laquelle l'extradition a été accordée. Le principe de spécialité veut que l'individu soit jugé pour les seuls faits visés dans la demande d'extradition et sous la qualification qui leur a été donnée. Si l'Etat requérant découvre postérieurement à l'extradition des agissements antérieurs à cette date qui paraissent devoir être poursuivis, il demande à l'Etat requis l'autorisation de poursuivre sur ces faits nouveaux. (Demande d'extension de l'extradition).

L'article 35 alinéa 2 du code pénal libanais dispose: «Pour toute infraction antérieure à l'extradition autre que celle qui en a fait l'objet, l'inculpé ne peut être poursuivi contradictoirement, ni

Depuis par exemple, le mandat d'arrêt européen est allé beaucoup plus loin en supprimant la procédure d'extradition entre Etats membres de l'Union européenne.

Le principe de double incrimination

Selon ce principe, l'infraction extradable doit être punissable dans l'Etat requérant et devrait être punissable dans l'Etat requis si elle avait été commise dans cet Etat. En vertu de ce principe, si la prescription est acquise dans l'Etat requis, l'extradition peut être refusée. Ce principe s'affaiblit progressivement.

De plus, le droit libanais pose des conditions relatives au degré d'incrimination en droit libanais. L'article 33 du code pénal dispose: «L'extradition n'est pas accordée:

Lorsque l'infraction n'est pas punie par la loi libanaise d'une peine criminelle ou délictuelle: il en est autrement si les circonstances de l'infraction ne peuvent se produire au Liban en raison de ses conditions géographique

Lorsque la peine encourue aux termes de la loi de l'Etat requérant, ou la loi de l'Etat sur le territoire duquel les faits ont été commis, ne s'élève pas à un an d'emprisonnement pour l'ensemble des infractions faisant l'objet de la demande. En cas de condamnation, la peine prononcée ne doit pas être inférieure à deux mois d'emprisonnement.

Lorsque l'infraction a été irrévocablement jugée au Liban, ou que l'action publique ou la peine sont éteintes aux termes de la loi libanaise, de la loi de l'Etat requérant, ou de la loi de l'Etat sur le territoire duquel elle a été commise».

Conseil d'Etat français saisi par le premier ministre. Il a considéré que le principe selon lequel la France n'accorde pas l'extradition pour des infractions a caractère politique trouve sa formulation dans la loi du 10 mars 1927 relative à l'extradition des étrangers, en particulier dans l'article 5 aux termes duquel: «l'extradition n'est pas accordée: Lorsque le crime ou le délit a un caractère politique ou lorsqu'il résulte des circonstances que l'extradition est demandée dans un but politique». Toutefois, l'article 1er de ladite loi dispose que: «en l'absence de traité, les conditions, la procédure et les effets de l'extradition sont déterminés par les dispositions de la présente loi. La présente loi s'applique également aux points qui n'auraient pas été réglementée par les traités. Il résulte de la combinaison de ces articles que la règle énoncée à l'article 5 précité n'a qu'une valeur supplétive par rapport aux conventions d'extradition.

Après la convention du 27 septembre 1996, qui devait rendre les extraditions entre Etats membres de l'Union européenne plus faciles, il n'est plus possible d'arguer du caractère politique d'une infraction pour refuser une extradition (article 5). Cependant, la France a déposé une déclaration indiquant que cette «clause de dépolitisation» ne s'appliquera que pour les infractions à caractère terroriste.

Lorsque cette convention a été conclue, les membres de l'Union européenne appliquaient principalement entre eux des conventions du Conseil de l'Europe (convention européenne d'extradition du 13 décembre 1957, convention européenne pour la répression du terrorisme du 27 janvier 1977). La nouvelle convention visait ainsi à compléter ces règles pour les pays de l'Union européenne, afin de tenir compte de la mise en place progressive d'un espace européen de sécurité et de justice.

critère subjectif dans certaines conditions. Il s'agit des infractions portant sur des intérêts privés et accomplis dans un but politique. Dans un premier temps, elle avait admis le critère subjectif sans restriction[6]. Depuis 1978, la jurisprudence a limité le critère subjectif [7]. Le conseil d'Etat a déclaré que le fait que les crimes reprochés auraient eu pour but de renverser l'ordre établi en Allemagne ne suffit pas, compte tenu de leur gravite à leur conférer un caractère politique. Juridiquement, cette formule implique que le critère de l'infraction politique est le mobile, sauf si l'infraction reprochée est une infraction grave. Pour les infractions complexes (infractions de droit commun par nature mais à motivation politique), la tendance actuelle est de restreindre la portée de la notion d'infraction politique afin de permettre l'extradition (cf. par ex. la convention européenne pour la répression du terrorisme qui dresse une liste d'infractions qui, aux fins d'extradition, ne seront pas considérées comme des infractions politiques). Par ailleurs, alors que les traités plus anciens dressaient une nomenclature des infractions donnant lieu à extradition, les traités plus récents définissent les infractions extradables en termes généraux en fonction de leur gravité et de la peine encourue (par ex, durée minimale de la peine d'emprisonnement).

La règle selon laquelle l'extradition n'est pas accordée si l'infraction pour laquelle elle est demandée présente un caractère politique constitue t-elle un principe à valeur constitutionnelle?

La réponse est donnée dans un avis de l'assemblée générale du

6- CA Paris, Ch. D'acc. 3 juillet 1967, JCP 1967 II, n. 15.274 ; CA Paris, 4 décembre 1967, (affaire Inacio Da Palma Herminio), JCP 1967 II 15. 387.
7- C.E. 7 juillet 1978.

infractions politiques ne peuvent donner lieu à extradition.

L'article 34 alinéa 1er du code pénal libanais considère que l'extradition n'est pas accordée lorsqu' «elle est demandée à raison d'une infraction ayant un caractère politique, ou qu'elle parait avoir été demandée dans un but politique».

Aucune définition précise de l'infraction politique n'étant donnée par le droit international, c'est à l'Etat requis d'apprécier s'il est en présence ou non d'une infraction politique. Mais aussi, elles ne sont définies par aucun code. Ce sont grosso modo les infractions qui portent atteinte à l'ordre politique de l'Etat (trahison, espionnage...). C'est la jurisprudence en France qui s'est chargée de définir. Elle distingue selon que l'intérêt en jeu est un intérêt de droit interne ou un intérêt de droit international. Si l'intérêt est un intérêt de droit interne, la jurisprudence consacre exclusivement un critère objectif, et considère comme infraction politique toute infraction qui porte atteinte aux affaires de l'Etat [3]. Par exemple, l'assassinat, par sa nature et quels qu'en aient été les motifs, constitue un crime de droit commun. Il ne perd pas ce caractère du fait qu'il a été commis sur la personne du Président de la République [4].

Si un intérêt international est en jeu, c'est une question d'extradition. Dans ce cas, lorsque la question se pose de savoir si l'infraction est politique ou non, la jurisprudence considère comme infraction politique une infraction qui à un objet politique[5]. Parallèlement, la jurisprudence consacre aussi le

3- V. Ch. Crim. 20 Août 1932, Gorguloff, D.1932 p. 430.
4- Ch. Crim. 4 février 1971, Bull Crim. 1971 n. 41; JCP, 1972, II, n. 17. 272; C. Cass. 7 mars 1972, Bull. Crim. N. 85.
5- Ch. D'acc. Cour d'appel de Paris, 18 novembre 1998.

Unies ne peut refuser une demande d'extradition présentée par un tel tribunal, puisqu'il est tenu par un devoir de coopération à l'encontre de l'organisation. Ainsi par exemple le Brésil connu par son refus de principe pour l'extradition, et qualifié de refuge pour les criminels, ne peut pas à notre avis, refuser l'extradition lorsque le requérant est un tribunal institué par l'ONU.

Dans le cas de l'inexistence de traités, s'il existe une multitude de dispositions relatives à l'extradition et chaque affaire doit être considérée comme un cas d'espèce selon les dispositions qui s'appliquent, il existe cependant six principes fondamentaux que l'on retrouve généralement dans le droit de l'extradition:

L'influence de la nationalité sur l'extradition

Dans de nombreux pays, le principe est que l'Etat peut refuser d'extrader ses propres ressortissants. Dans ce cas, il s'engage à juger lui-même son ressortissant dans les conditions fixées dans sa propre législation. Il s'agit de l'application de l'adage: «Aut tradere, aut judicare» (soit remettre, soit juger).
Ainsi l'article 32 du code pénal libanais dispose que «ne peuvent donner lieu à extradition les infractions rentrant dans la compétence ... personnelle de la loi libanaise».

Mais cette règle peut être mise en échec par un traité d'extradition. Ainsi par exemple, le traité entre le Liban et la Syrie permet l'extradition au détriment de la compétence personnelle.

La nature de l'infraction extradable

Il est admis dans le droit international de l'extradition que les

de l'Afrique de l'Ouest) ou conventions internationales qui, sans être des conventions d'extradition, comportent des dispositions ayant trait au droit d'extradition.

Deux hypothèses principales sont à traiter en la matière. Celle de l'existence d'un traité qui régit le 'crime' commis par la personne dont l'extradition est demandée, et celle de l'inexistence d'un tel traité.

Au cas où un traité existe, l'extradition est obligatoire pour l'Etat requis [2]. Un traité d'extradition existe par exemple entre le Liban et la Syrie conclue le 25 février 1951, entre le Liban et le Koweit datant de 1964, le Liban et la Jordanie conclue le 31 Août 1953; avec la Turquie le 4 novembre 1937; avec la Belgique le 17 novembre 1964; le traite avec la Tunisie conclu le 28 mars 1964. Il existe aussi une convention entre les pays de la ligue arabe (dite convention arabe de Ryad pour la coopération judiciaire) qui date de 1983 ratifiée par les divers Etats. Cette convention ne déroge pas aux règles générales qui régissent la matière dans les pays arabes ou dans les autres pays.
Dans le cas contraire, l'extradition lui est facultative.

Nous vient à l'esprit préliminairement la question de la possibilité du refus par l'Etat requérant d'une demande d'extradition présentée par un tribunal international institué par l'ONU, ou plutôt de la possibilité de refuser une telle demande. Répondre à cette question est intéressant, étant donné que la constitution du tribunal à caractère international dans l'affaire Hariri est en cours.

Nous croyons qu'un Etat membre de l'organisation des Nations

2- V. sur les traités conclus par le Liban, Moustapha El Augi, préc, p. 391s.

Un autre problème nous retient: le tribunal à caractère international dans l'affaire Hariri est sur le point d'être constitué: ce tribunal pourra t-il demander l'extradition de toutes les personnes où qu'elles soient sans risque de refus, en d'autres termes un Etat pourra t-il rejeter une demande d'extradition présentée par le tribunal international?
L'actualité de tous ces points nous a incité à traiter de l'extradition, ses principes et ses applications.
Ceci étant, nous étudierons en premier lieu les principes de l'extradition (1), avant de développer la procédure (2).

1. Les principes de l'extradition.

Le droit de l'extradition a plusieurs sources.
Outre la courtoisie internationale basée sur la réciprocité, les sources du droit de l'extradition sont de deux sortes: le droit international et la loi nationale.

S'agissant des lois nationales sur l'extradition, leur contenu est très variable: elles peuvent par exemple fixer les règles de procédure d'extradition, définir les conditions devant figurer dans les traités d'extradition à venir.
Quant aux textes de droit international, ils peuvent être de plusieurs sortes: traités bilatéraux d'extradition (à noter que l'ONU a mis au point en 1990 un traité- type d'extradition constituant un cadre susceptible d'aider les Etats intéressés à négocier et à conclure des accords bilatéraux d'extradition), mais aussi conventions multilatérales d'extradition (ex. convention européenne d'extradition, commonwealth Scheme for the rendition of fugitive offenders, convention d'entraide judiciaire de la ligue arabe, convention interaméricaine d'extradition, convention d'extradition de la communauté économique des Etats

Elle se distingue:
De l'expulsion qui intervient pour des raisons (souvent administratives) internes à l'Etat qui expulse.
Du refoulement qui consiste à refuser à un individu d'entrer à la frontière.
Du rapatriement qui se situe dans un contexte non pénal
Du transfert qui est une notion issue du statut du tribunal international chargé de juger les personnes présumées responsables de violations graves du droit international humanitaires commises sur le territoire de l'ex Yougoslavie depuis 1991 ou autres; il s'agit de transférer au tribunal une personne poursuivie initialement par une juridiction nationale, en vertu du principe de la primauté du tribunal sur les juridictions nationales pour la poursuite des crimes entrant dans sa compétence
De la remise telle que développée par l'union européenne dans le cadre du mandat d'arrêt européen, qui vise à supprimer les procédures formelles de l'extradition en adoptant le principe de la reconnaissance mutuelle des décisions pénales.

L'extradition suppose un acte de poursuite à l'encontre d'un individu; s'il est simplement recherché pour être entendu comme témoin, la question doit être réglée par une commission rogatoire et non par l'extradition.

Nous entendons très souvent parler ces derniers temps de l'extradition. Ainsi, les demandes d'extradition de Muhammad Zuhair al Seddik et Rana Koleilat, ont attiré toute l'attention.
D'autre part, qui ne se pose pas la question de savoir si des Etats étrangers peuvent demander l'extradition de personnes libanaises pour les juger: nous vient à l'esprit la question récente de la 'poursuite' de Walid Joumblatt, Ali Hamadé, et Fares Khachan par les tribunaux syriens.

L'Extradition: Principes et Applications

Rayanne B. ASSAF*

L'extradition[1] est la remise par un Etat (l'Etat requis), d'un individu qui se trouve sur son territoire à un autre Etat (l'état requérant), qui recherche cet individu soit afin de le juger pour une infraction qu'il aurait commise, soit afin de lui faire subir la condamnation que ses tribunaux ont déjà prononcée à son encontre.
Aussi bien l'Etat requérant que l'Etat requis y ont un intérêt: l'état requérant parce que le criminel sera jugé, et l'état requis puisqu'il se débarrassera d'une personne dangereuse.

L'extradition reflète l'esprit de coopération entre les divers Etats du monde.

1- J.-H. Robert, « Droit pénal général », Thémis, Puf, p. 259-261; G. Stefani, G. Levasseur, B. Bouloc, « Droit pénal général », DALLOZ, 17e éd. ; J. Larguier, « Droit pénal général, 17e éd. Mémentos, DALLOZ, p. 245s ; et en droit libanais:

محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، المجلد الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص. 229 – 241.

مصطفى العوجي، القانون الجنائي، الجزء الأول، النظرية العامة للجريمة، دار الخلود، ص. 385 – 407.

سمير عالية، شرح قانون العقوبات، القسم العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص. 155 – 163.

محمد الفاضل، تسليم المجرمين، محاضرات في تسليم المجرمين، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية. 1967.

*Chercheur

Dr. Mansour EID

Globalization, Human Rights and the Directives of Education and Teaching

Many approaches attempted to explain and define the notion of globalization, a new notion in the course of the Human intellectual and civilization progress that gave birth to a considerable material for intellectual and theoretical debates and for field statistics studies. The new communication technologies that characterize our era widened the world horizons for this intellectual energy.

The positive intersection between globalization and Human Rights generated a multiplicity of ideas that needs to be carefully examined far from the new impacts of globalization on the human reality.

The author of the research believes it is important to synchronize the notions of globalization and culture and to establish a harmonized strategy with respect to the directives of controlling the world, and the role of intellectual people to look for a better future and seek perfection in everything.

The author lays emphasis on the role of education and teaching and on the responsibility of universities in cultural dialogue, and the cooperation means among academic institutions.

The reseracher mentions the situation of the Arab World and the impact of the new ideologies of civilization over our societies; he also evokes the shy attempts in certain Arab countries to reform their methods.

Dr. Kamal HAMMAD

Crisis Management
(Example of the American and Israeli crisis management)

This research topic defines the crisis as a critical turning point in the course of an event leading to an obvious amelioration or a serious decline, and is tied by old affinities that must be replaced by new engagements, and provokes quality and quantity changes in this event.

Conforming to the concept of crisis management, it has to be used in order to draw the best possible results in the interest of the crisis manager.

The research stresses on the different methods available to make a diagnostic of and analyze the crisis through three stages. The author believes that the exact diagnostic of crises is the key point to deal with these crises in order to avoid improvisation. He also uses different methods to carry out this kind of diagnostic.

The researcher considers that every decision maker, when dealing with a crisis, should be completely aware of the regulations when dealing with crisis.

He also suggests the stages to follow when dealing with a crisis, along with the principles and the crisis management centers and their relevant research topics, stressing finally on the Israeli crisis management example and the most recent American theories related to crisis management in a unique pole world.

resident and foreign investor, and the reformation of the internal public debt in a long-term external public debt, and in lower costs, in addition to other advantages such as the Banking secrecy, and the foreign currency exchange operations that are two attractive elements for the foreign investor.

Finally, it is necessary to indicate that the principal factor in overcoming the economic crisis and ensuring the adequate investment environment relies on more democracy, transparency and rule of law.

investment through the national institution of insurance against war risks, civil conflicts, seizure and property dispossessions, in addition to the establishment of the national institution for deposits guarantee, and the distinction of the Lebanese human resources. Nevertheless, the problem is that most foreign transfers and direct investments remain hot and non independent money, while the other part concentrates on real estate investments that bear a small effect on development and the entire remaining outflow is intended towards secure investment in Treasure bonds.

Moreover, many indexes related to direct foreign investment performance and capacities in Lebanon, including the composite index for economic and financial risks, indicates that Lebanon holds one of the last positions regarding risks, especially the financial ones, as Lebanon is graded number 15 on the Arab level, and 121/140 on the international level.

The developments in the research show that despite the exerted efforts, the current investment environment in Lebanon faces two groups that hinder the flow of direct foreign investment to the country: the first group concerns the financial indexes, mainly the rate of the public debt to the domestic product, whereas the second group is related to the administrative and judicial situation, taking into consideration the transparency, and foreign investments guarantee resulting from this situation.

In order to encourage direct foreign investments, it is essential to provide adequate regional and national political environments, more stable economic and legal environments and structural reforms, in addition to long and medium term guarantees for this kind of investments.

Yet, Lebanon enjoys many advantages, such as: the competences and the new technique in favor of the Lebanese business man, the international and Arab relations of Lebanon, its geographic location as a window toward international markets for the Arab region, besides the positive effects of Paris 2, the issue of laws, regulations, and decrees by the government in order to facilitate the investment conditions for the

Dr. Bassam El HAJJAR

Investment In Lebanon

The successive governments during the post-war period confronted two principle challenges: first, to maintain the monetary stability in order to create a favorable environment for investment, and second, to control the budget deficit to enhance the macro-economic development and stability process.

The research raises many problematic issues related to: the funding availability and costs; the limits of local markets; the seize of the public sector and its capacity to absorb a significant part of the bank credits, which ensure high levels of interests on the Lebanese pound and the American dollar, resulting in partial or total exclusion of the private sector; and finally, the concentration of investments, mainly in the real estate sector.

On the basis of the above-mentioned points, the research deals with issues related to the investment environment in Lebanon, along with its determining factors, the funding sources for local investment through the banking sector investments, and the foreign investment through performance and capacities indexes. The final part of the research explores the investment horizons in Lebanon by examining an investment standard economic pattern related to the required investment, and shows the role of the government and the private sector, and then brings out expectations concerning the ideal seize of investment.

In order to improve the investment situation in Lebanon, the searcher believes that it is necessary to strengthen the role of the banking sector so as to play a larger part in the economic development process, and in providing financial support to service and productive projects, beyond allowing credits, by contributing to the appropriation of projects profitable to the economy.

Lebanon remains capable of drawing direct foreign investment as the Constitution guarantees the private property ownership, preventing thus the risk of nationalization, in addition to the guarantee of industrial, commercial, intellectual, and scientific ownerships, and the guarantee of

Dr. Raad Majid HAMADANI

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The crisis of the Iraqi military strategy during the 1991-2003 wars

The author of the study explains that it is rather difficult for some people to clearly understand the basis of the Iraqi military strategy facing the American strategy during the second Gulf war of 1991 and the Iraqi War of 2003.

The searcher examines in the first section the crisis of the Iraqi military strategy during the second Gulf War in 1991, and presents the main cause of that war, the American reaction along with the components of the adopted Iraqi military strategy.

The second section of the study deals with the crisis of the Iraqi military strategy during the war of 2003. The author indicates the position of the Iraqi Forces before and after the beginning of the war, the weakness points in the planning of the military strategy, the nature of the Iraqi Command, and the methods implemented in making its strategic choices. Finally, the searcher describes the elements of the Iraqi military crisis.

capabilities in fighting a faster war and achieving swifter victory. The people have changed to becoming more politicized and growing sensitive feelings towards losses incurred in war. These developments have not invalidated Clausewitz's famous trinity but have left it with more lasting durability and intrinsic dynamism.

US forces have used the best military hardware in history and their personnel were highly trained and very disciplined. The US forces used 16,000 precision guided weapons compared to 1,500 used in the Gulf war of 1991 which made the great difference in the way this war was fought. We can conclude by saying that the US command literally applied Clausewitz's definition of strategy: "The best strategy is always to be very strong; first in general, and then at the decisive point."

IX. Conclusion

Many modern strategists and historians have questioned the relevance of Clausewitz in modern battlefields. They had doubts that Clausewitz's 19th century philosophy would withstand all the changes in fighting a war with advanced technology weaponry, to include nuclear weapons. This philosophy is proving that the basic aspects and principles of warfare, no matter how sophisticated weapons are, seem to go unchanged. The American central command intentionally built the framework for the war in Iraq in 2003 using the teachings of the Prussian scholar. This modern war plan clearly illustrates the relevance of On War for 21st century battles.

In fact, nuclear weaponry did not render irrelevant the ability of the governments, the skill of the military or the emotive force of the people as some strategists had believed. Each of the components of this trinity have undergone some changes over time, but their importance in determining the will of nations to conduct war has not diminished. Diplomacy has become more aware of the consequences of military action, and it has taken as its main aim to reduce the consequences and escalation of such.

The military has greatly changed its training to increase its

victor to overthrow his enemy completely. Often, even victory has a culminating point. This has been amply demonstrated by experience." (46)

It was clear from the beginning of the war that the US plan was focused on occupying Baghdad to bring down Saddam's regime, which would lead to a total collapse of the Iraqi state. Occupying Baghdad was assigned to be the culminating point of victory for the US planners.

The Iraqi front divisions, under-strength and with low morale and diminished fighting spirit, were not able to withstand the shock of the allied attack and failed to fight an honorable battle. The Republican Guard divisions, which were assigned the mission to stop, or to at least delay, the allied attack and to withdraw in the final phase to Baghdad to defend the city failed to accomplish this main defensive task because of the heavy losses they suffered under the heavy US bombardments. In reality, Baghdad which was assumed to witness siege warfare and "une défense à outrance" was found defenseless and open to occupation without any resistance at all, and the culminating point of victory came to be the easiest part of the whole battle.

8- Clausewitz explains, "No rules exist for maneuver and no method or general principles can determine the value of the action; rather, superior application, precision order, discipline, and fear will find the means to achieve palpable advantage in the most singular and minute circumstances." According to this, no battle plan is final or unchanged due to the uncertainty of war. The best way to guarantee victory is through the use of a superior and well disciplined force. There is no doubt that the

46-Clausewitz, 566.

command which helped to reduce the fog or uncertainty of war greatly but, as predicted, never totally eliminated it.

On the Iraqi side, the effects of fog or uncertainty were magnified and heavily felt because the allied forces were able from the beginning of the war to damage all the command and control facilities through heavy and accurate bombing. Furthermore, Iraq's intelligence gathering was inadequate, even before the beginning of the air war. The Iraqi command had a poor picture of allied order of battle. Consequently, the Iraqis had difficulty tem-plating their future battles.[45]

Friction, although related, is a different idea. It is "the force that makes the apparently easy so difficult." Friction and chance are closely connected. The fluidity of the battlefield was clear in the areas of Nassiriya, Najaf, Karbala, and Um Kasar when the Iraqi forces launched several attacks against the US and British forces, using mainly light troops and paramilitary forces, such as Saddam's fedayeen. The friction created by these attacks caused a shock necessitating a reorganization of the attack and reduced its impetus.

On the other hand, the Iraqis suffered from the effects of friction due to the destruction of their command and control system. The attempt to locate and assassinate Saddam Hussein and his senior aides totally disrupted the chain of command and reduced the Iraqi capability to conduct a coordinated defensive battle on all the axes leading to Baghdad and left the capital defenseless.

7- Clausewitz wrote, "It is not possible in every war for the

45-Ibid., 8.

surprise. Speed and impetus are its strongest elements and are usually indispensable if we are to defeat the enemy."

The initial bombing of what was presumably the bunker of Saddam Hussein through the high speed of the armor sweep in the western dessert and the high thrust along the Euphrates and Tigris towards Baghdad, all constituted the elements of surprise necessary for quick victory as stated by Clausewitz.

6- Fog and friction in Clausewitz's theory On War are two words that are frequently used to explain changing events relating to war. The fog of war focuses on uncertainty which is explained by Clausewitz: "War is the realm of uncertainty. Three-fourths of the factors on which action in war is based are wrapped in a fog of greater or lesser uncertainty. A sensitive and discriminating judgment is called for, a skilled intelligence to send out the truth." The primary cause of fog is the absence of a true picture of the enemy. What has happened, what is happening, and what is likely to happen is always unclear under the best of conditions. The fog of war varies in time and place. Sometimes it is impenetrable, at other times it permits glimpses and partial pictures.[44]

The effects of the fog of war in the Iraqi war had a limited impact on Allied forces. The US had used tremendous intelligence assets from spy satellites to human intelligence on the ground. The US knew the Iraqi military order of battle; they were able to locate all Iraqi units and track their movements. More importantly, the US had a very effective command and control system which fed information up and down the chain of

44-Herbert T. Holden, "The Continuing Relevance of Clausewitz," 7-8.
HYPERLINK "http://www.globalsecurity.org/military/library/report/1991/JJT.htm"
www.globalsecurity.org/military/library/report/1991/JJT.htm

sometimes in contradiction with the military leadership views. The plan had a clear political objective centered on the downfall of Saddam Hussein's regime, while the military aim was clearly centered on the destruction of the Republican Guard's divisions and the occupation of Baghdad.

3- According Clausewitz's teaching there is "no higher and simpler law of strategy" than to focus the military effort on the most vulnerable part of your enemy dubbed as his center of gravity, which is "the hub of all power and movement on which everything depends. That is the point against which all our energies should be directed." The application of this theory was conducted through the fast movement of the brunt of the US forces towards Baghdad bypassing most cities and towns between Kuwait and Baghdad. This push northwards, without paying any attention to any of the forces protecting the towns and the cities along the routes of advance, was the central cause of the quick victory over and the destruction of Saddam Hussein's regime. As the regime quickly fell, the domino effect was to follow and the remaining government strongholds and enemy units were to collapse or dissolve.

4- Clausewitz treated the economy of force as a vital part of waging war and any break of the rule is "abhorrent to strategic thought." With a significantly smaller force than the one used in 1991, the coalition was able to defeat the Iraqi army and occupy Baghdad in twenty-one days. This is to prove that the proper application of this core theory of Clausewitz played a vital role in the success of the operation.

5- Clausewitz stressed the importance of surprise in achieving quick victory as he said, "It is still more important to remember that almost the only advantage of the attack rests on its initial

into three phases. The first phase is obviously the war plan aimed at defeating the Iraqi army and causing the downfall of Saddam Hussein's regime. The second phase is the plan to stabilize Iraq and to conduct humanitarian relief, reorganizing and reactivating all civil infrastructures and rebuilding a temporary Iraqi administration to oversee this process. The third phase, probably the most complicated, aims to establish a stable, democratic government. The first phase of operations "Iraqi freedom," which consists of the war plan, should be our primary focus in trying to examine it against Clausewitzian theories:

1- In putting down the war plan, US military commanders have admittedly relied on Clausewitzian theories. Most of military commanders can recite Clausewitz without reference since On War is taught in most senior military courses.
Since General Tommy Franks, Commander of the US Central Command, is undoubtedly an expert on Clausewitzian strategy, he presumably influenced the war planners to use the strategic framework described in On War when developing the war plan.[43]

If we were to follow up closely how the whole plan was executed, we would find that all different and vital aspects of military organization, planning, and waging war fit quite well each of the chapters of On War.

2- The political objective for operations Iraqi Freedom fit very well with the theory of the primacy of the theory saying, "War is a continuation of policy by other means." The application of this theory could be recognized, first, by the leadership and decision taken by Donald Rumsfield as a policy maker, even

43-Ibid.

Clausewitzian Theories Are Timeless

The writings of Clausewitz continue to generate a great deal of discussion, both within the Western military community and within the civilian research and academic bodies. He is often quoted to prove a point or to explain an event or a situation.

The relevance of Clausewitz has been debated ever since Helmut Von Moltke, Chief of the Prussian General Staff, first applied Clausewitzian theory to the battlefield in 1871. In the late twentieth century, many historians and strategists debated the usefulness of his writings in a world possessing weapons of mass destruction and the technological revolution of weaponry and communications. In the aftermath of the Gulf War to liberate Kuwait in 1991 and the invasion of Iraq to bring down Saddam Hussein, many military theorists and military commanders believed that Clausewitz was once again validated due to the overwhelming victory achieved through the use of Clausewitzian theories.[42]

The theories of Clausewitz are seen as timeless because he did not analyze war as a mechanical phenomenon describing how battles were fought between opposing commanders. Instead, he analyzed warfare from the social, political, moral, and emotional perspectives, as well as the tactical and strategic levels.

If we were to analyze the operations against Iraq, we really ought to make several assumptions by dividing the war of 2003

42-Anthony F. Sidoti, "The Relevance of Carl von Clausewitz in Operation Iraqi Freedom," Air and Space Power Chronicles (January 21, 2004) HYPERLINK"http://www.nss.csusb.edu/nsspubs/nssstpub04sidoti.htm" www.nss.csusb.edu/nsspubs/nssstpub04sidoti.htm

To be sure, the destructive power of nuclear weaponry, the prospect of runaway escalation, and the elimination of friction through reducing the chain of tension and events that must occur between the decision to use nuclear weapons and the actual launch of a nuclear strike will reduce or negate the choices of policy makers on whether the conduct of nuclear war should, or shouldn't, occur. We ought to know the scale of danger we run in not developing the possibility of aborting nuclear war once a launch is initiated. Such situations illustrate what Clausewitz, in his historicist approach, would have called the subjective elements of war, which ultimately constitute an expression of the interactions between the elements of Clausewitz "trinity" in terms of absolute war.

Nuclear weapons, as some believe, will not render irrelevant the intelligence of the government, the potential of the military, or the emotions of the people. Nuclear weapons, in fact, have proven to drive each of the components of the "trinity" toward changing behavior over time.

Diplomacy has become more aware of the risks, and thus has become the leading force of any national security strategy. The military has gradually altered its decision-making system to fit into the new national security system with all its complexities. The people, too, have become more aware of what goes on around them and in the world.

People are more politicized and increasingly sensitive to the fact that their future rests in the hands of rulers who are chosen by their "free" will.

These developments do not invalidate the Clausewitz's "trinity, but speak instead of its lasting durability and intrinsic dynamism."(41)

41- Ibid., 82.

increase the certainty of a hit or a kill, but the weak side will remain the problem of supplying reliable and timely target data.

New technology alone has not proven decisive in modern war. Victory will come as a result of adopting a comprehensive doctrine that fully integrates the tactical, operational and strategic levels of war. This leads us to conclude that the objective concept of war presented by Clausewitz will remain relevant to future high tech war.

The development of the nuclear weapon, known as the absolute weapon, has not meant the death of Clausewitz, as some have expected. His dictum that "war is the continuation of policy by other means" remains more valid in a nuclear war than in conventional warfare. Under the nuclear "fear," we need to rely more on politick to contain such high risk of total destruction. The evolution of US nuclear strategy from "massive retaliation" in the 1950's to the policy of "flexible response" in the early 1960's demonstrates such evolution and reveals how politick can influence war in a nuclear environment.

After the use of two atomic bombs against Japan, policy makers duly responded to changing political situations, especially with the building-up of nuclear arsenals, the growing strike and counter-strike capabilities, and the will of the peoples to reduce the risks they were exposed to under nuclear threat. The nuclear weapons did not suit the superpowers' political objectives when it came to consider their interests with non-nuclear states; in most cases, these political objectives were better served through the development of a large conventional force, equipped with high-tech weapons and the means to insure greater strategic and tactical mobility.

subjective and objective natures. The objective elements vary according to time and place; the essential nature of war remains constant: violent, unpredictable, and prone to escalation.

Technology, in fact, resides in all three elements of the trinity without altering their basic relationship within it. The basic interdependency of the various components of the trinity will remain unchanged, despite revolutionary advances in technology itself.

The Revolution in Military Affairs (RMA), continually evolving information and advanced communications, will merely expand the immediacy – shorten the response time and heighten the sensitivity – of each component of the trinity in its interaction with the others.[40],

Evidence concerning the Cuban missile crisis and that of the October 1973 war shows that even in the modern age misperceptions continue to create and exacerbate crisis situation. Technology can speed the arrival of information, it will provide information in new forms and it may change the time to make a decision.

New military technology will change the level of violence. New weapons systems make it possible for both sides to observe and strike simultaneously throughout the depth of the battlefield, thus eliminating "safe" areas. A general lack of immunity will prevail as units at all echelons of command and control will endure greater risk.

Precision guided weapons systems and munitions do, indeed,

40-Ibid., 81.

not only to explain the past, but to shape the future. Summers repeatedly cites Clausewitz to buttress his views of what the US military did not do in Vietnam; he noted, "During the course of the Vietnam war there were changes in both the strategic and tactical definitions of the objectives. What had been a clear relationship between military strategy and political objectives was lost in the obtuse discussion of national objectives, rejection of aggression, deterrence, and the whole concept of a spectrum of war. The new definition obscured the Clausewitzian dictum that the political object – the original motive for the war – will determine both the military objective to be reached and the amount of effort it requires."(37)

In Summers' view, Clausewitz emphasized that war was waged not for its own sake but was waged to obtain a particular aim – the political object of the war – something even a general as astute as Douglas Macarthur failed to grasp and whose utterances "reflected the rejection of the Clausewitzian belief that it is clear that war should never be thought of as something autonomous but always as an instrument of policy."(38)

Technology and the Relevance of Clausewitz

Some commentators argue that technology has not rendered Clausewitz outdated. Technology in their opinion changes only "the grammar of war, not its logic."(39) In other words, new technologies change only the focus, not the nature of war. Clausewitz saw war as multi-dimensional and composed of

37- Harry G. Summers, On Strategy: A critical Analysis of the Vietnam War (New York: Dell, 1984), 135.

38-Ibid., 137.

39-Antulio Echevarria II, "War, Politics and R.M.A. – The Legacy of Clausewitz," Journal of Foreign Defense 10 (Winter 1995/1996): 78.

"Questions of how to fight – by what means – are the prerogative of the military profession."[36]

Most of these thinkers are referring to Clausewitz's notion of his famous "trinity" construed as the people, the political leadership, and the military. However, Clausewitz did not specify in his book On War in what proportion these elements should be in with respect to each other. Indeed, it seems that Clausewitz, who lived as a Prussian officer during the Napoleonic era, was not thinking of democratic principles, and his use of the term "trinity" without any clarity to determine the interrelation between its elements is offering a notion in the form of "should" rather than "is" war should be the continuation of policy, but all too often is not.

Clausewitz stresses in the final chapter of On War, "The subordination of the political point of view to the military would be unreasonable, for policy has created the war...The subordination of the military point of view to the political is, therefore, the only thing which is possible." Bernard Brodie in his analysis of the disaster of Vietnam pins blame on the lack of any clear and workable policy in Vietnam. The reality forced Kaspar Weinberger to emphasize in his doctrine the clarity of the objective Principle #3 - "We should have clearly defined political and military objectives. And we should know precisely how our forces can accomplish these objectives." In Brodie's view, a careful teaching of Clausewitz can explain "our failures in the past, at the same time there is hope that taking our principles to heart can prevent such debacles in the future."

Harry G. Summers was even clearer that Clausewitz can be used

36-Ibid.

complexities of human behavior.

Brodie comments, "This understanding has never fully got across to the great majority of those people who think or write about war, and even less to those who fight it."(33) This assumption leads Brodie to recommend civilian control of the military and, more specifically, control by civilians who know something about the capabilities of the military and who themselves have taken to heart Clausewitz's central perception – what Brodie calls "genuine civilian control."(34)

Other commentators came up with the same conclusions with respect to Clausewitz. Eliat A. Cohen in Winston Churchill Coalition Politics in World War II found a Clausewitzian teaching that such policy was an assertion of the primacy of politics in conducting a war. Cohen came to the conclusion that at the top "true politics and strategy are one."(35) Politics, which is the business of civilians, determines the strategy of the military.

The current US Secretary of State, Condoleezza Rice, writing in the same book as Cohen, points out that Stalin held to a similar doctrine. Rice poses some of the "classical questions" of grand strategy – "How can war be avoided? If it cannot, what peace is desired at the end of the war?" And she comments, agreeing with Clausewitz, that"the Soviets assign these questions to politicians" which leaves what for the military? Rice answers,

33-Ibid., 2.

34-Bruce Fleming, "Can Reading Clausewitz Save Us from Future Mistakes," 2004 HYPERLINK"http://www.carlise.army.mil/usawc/parameters/04spring/fleming.1973/1" www.carlise.army.mil/usawc/parameters/04spring/fleming.1973/1

35-Eliot Cohen, Churchill and Coalition Strategy in World War II (New Haven, Con.: Yale University Press, 1991), 44.

Thinkers like Raymond Aaron, Michael Howard, and Peter Paret translated and interpreted Clausewitz for a newly attentive cold war audience. Yet the dangers of simplification and misinterpretation always remain, and Austrian defense academic Hugh Smith's new book on Clausewitz, A Study of Military and Political Ideas is in part an attempt to forestall this. In his final chapters, Smith mounts a convincing defense of the continued relevance of Clausewitz against those who claim that evolution at the upper bounds (nuclear war) and lower bounds (insurgency) of traditional warfare has made his work redundant: "War is a chameleon... can be seen as simply changes in colour – dramatic but not so far altering its fundamental nature."(31)

Perhaps, most important among the recent books on Clausewitz that reads properly his theories and practices is the book by Bernard Brodie, the "dean of American civilian strategists," War and Politics. Almost as influential has been the work by Colonel Harry F. Summer, Jr., On Strategy: A Critical Analysis of the Vietnam War.

Brodie's summary of Clausewitz's concept is that "war takes place within a political milieu from which it derives all its purposes."(32)

Clausewitz offers in some chapters of his work a "universal" and "timeless" theory of war. At the same time he is one of the greatest anti-theoretical writers when it comes to his famous theory of "fog of war" and moral factors dealing with the

31-Ian Garrik Mason," On Clausewitz: A Study of Military and Political Ideas" HYPERLINK "http://www.3.sympatico.Ca.ianmason/Hugh_Smith.htm" www.3.sympatico.Ca.ianmason/Hugh_Smith.htm

32-Bernard Brodie, War and Politics (New York: Macmillan, 1973), 1.

but what remains missing is the depth and scope which is the hallmark of Clausewitz. We miss his focus on the idea that war in all its phases must be rationally guided by clear and meaningful political objects. That insight is quite absent in most of the contemporary literature, including the famous book of Herman Kahn On Thermonuclear War. Kahn based his argument on the capability of the United States to survive a thermonuclear war and not to fear its adversary.[29] This argument was based on technical premises which are not valid anymore. Kahn's book was published in 1960 and lost, after such a short time compared to Clausewitz' book, its relevance to wars like Vietnam, Afghanistan and Iraq. Nonetheless, we cannot deny that Kahn's work could supplement Clausewitz's writing by dealing with new technological developments.

We, therefore, think Clausewitz continues to be worth the most careful study: first, because he was a great, gifted thinker and could dig and get to the fundamentals of the theory of war, and second, he has been virtually the only one to have achieved such an accomplishment. On War is "not simply the greatest, but the only truly great book" dealing with such a delicate subject. No other writer on these issues has ever managed to come close to Clausewitz.[30]

The theories of Clausewitz have proved to be timeless; he did not analyze war as a mechanical process of how battles were fought between opposing generals. He analyzed warfare from the social, political, moral and emotional perspectives as well as from the strategic and tactical levels.

29-Ibid., 51.

30-Ibid., 53.

issues of World War I than was Ferdinand Foch's Principles of War published in 1903 – only 11 years before the war began.[27] Foch gave lip service to the name of Clausewitz whose work he claimed to have read and absorbed, but his own writing is of a totally different character.

Clausewitz, indeed, made much of the role and talent of the commanding general – but, altogether, more soberly than Foch. He weighed with great care the relationship of the offensive to the defensive, concluding that the latter was the strongest for war. There is no utility in reading Foch today. The same thing could be said about the written work of Giulio Douhet. Douhet's famous Command of the Air is narrow in outlook, and the Second World War proved how wrong it was. Air power advocates refer to Douhet as the "prophet of air power" – but they might come to reject his theory if they were to check in detail and with objectivity his predictions about the future role of air power against the experience of the Second World War, the Korean War, and the Vietnam War. In none of these wars did the bombers achieve victory in just a few days as predicted in his writing. It is no doubt true that his ideas would be more appropriate to nuclear weapons than they were to the conventional bombs he had in mind.[28]

Coming down to our own era, Clausewitz' writings are probably as pertinent to our times as most of the books and literature specifically written about modern conventional or nuclear wars.

Among works on nuclear war we find a good deal of useful technological data and scenarios for different courses of action,

27-Brodie, "A Guide to the Reading of On War," 50.

28-Ibid.

brute strength and extreme violence, whose thought had provided an intellectual cover for the heavy blood-letting of the First World War.

The campaigns of Frederic, of the French Revolution, and of Napoleon, together with the inability of the theorists to span this diversity, gave Clausewitz the material on which to build his arguments.[25] But his real aim was to create a work of permanent utility and pertinence to the future of warfare.

Clausewitz could speculate on war with a mind undisturbed by the innovation in armaments or ideological ideas that confused later generations. Clausewitz proceeded from the belief that even operational problems could not be mastered from an exclusive point of view. "War," Clausewitz wrote, "is not an isolated area of human activity, but rather an extension of policy in different form."[26]

Today, the delusions and disasters of European nationalism may finally be behind us. The controlled, rational use of political and military force has become a universally understood need of our times; no longer engaged in the old wars, we can evaluate Clausewitz with greater objectivity than could his immediate successors. Both as the theorist of war and interpreter of Europe entering the modern industrial age, Clausewitz has come to mean more to the 19th and 20th centuries than he did to his own time.

VIII. The Relevance of On War to Modern Warfare

Clausewitz's writing was far more pertinent to the problems and

25-Ibid., 27

26-Clausewitz, Book One, Chapter Two.

read far less widely than one might suppose, and yet his opinions have spread throughout the entire German army and have proved fruitful."[24]

There is no sign that the century considered Clausewitz important for his speculations on war as a political and social phenomenon, or for such formulations as the distinctions between total and limited war, and certainly not for his most original achievement: subjecting the armed conflicts between nations to the dialectical analysis of German idealistic philosophy. These characteristics were indeed noted, but the interest of serving officers and commentaries centered on different aspects of his work. Here the military theorist shared a common fate with other figures of Germany's classical age; men for a brief period had combined a universality of outlook and a sensitivity of the uniqueness of individuals and cultures in their thoughts and writings. Clausewitz descended from the realms of literature and philosophy practiced by poets, like Goethe and Holderlin, to that area of activity which was termed by analysts as the craft rather than the art of war.

The combative posture of On War can scarcely be overlooked during the second half of the century. Readers, nevertheless, tended to regard the book as though it had been written in a vacuum. The kind of distortion created by tearing the work from the soil that had nurtured it is exemplified by the exegesis commonly placed on Clausewitz's thesis of the importance of superior numbers. Proponents of the nation in arms, the war ministers and general staffs of European powers before 1914, gave an absolute value to these arguments, as did other later critics, with their condemnation of the author as a prophet of

24-Ibid. 24.

The new is difficult to achieve and to welcome. Yet, within the compact majority that guards our taboos, the innovator can count on subversive support, which changes hostility to enthusiasm and then to matter-of-fact acceptance of what has come to seem obvious.(22)

Clausewitz's theories underwent such a process of selection and transformation during the 19th century. His political essays, which, with one or two exceptions, did not begin to appear in print until the late 1870's, could not contribute to the first impact of his thought. Most of his writings on military subject, however, became widely known soon after his death with the publication between 1832 and 1837 of an edition of Posthumous Works in ten volumes, the first three of which contained On War. It must be admitted that the German military society quickly sensed the exceptional intellectual effort represented by these theoretical and historical studies. The attribute "classic" was not slow in coming.(23)

On War was translated into Dutch in 1846; several years later a French translation followed; by the time Colonel J J Graham published his English translation in 1873, Clausewitz was considered throughout the Western world as Germany's most significant thinker on war.

There is something strange about Clausewitz's influence, the military historian, Max Jahns, wrote toward the end of the century, "It is almost mystical in nature; his writings, too, never completed and published only after his death, have actually been

22-Peter Paret, "Clausewitz and the Nineteenth Century" in The Theory and Practice of War edited by Michael Howard (London: Cassel and Company Ltd, 1965), 23.

23-Ibid., 23.

Leonardo da Vinci to catch glimpses of the future world. For Jomini's world the horse was still the fastest mode of transportation on the field of battle, and the highest means of observation was a well-situated hilltop or a church tower. The bulk of the industrial revolution with most of its technological progress was still beyond the horizon of Jomini's vision. It is evident that his thoughts pertaining to the potentialities of even free balloons were not projected, as he noted that it would be very interesting to know how objects would appear " when seen at five or six hundred feet of perpendicular elevation."(21)

The Jominian concept of the battle as intrinsic to operations yet subject to intelligent control was to be eclipsed by the doctrine which Moltke and others read into Clausewitz, that the opposing army would be an objective which one attacked in the strongest possible force, relying upon greater number or greater moral strength to see one through. The Clausewitzian concept focused on the political object of the war, making the military aim as a means to victory rather than an end in itself. The new technologies were to make it possible to think once more in terms of movement and maneuver. The battle was to be thought of as an instrument and not as an end. Generalship was to be thought of as an intelligent activity requiring skill and subtlety as well as moral resolution and logistical expertise. War was to be thought of in the terms of being the servant of policy and not its master.

VII. Clausewitz and the 19th Century

Originality and independence of mind are rarely comfortable characteristics, either for their possessor or for his fellow men.

21-Ibid., 31.

methods, he was often on common ground with Jomini. Both were aware that battles were something fluid, changing, and subject to chance.

One of the more popular misconceptions regarding the works of Jomini is the assertion that he thought of war in terms of geometrical formations and absolute rules. Jomini, aware of this when he wrote his Summary of the Art of War, pointed out that his diagrams were "not to be understood precisely as the geometrical figures indicate them."[20] Numerous of his contemporaries, as well as many of his successors in the field of military writing, have continued to perceive Jomini as an advocate of geometrical battle tactics.

Military writers, past and present, adhered to this interpretation as the basic concept of Jomini's theory. In reality, it is true that many of Jomini's diagrammed tactical movements are no longer valid in terms of modern battle and military doctrine. It should be kept in mind that such tactical movements are out-dated not because they were geometrical methods, but rather because of changes in weapon systems and technological advance.

Past and present military writers have labeled Jomini's concept of war as being restricted in scope. They looked and judged Jomini on the basis of his discussions of the "Base of Operations." Jomini, in reality, wrote as a practitioner rather than as a philosopher of war, though sometimes he displayed evidence of possessing aspects of the same philosophic depth that characterized the thinking of Clausewitz. He did not show the practical imagination that characterized Clausewitz's vision of the future of warfare, that same imagination that permitted

20- Ibid.

William III and Napoleon. Even more startling is the coincidence that, upon renouncing his original loyalty, each joined the Russian army, Jomini accepting service under the Czar in 1813 and Clausewitz going to the Imperial Russian forces that same year.

Both fought the battles of the Napoleonic era, and both were, from the military and intellectual standpoints, products of that time. It is with good reason that both Clausewitz and Jomini are known to the readers of military doctrine as interpreters of Napoleon.[19]

It is only reasonable to expect that these great intellects developing their ideas in the environment of the Napoleonic wars would produce theories of similar nature. This logical expectation would not be altogether erroneous. Careful comparison of their two greatest works – Jomini's Summary of the Art of War (1838) and Clausewitz's On War (1831) – disclose much common basic military teachings. Many of the concepts laid down by Clausewitz find their counterparts in the work of Jomini.

The fundamental difference between Clausewitz and Jomini is that the Prussian roamed in the psychological and philosophical domains of war. He traveled the metaphysical darkness of the war theory. The Swiss remained more concerned with the more immediate character of war as it is fought. Jomini dealt with the tangible dimensions of war, and much less with the philosophical side of the theory. And, yet when Jomini considered some intangible factors of war he was close to Clausewitz, and when Clausewitz wrote of battle fighting

19-Ibid., 15.

virtually unknown except to his devoted wife and a small group of leading military thinkers. The military may have gained greatly from the military and intellectual deification of Clausewitz, but it has deprived itself of more than a little knowledge by permitting the writings of Jomini to fall into discard and obsolescence.

The Napoleonic era produced the subject matter as well as the stimulation of military thought that resulted in an increase in military literature. Foremost among the new school of military authors emerging from the Napoleonic era were Jomini (1779-1869) and Clausewitz (1780-1831). These contemporaries, the Swiss and the Prussian, each present a selection of the most amazing studies of human nature in modern military history, replete with striking similarities and violent contrasts. Both were career soldiers; both possessed analytical and penetrating intellects. Each had disappointments in his quest for high rank and military fame; Jomini failed to come even close to independent command or a marshal's baton in the Imperial Army, and Clausewitz failed to achieve independent high command. Both spent the bulk of their military years in the staff.
Each progressed from minor staff assignments to positions as chiefs of staff of an army corps – Jomini serving as chief of staff to Marshal Ney and Clausewitz performing the same duties in the Prussian Army Corps.[18]

Strangely, both were forced by circumstances to change their allegiances and serve in a foreign army. Jomini left the "Grande Armee" to rid himself of Berthier (The Chief of Staff of Napoleon); Clausewitz left the Prussian army rather than be bound by terms of the peace treaty between Fredric

18- Ibid., 13.

against a fraction of the enemy.

The centers of gravity could be the opponent's army, his capital, or the army of his protector.[15]

The Culminating Point of Victory

If the superior strength of the attack – which diminishes day by day – leads to peace, the object will have been obtained. There are strategic attacks which have led directly to peace, but these are the minority. Most of them lead up to the point where the remaining strength is just enough to maintain a defense and wait for peace. Beyond that point, the scale turns and the reaction follows with a force that is usually much stronger than that of the original attacker. This is what we mean by "the culminating point of the attack."[16]

VI. Clausewitz's Rise Versus Jomini's Eclipse

The military world that today burns gun powder at the altar of Clausewitzian doctrine has all but forgotten Antoine Henri Jomini.

It is a strange paradox of military history that while Clausewitz is today's pre-eminent figure of military theory, it was less than a century and a half ago that the name of Jomini was synonymous with military wisdom.[17] The military writings of Clausewitz, known to even casual readers today, were then

15-Ibid., 177-183.

16-Ibid., 566.

17- J.D. Hittle, Jomini and His Summary of The Art of War (Harrisburg, Pa: Military Service Publishing Co, 1952), 1.

the concept of absolute war not as something culturally conditioned but as a platonic ideal to which most wars, in reality, were imperfect approximations. It was ideal, that is, not in the sense of being good, but in the sense of being logical and in the Aristotle sense natural. It was an act of force, and there is no logical limit to an act of force. Empirically, the purpose of war is to try to destroy the enemy: there is no stopping place of the extreme. Since war is a reciprocal action it could be limited or absolute based on the will and the object the two sides are fighting for.[14]

Strategy and Center of Gravity

The original means of strategy is victory – that is, tactical success. Its ends in the final analysis are those objects which will lead directly to peace. The application of these means for these ends will also be attended by factors that will influence it to a greater or lesser degree.

It is the use of an engagement for the purpose of the war. Strategic theory must, therefore, study the engagement in terms of its possible results and of the moral and psychological forces that largely determine its course.

The ideal strategy, he indicated, was to identify the enemy's center of gravity and then to direct all one's energy against it, and if the center of gravity proved to be the opposing army, so much the better.

If the enemy is thrown off balance, he must not be given time to recover. The victor must strike with all his strength and not just

14- Ibid., 579.

diplomatic notes.

On Military Genius

For Clausewitz, the quality of the commander was covered in a chapter entitled "On Military Genius." For him military genius was not something paranormal or god-given, but simply a very highly developed mental aptitude for a particular occupation. Military genius, like any other, consisted in a harmonious combination of elements in which one or the other ability may predominate but none may be in conflict with the rest. These elements included high intelligence and courage, both physical and moral, but there were two qualities derived from these on which Clausewitz laid particular stress. The first was intuition: the quality labeled by the French coup d'oeil (the capacity to discern through the fog of war what was happening and what needed to be done). The second requisite was the capacity of once having taken a decision, sticking to it – determination.[13]

Limited and Absolute War

The distinction which Clausewitz drew between limited and absolute war and which twentieth century political and strategy teachers find so significant did not emerge as a result of any long or profound thought – he was only twenty-four when he stated that war could be of two kinds.

Clausewitz provided three distinct explanations for this concept: one historical or sociological, one metaphysical, and one empirical. Historically, he pointed out all wars were the products of the societies that fought them. Clausewitz presented

13- Ibid., 100.

Any theory of war was thus a branch of social and political theory and had to be considered in the context of politics, the womb in which war develops. Clausewitz's teaching says theory will have fulfilled its main task when it is used to analyze the constituent elements of war, to distinguish precisely what at first sight seems fused, to explain in full the properties of the mean employed and to show their probable effects, to define clearly the nature of the ends in view and to illuminate all phases of warfare in a thorough, critical enquiry. Theory lights the way, eases the progress, trains the judgment, and helps to avoid pitfalls, but it could never tell a commander exactly what to do. To Clausewitz, war is merely the continuation of policy by other means.

The political object is the goal; war is the means of reaching it; means can never be considered in isolation from their purpose.[12]

Clausewitz returned in Book Eight to stress the subordination of the military point of view to the political one. He says that that political view should wholly cease to count on the outbreak of war is hardly conceivable unless pure hatred made all wars a struggle for life and death. In fact, as we have said, they are nothing but expressions of policy itself. Subordinating the political point to the military would be absurd, for it is policy that creates war; policy is the guiding intelligence, and war only the instrument, not vice versa. The probable character and general shape of any war should mainly be assessed in the light of political factors and conditions.

In short, at the highest level the art of war turns into policy – but a policy conducted by fighting battles rather than by sending

12- Ibid., 80.

feelings and hostile intentions. Our definition is based on the latter, since it is the universal element."[10]

The Three Extremes

"War is an act of force, and there is no logical limit to the application of force. This is the first case of interaction and the first extreme.

War is the collision of two living forces; the ultimate aim of waging war must be taken as applying to both sides. Once again, there is interaction. So long as I have not overthrown my opponent, I am bound to fear he may overthrow me. Thus, I am not in control: he dictates to me as much as I dictate to him. This is the second case of interaction and it leads to the second extreme.

If you want to overcome your enemy, you must match your effort against his power of resistance, which can be expressed as the product of two inseparable factors: the means at his disposal and the strength of his will. The extent of the means...should be measurable. But the strength of his will is much less easy to determine... The competition will again result...it must again force you both to extremes. This is the third case of interaction and the third extreme."[11]

The Political Object

The political object now comes to the fore again. According to Clausewitz, this original motive must become an essential factor in the equation and it will thus determine both the military objectives to be reached and the amount of effort it requires.

10-Clausewitz, 75-76.

11-Ibid., 77.

"With uncertainty on one scale, courage and self-confidence must be thrown onto the other to correct the balance."

If war was the realm of uncertainty and chance, even more was it the realm of suffering, confusion, exhaustion, and fear. All these factors combined to create the element that Clausewitz termed "friction" – the environment in which all military actions took place.

Friction, said Clausewitz, is that which distinguished real war from war on paper. Its importance had to be the starting point for any theorist. A commander in the field could seldom be sure exactly where the enemy was or in what strength, much less what the enemy was likely to do. Sometimes, the commander did not know the location and condition of his own troops.

V. Clausewitz's Concepts of War and Doctrine

Definition:

"War is nothing but a duel on a larger scale.

War is thus an act of force to compel our enemy to do our will.

To secure that object, we must render the enemy powerless, and that, in theory, is the true aim of warfare.
War is such a dangerous business that the mistakes which come from kindness are the very worst.

To introduce the principle of moderation into the theory of war itself would always lead to logical absurdity.

Two different motives make men fight one another. Hostile

The second category of writers rejected all belief in theory and postulated that war was a natural function of man which he performed as well as his aptitude permitted. There could be no "principles of war" according to this school of thought; everything was a matter of individual genius that could neither be initiated nor analyzed. The appearance of Fredric or of Napoleon was as unpredictable as that of Shakespeare or that of Mozart.

The third category of writers believed in the possibility of studying war as a science and of laying down immutable principles for its conduct. Lloyd and his successors tried to extend this kind of scientific approach and they thought, as a result, that Clausewitz's theory had been grossly misleading.

Clausewitz's views were different; he accused the others of over-simplification and ignoring the essence of war:

"They aim at fixed values, but in war everything is uncertain and calculations have to be made with variable quantities. They direct the inquiry exclusively towards physical quantities, whereas all military action is intertwined with psychological forces and effects. They consider only unilateral action, whereas war consists of a continuous interaction of opposites."

No theory could be of any value, he maintained, that did not take account of these interconnected elements – the uncertainty of all information, the importance of moral factors, and, lending to both of these, the unpredictable reactions of the adversaries. The uncertainty arose very largely from the impossibility of gauging enemy intentions and reactions, something very difficult when there were no overmastering political incentives to determine his military decisions. [9]

[9]Howard, 24.

lines of communications.

Book Six: focuses on defense.

Book Seven: focuses on the attack.

Book Eight: talks of war plans – absolute and real war, interdependence of various elements, scale of objective, the defeat of the enemy, political aim, limited aim and offensive war, war plan for total defeat.

As can be seen, books One, Two and Eight make up the whole body of theory.

IV. Theoretical Framework and Practice

The first problem Clausewitz had to solve was how to have a theory of war at all. It was not simple to combat the crude pragmatism to which all soldiers are temperamentally prone – the belief that theorizing is a lot of nonsense and that all military problems which are not purely technical ones can be solved by courage and common sense. Clausewitz had great sympathy for this thinking, and his writing provided some justification for it.

At that time, the writers on war would have fallen into three categories.

First, a great majority of writers had dealt with purely technical questions of armament, supply, drill, and deployment. An analogy can be drawn between practical knowledge as compared to the art of generalship and the craft of sword smith as compared to the art of fencing.

In 1830, Clausewitz was posted to the command of a major artillery formation, and then when the simultaneous rising in Paris and in Poland made a new war seem probable, he served as Chief of Staff to his old commander Gneisenau. He died on November 16, 1831 after catching cholera. His wife published On War a year after his death.[7]

III. On War and the Theory

The work is divided into eight books:[8]

Book One: on the nature of war – the object of war, total and limited wars, genius of of the commander, characteristics of war and friction, danger of war, the fog of war.

Book Two: deals with the theory of war – the art of war, on the theory of war (definitions), art of war or science of war methods, critical analysis, historical examples.

Book Three: on strategy in general – strategy, and its elements, moral factors in war, military virtues of boldness, perseverance, superiority of numbers,surprise, concentration of forces, economy of forces, suspension of action.

Book Four: deals with engagement, to include won and lost battles – it is a shift from strategy to tactics, but it is obvious that Clausewitz does not sharply separate the two.

Book Five: talks about military forces, theatre of operations, order of battle, marches, maintenance and supply, terrain, and

7-Ibid., 11.

8-For more details, see Bernard Brodie, "A Guide to the Reading of On War," Clausewitz On War, 642-711.

premature death in 1813, and it was to bring Clausewitz into the heart of the group of military reformers.

During the next two years 1803-1805, Clausewitz wrote a lot, developing ideas that were to receive their final form twenty years later when he came to write his treatise – On War.[5]

In 1806, Clausewitz accompanied Prince August who was given a command to the battle field of Auestadt. There, he participated in his great Napoleonic battle and in the catastrophic retreat that followed, where he and Prince August were cut off and taken as prisoners.

He resigned his commission in the Prussian army and took service with Emperor Alexander I of Russia just as the French and their satellite armies were invading Russia.

When the King of Prussia abandoned Napoleon in 1813, Clausewitz returned to Berlin and rejoined Scharnhorst and again helped him to raise new armies.

After the death of Scharnhorst, Clausewitz joined August von Gneisenau, who was appointed Commander in Chief of the Prussian Army, and became his Chief of Staff. They were recalled shortly to Berlin for their radical and patriotic thinking. Clausewitz became director of the War College. His ideas for reform were rebuffed. For twelve years he devoted his time on writing studies of the Napoleonic campaigns and drafts for the comprehensive study on war that he projected as early as 1816.[6]

5-Ibid., 8.
6-Ibid., 9.

Clausewitz was no desk soldier. He had his baptism of fire at the age of thirteen, when the Prussian army was positioned on the left of the forces of the First Coalition containing and driving back the armies of the First French Republic; he was campaigning first on the Rhine, then in the Vosges. During the five years after the Vosges campaign, Clausewitz made good use of the excellent library of Fredric the Great's brother, Prince Henry, which was opened to the officers of his regiment.

In 1801 he was transferred to Berlin to attend the newly opened War College under the direction of Gerd van Scharnhorst. It was now at the age of 19 that his career really began.

Scharnhorst is revered as one of the giants in the creation of Germany – a distinguished thinker and a statesman as he was a soldier.[4]

To learn how to defeat the French, it was not enough just to study their military techniques. One had to consider the political context as well and the historical background against which these techniques had emerged. The syllabus adopted in the War College under Scharnhorst was thus liberal as well as technical, with discussion groups, where no limit was observed in considering the implications of the military revolution of the time.

This was the ideal setting for the young Clausewitz and he quickly attached himself to Scharnhorst as a deeply admiring disciple. Scharnhorst reciprocated with an equal affection for the brilliant and receptive young officer. The foundation was laid for a partnership that was to end only with Scharnhorst's

4- Ibid., 6.

is acknowledged to be the fountainhead of modern economics, marking a break with the mercantilist tradition. This great work has had mighty successors in the two centuries since its publication. All of Smith's contribution was fully absorbed and developed by later writers. Clausewitz, though he easily compares in talent and innovation with Adam Smith, has had no comparable brilliant successors.

Why isn't Clausewitz's On War as well known as Smith's The Wealth of Nations? The reason is that soldiers are rarely scholars, and civilians are rarely students of war theory or strategy. Most scholars agree that Clausewitz's genius is indisputable and he is unique in his field.

II. The Person

The active career of Karl von Clausewitz exactly spanned the course of the Revolutionary and Napoleonic wars (1792-1815). He was born in 1780, the son of a lieutenant in the Prussian Army. At the age of twelve he obtained a commission in the 34th Infantry Regiment. His father had been bourgeois and academic and had been commissioned by Fredric the Great during the crisis of the Seven Years Wars.
Clausewitz passed his life as a member of the Prussian Officer's Corps, which gave him the opportunity to gain entry into the entourage of the royal family (the Hohenzollerns).

He was an autodidact; he devoured literature on any available topic, not only military affairs, but philosophy, politics, art and education. He was a compulsive writer on all these matters, from the age of 20 until his death in 1831.[3]

3- Howard, 5.

discover with earlier writers, like Thucydides and Machiavelli. Nonetheless, there is no systematic study comparable to that of Clausewitz.

Clausewitz expressed a modest hope that his book would not be forgotten after two or three years and that it "might be picked up more than once by those who are interested in the subject."(2)

Reading Clausewitz after almost two centuries – is it worth it?

Among books we pick to read, we put many of them aside unfinished. Among the books we skip are usually the classics, especially those which are not purely literary because we tend to assume, first, that however great they were in their own times they are not pertinent to ours, and, second, that whatever wisdom they do contain that is relevant to our times has, no doubt, been absorbed and exploited by later writers.

Coming down to our own era, Clausewitz is probably as pertinent to our times as most of the literature specifically written about nuclear war. These latter miss the depth and scope which are particularly the hallmark of Clausewitz. We miss especially his tough-minded pursuit of the idea that war in all its phases must be rationally guided by a meaningful political purpose.

That insight on the political object is quite lost in most contemporary books, to include the one written by Herman Kahn, On Thermonuclear War. His argument of US survival was based on technical premises rather than on political assessment and evaluation.

The great work of Adam Smith, The Wealth of Nations (1776),

2- Carl von Clausewitz, On War (Princeton University Press, 1976), 62.

Clausewitz and His Treatise On War and Its Relevance to the 21st Century

*Nizar ABDEL KADER**

I. Introduction

The American strategic thinker Bernard Brodie has made a bold statement about Karl von Clausewitz's study On War. "It is not simply the greatest, but the only great book about war." [1] It is difficult to disagree with this statement.

Anyone trying to put together a collection of texts on military theory comparable to anthologies on social, political, or economic thought will find it hard to match Clausewitz.
We can't ignore, of course, the study by Sun Tzu, "The Art of War", written in the 4th century B.C. There are also several chapters written by Jomini, some scattered passages among the works of Liddell A. Hart and JFC Fuller, and many insights to be excavated from the writing of Marks, Engels, Lenin and Trotsky. Not to forget – there is also the wisdom we can

*1- Michael Howard, Clausewitz (New York: Oxford University Press, 1983), 1.

*General (RTD), Researcher, Analyst in strategic matters

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2006

Resumés

• *Dr. Raad Majid HAMADANI*
- *Le pétrin de la stratégie militaire irakienne au cours des guerres de 1991 et de 2003* 70

• *Dr Bassan El HAJJAR*
- *Investisement Au Liban* 71

• *Dr. Kamal HAMMAD*
- *La Gestion des Crises (La gestion américaine et israélienne des crises constituent un exemple)* 74

• *Dr Mansour EID*
- *La Mondialisation, les Droits de l'Homme et les Directives de l'Education et de l'Enseignement* 75

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY ..... **Dr. Michel NEHME**

Dr. Adnan AL-AMIN ..... **Dr. Hassan MNEIMNE**

Dr. Ilham MANSOUR..... **Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• Clausewitz and His Treatise On War and Its Relevance to the 21 st Century ..... *Nizar ABDEL KADER* 5

• L'Extradition: Principes et Applications ..... *Rayanne B. ASSAF* 51

Summaries

• *Dr. Raad Majid HAMADANI*

- *The crisis of the Iraqi military strategy during the 1991-2003 wars* 44

• *Dr. Bassam El HAJJAR*

- *Investment In Lebanon* 45

• *Dr. Kamal HAMAMAD*

- *Crisis Management*

(Example of the American and Israeli crisis management) 48

• *Dr. Mansour EID*

- *Globalization, Human Rights and the Directives of Education and Teaching* 49

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Clausewitz and His Treatise on War and Its Relevance to the 21 st Century
- L'Extradition:
  Principes et Applications